التحليل السوسيولوجى لظاهرة الفساد

" دراسة فى المحددات الموضوعية للفساد فى المجتمع المصرى "

إعداد

د. نجلاء راتب

مدرس بقسم الاجتماع

كلية آداب بنها

مقدمة:

شهدت السنوات الأخيرة اهتماماً ملحوظاً بظاهرة الفساد على المستوى الدولي كنتيجة لارتفاع معدلات الفساد في العديد من الدول الغنية والفقيرة على حد سواء. وقد تجسد ذلك الاهتمام الدولي في عقد العديد من المؤتمرات وإصدار العديد من الوثائق والقوائم من قبل المنظمات الدولية كالأمم المتحدة والبنك الدولي فضلاً عن المنظمات غير الحكومية وأهمها منظمة الشفافية الدولية التي أسسها "بيتر إيجن" Peter Egen في عام 1993، وهي منظمة تهدف إلى مكافحة الفساد على مستوى العالم.

وتشير القوائم التي تصدرها منظمة الشفافية الدولية Transparency International منذ عام 1995 وحتى الآن إلى وجود الفساد في كل مجتمعات العالم: الغنية والفقيرة، المتقدمة والنامية. غير أنه بشكل عام يمكن القول بأن البلدان الفقيرة أكثر فساداً من البلدان الغنية وإن كانت قوائم منظمة الشفافية قد أشارت إلى ارتفاع معدلات الفساد أيضاً داخل بعض دول البترول الغنية مثل السعودية وقطر والكويت، وهو الأمر الذي يمكن تفسيره من خلال الدور الذي تقوم به الشركات متعدية الجنسية في نمو ظاهرة الفساد داخل مجتمعات العالم الثالث من خلال شبكة العلاقات الفاسدة التي تؤسسها هذه الشركات مع الموظفين المحليين من أجل عقد الصفقات الكبرى داخل تلك المجتمعات. ويظهر ذلك واضحاً في قطاعات البترول داخل بعض مجتمعات الخليج الغنية مما يتطلب إلقاء الضوء على دور التبعية للعالم الرأسمالي في تفشي ظاهرة الفساد داخل بلدان العالم الثالث: الفقيرة والغنية.

غير أنه بعيداً عن الدور الذي تلعبه التبعية للعالم الرأسمالي في تفشي ظاهرة الفساد داخل العالم الثالث، يمكن القول بأن الفساد ظاهرة تكاد تكون لصيقة بالفقر، وبالدول النامية. فقد أشار الكتاب الإحصائي الذي حرره "جوهان جراف" Johann Graf بجامعة "باسو" Passau في ألمانيا، بالتعاون مع جماعة من المتخصصين الدوليين، إلى أن الفساد يوجد بشكل ملحوظ في البلدان الفقيرة من العالم مثل: بنجلاديش، نيجيريا، هايتي، باراجواي، أنجولا، كينيا، إندونيسيا. بينما

يظهر الفساد بمعدلات أقل كثيراً في الدول الغنية مثل: فنلندا، أيسلاند، الدنمارك، نيوزيلاند، سنغافورة، والسويد. كذلك تشير منظمة الشفافية الدولية في التقرير الذي أصدرته عام 2003 حول مستويات الفساد في 133 دولة، إلى أن سبع دول من أصل عشرة دول نامية قد حصلوا على أقل من خمسة درجات من عشرة، وهي درجة الشفافية الكاملة. بينما خمس دول من أصل عشرة دول نامية درجاتهم أقل من ثلاث درجات من عشرة. وأن تسع دول من أصل عشرة دول نامية يحتاجون بشكل ملح لدعم عملي لمكافحة الفساد.

وفيما يتعلق بالمجتمع المصري، فقد قامت منظمة الشفافية بعمل عدة مسوح حول إدراك مستوى الفساد في دول العالم المختلفة، وصُنفت "مصر" في هذه المسوح ضمن الدول التي انتعشت فيها مؤسسة الفساد.

وانطلاقاً من ذلك تحاول هذه الدراسة تحليل ظاهرة الفساد داخل المجتمع المصري من حيث طبيعتها أو خصائصها، وأشكالها، والآثار المترتبة عليها، وكيفية انعكاس السياسات الاقتصادية – الاجتماعية المتبعة خلال مرحلة زمنية معينة على حجم الفساد وخصائصه وأثاره أيضاً. إضافة إلى الدور الذي تلعبه التبعية للعالم الرأسمالي في نمو ظاهرة الفساد في مصر.

ومن أجل تحقيق ذلك الهدف، كان لابد أولاً من التطرق إلى مفهوم الفساد ومعانيه وتعريفاته داخل دوائر المعارف والقواميس المختلفة. ثم محاولة التعرف على أبرز الاتجاهات النظرية التي حاولت تفسير الفساد حيث تختلف طبيعة التناول النظري للظاهرة باختلاف التوجهات النظرية والمواقف الإيديولوجية للباحثين. وفي هذا السياق نعرض **لاتجاهين رئيسين: الاتجاه الأول** يضم تلك النظريات التي فسرت الفساد من خلال عوامل فردية مثل: النظرية الأخلاقية، والنظرية التعديلية أو التنقيحية، والنظرية الوظيفية، ونظرية التنمية والتحديث. أما **الاتجاه الثاني:** فيقع على الطرف المقابل حيث يقدم تفسيراً للفساد من خلال عوامل **بنائية** مثل: نظرية التبعية، والمادية التاريخية والاتجاهات النقدية الحديثة، ونظرية الفجوة التنظيمية.

بعد ذلك نعرض لمظاهر الفساد والآثار المترتبة عليه كما تقدمها الكتابات المهتمة بالظاهرة والتي يؤكد بعضها على وجود آثار إيجابية للفساد.

وعلى الرغم من عدم منطقية وصعوبة قبول فكرة الآثار الإيجابية للفساد، وخاصة بعد كل ما أكدته تقارير الأمم المتحدة، والبنك الدولي من أن الفساد هو العائق الرئيسي – إن لم يكن الوحيد – أمام تحقيق التنمية الاقتصادية، وأنه يؤدي إلى تقويض المؤسسات الديمقراطية وتهديد شرعية النظم السياسية. إلا أن تجارب بعض الدول التي تعاني مستويات عالية من الفساد ورغم ذلك لم يؤثر بالسلب على معدلات النمو الاقتصادي بها، أو على شرعية نظامها السياسي، هذه التجارب كانت تستحق وقفة للتعرف على العوامل الموضوعية التي تكمن وراء ذلك والتي يمكن لها أن تحد من الآثار التدميرية للفساد، أو تحد من الظاهرة ذاتها، ومن ثم تناولت الدراسة بعض هذه التجارب من واقع الدراسات السابقة عنها.

وانطلاقاً من الاستعراض النظري لاتجاهات تفسير الفساد، واستناداً إلى ما خلصت إليه الدراسات السابقة، وأيضاً بناءً على التعريف الذي تبنته الدراسة للفساد باعتباره ظاهرة بنائية. طرحت الدراسة ثلاثة مقولات نظرية حاولت اختبارها في واقع المجتمع المصري لإثبات مدى صحة أو خطأ تلك المقولات، وللتعرف من خلالها على أبعاد ظاهرة الفساد داخل المجتمع المصري.

وتتطرق "**المقولة الأولى**" إلى دور التبعية للعالم الرأسمالي في تفشي ظاهرة الفساد داخل المجتمع المصري وذلك من خلال قناتين رئيسيتين، تتمثل القناة الأولى في الدور الذي تلعبه الشركات متعدية الجنسية في إفساد الموظفين المحليين من خلال الرشاوي المقدمة إليهم من رجال الأعمال الغربيين في إطار عقد الصفقات مع تلك الشركات. أما القناة الثانية التي تمارس من خلالها أواصر التبعية دورها، فتتمثل في الدور الذي تلعبه الرأسمالية المصرية التابعة من خلال العلاقات الوثيقة التي تؤسسها مع الرأسمالية العالمية من جانب ومع السلطة المحلية من جانب آخر.

ونحاول اختبار صحة هذه المقولة في ضوء الأحداث التي مر بها المجتمع المصري منذ ثورة 1952 وحتى الآن، لنتعرف على مستوى الفساد في

الفترات التي كان المجتمع خلالها أكثر اندماجاً في النظام الرأسمالي العالمي، وهل بالفعل شهدت هذه الفترات مستوى أعلى من الفساد عن تلك الفترات التي كان المجتمع فيها أكثر استقلالاً واعتماداً على الذات؟

أما "**المقولة الثانية**" التي تطرحها الدراسة، فترى أن حجم الفساد وخصائصه والآثار المترتبة عليه، إنما تتوقف إلى حد كبير على طبيعة السياسات الاقتصادية والاجتماعية للطبقة الحاكمة. ونحاول هنا أيضاً اختبار صحة هذه المقولة في الواقع المصري حيث تسعى الدراسة إلى الكشف عن مدى التباين في حجم الفساد وخصائصه وآثاره بين المرحلتين: الاشتراكية والليبرالية، مع اختلاف وتباين طبيعة السياسات الاقتصادية والاجتماعية بين المرحلتين.

وفيما يتعلق "**بالمقولة الثالثة**" والأخيرة من الدراسة، فإنها تدور حول مكافحة الفساد في المجتمع المصري، وترى الدراسة أن غياب عنصري الشفافية والمساءلة يمثلان عائقاً رئيسياً أمام محاربة الفساد في أي مجتمع، وخاصة وأنه من استعراضنا لتجارب بعض دول العالم مع الفساد، اتضح أهمية الشفافية والمساءلة في الحد من ظاهرة الفساد نفسها وليس فقط الحد من تداعياتها الخطيرة، حيث اشتركت غالبية الدول التي تقل بها معدلات الفساد، في عنصر رئيسي هو عنصر المساءلة.

وأخيراً نحاول في خاتمة موجزة للبحث تحديد أهم استخلاصات الدراسة، والرؤية التي يمكن أن نخرج بها لظاهرة الفساد في المجتمع المصري.

أولاً: مفهوم الفساد وتعريفاته

تشير إنسيكلوبيديا علم الاجتماع إلى أنه "برغم أن كلنا يعرف ما هو الفساد، إلا أن هناك صعوبة في تعريفه. فالثقافات المختلفة لديها مفاهيم مختلفة عن الفساد حيث يختلف مفهوم الفساد من ثقافة إلى أخرى: فما يعتبر سلوكاً فاسداً في الدنمارك مثلاً قد ينظر إليه باعتباره سلوكاً مقبولاً في إندونيسيا. وذلك الفهم يختلف أيضاً من مرحلة زمنية إلى مرحلة أخرى: فشراء منصب – على سبيل المثال – كان إجراءً معترفاً به في بريطانيا القرن الثامن عشر بل ويعتبر سلوكاً

نموذجياً يجب أن يحتذى به، بينما أصبح هذا السلوك اليوم إنحرافاً لا يمكن التماس العذر فيه أو تبريره".[1]

وقد صنف "هايدنهايمر" Arnold Heidenheimer (1978) الفساد إلى ثلاثة فئات:[2]

- **فساد "أبيض"** : ويشمل السلوكيات التي يرى "الأقلية" فقط من أفراد المجتمع أنها مستحقة للعقاب.
- **فساد "رمادي"** : ويتضمن السلوكيات التي يرى "بعض" أفراد المجتمع ضرورة توقيع العقاب على مرتكبيها، بينما لا يرى آخرون ذلك.
- **فساد "أسود"**: ويشمل السلوكيات التي يكون هناك "إجماع" من الأغلبية Majority Consensus على إدانتها وضرورة توقيع عقاب على مرتكبيها.

ويرى "هايدنهايمر" أن مفهوم الفساد يتغير ويتطور مع تطور المجتمعات الإنسانية من مرحلة تاريخية إلى أخرى. فالسلوك الذي كان ينظر إليه في مرحلة معينة باعتباره فساد "أبيض"، قد يصبح "رمادياً" وقد يتحول إلى فساد "أسود" في مراحل زمنية أخرى.

وفي تصنيف آخر تحدد إنسيكلوبيديا التنظيمات السياسية الفساد في ثلاثة أنماط: الفساد الفردي Individual، والفساد النظامي أو المؤسسي Institutionalوالفساد النسقي Systemic، وحيث يُعرف الفساد هنا باعتباره "صفقة Transaction تتم بين طرفين على الأقل حيث تؤدي إلى تحقيق نتيجة يصعب على أحدهما أن يحققها بمفرده".[3]

ويتضمن الفساد **الفردي** – كما تشير دائرة المعارف السابقة – تلك الأفعال الفردية ذات الطابع الانتهازي والإجرامي. أما الفساد **النظامي** أو **المؤسسي**، فإنه يتضمن تلك الأنشطة والسلوكيات التي تتجاهل الإجراءات والقواعد الرسمية داخل مؤسسة ما. في حين يحدث الفساد **النسقي** حيث تُستخدم المناصب العامة والسلطة الرسمية كوسيلة للإثراء والمكاسب الشخصية وذلك من خلال النسق السياسي. ويرتبط الفساد النسقي عادة ببلدان العالم الثالث، ويكون واضحاً ارتباطه الوثيق بأنساقها السياسية.[4]

من ذلك التصنيف الذي أوردته موسوعة التنظيمات السياسية، يمكن القول بأن الفساد الفردي يمثل هنا سلوكيات الانحراف الفردية أي الجريمة بمعناها الفردي المعتاد بينما يشير الفساد النظامي أو المؤسسي إلى الفساد الإداري أو البيروقراطي والذي يحدث بداخل المؤسسات البيروقراطية متجاهلاً لقواعدها الرسمية، أما الفساد النسقي فإنه يعبر عن نمط ثالث من الفساد وهو الفساد السياسي الذي يتم من خلال استغلال منصب عام لتحقيق مكسب خاص ويلعب فيه النسق السياسي دوراً أساسياً، ومن ثم كان ارتباط هذا النوع من أنواع الفساد ببلدان العالم الثالث التي يعاني معظمها من فساد واستبداد أنظمتها الحاكمة.

وتعرض القواميس المختلفة معاني متعددة للفساد يصنفها "روبرت ويليام" Robert Williams في ثلاث معان أساسية ألا وهي:[5]

1 – **الفساد العضوي Organic Corruption**: ويشير إلى التلف الذي يصيب الأشياء فيفقدها نفعها. ويرى "روبرت ويليام" أن هذا المعنى للفساد قليل النفع للبحث الاجتماعي والسياسي، وذلك لأن الفساد في معناه العضوي عادة ما يُستخدم لوصف حالة تدهور أو انحطاط الدول وأيضاً انحراف أو سوء سلوكيات السياسيين والأمراء، ومن ثم لا يساعدنا المعنى العضوي للفساد على تفسير طبيعة الفساد.

2 – **الفساد الأخلاقي:** Moral Corruption: وتركز القواميس في هذا المعنى للفساد على مصطلحات أخلاقية مثل انهيار المبادئ الأخلاقية. ويُستخدم هذا المعنى للفساد في الحياة السياسية للإشارة إلى تدهور أخلاقيات الحكام أو المحكومين حيث يمثل الفساد السياسي – في هذه الحالة – تساؤلاً حول القيم الأخلاقية للحكام أو المحكومين، ويستخدم بالمعنى الأخلاقي لوصف حالة الانحراف الأخلاقي لهم. ومن ثم فإن المحللين الذين وقع اختيارهم على استخدام الفساد في معناه الأخلاقي – كما يرى ويليام – يكونوا أكثر اهتماماً بالإدانة عنها بالتفسير أي تفسير طبيعة الفساد.

3 – **الفساد القانوني أو فساد الوظيفة العامة Official Corruption**: ويركز هذا المعنى للفساد على الانحراف عن القواعد والإجراءات الرسمية

أكثر من تركيزه على الانحراف الأخلاقي أو العضوي. ويحدد هذا المعنى الرشوة، والواسطة، واستغلال الموارد العامة في أغراض خاصة، باعتبارها الأنماط الرئيسية للسلوكيات الفاسدة.

ويأخذ "ويليام" على هذا المعنى الأخير للفساد أنه لم يشر إلى نتائج أو آثار الفساد.[6]

ومن الملاحظ هنا أن "روبرت ويليام" يقرر مدى أهمية المعاني السابقة للفساد استناداً إلى الدور الذي يلعبه المعنى في تحليل ظاهرة الفساد سواءً من حيث فائدته في تفسير طبيعة الظاهرة أو رصد نتائجها وآثارها على المجتمع.

وإضافة إلى ذلك فإنه يمكن القول بأن الفساد بنوعيه: السياسي والإداري نجده متضمناً تحت المعنى الثالث من المعاني التي استعرضها "ويليام" وهو الفساد القانوني أو فساد الوظيفة العامة بينما لا نجد تمييزاً واضحاً للفساد الأخلاقي حيث يظهر بعض التداخل بينه وبين المعنى العضوي للفساد.

ويكاد يكون التعريف الأخير للفساد الذي أشار إليه "روبرت ويليام" وهو **فساد الوظيفة العامة** هو المعنى الذي تتفق حوله تقريباً التعريفات المختلفة العديدة للفساد في الأدبيات الاجتماعية والسياسية، حيث تتفق هذه التعريفات على النظر إلى الفساد باعتباره "إساءة استغلال الوظيفة العامة لأغراض خاصة، والتربح من الوظائف العامة، وسوء استغلال وتبديد المال العام".[7]

وتعرض إنسيكلوبيديا علم الاجتماع لتعريفات الفساد لدى بعض علماء الاجتماع والسياسة، وتدور حول نفس المعنى السابق. فنجد العالم السياسي الأمريكي "كاي" V.O.Key. يعرف الفساد بأنه: "إساءة استغلال السلطة لتحقيق مكسب شخصي أو جزئي". ويعرفه عالم سياسي آخر وهو "ناي" Joseph Nye بأنه: "السلوك الذي ينحرف عن الواجبات الرسمية للمنصب العام (سواءً أكان بالانتخاب أو بالتعيين) للحصول على مكاسب فردية (شخصية أو عائلية أو قبلية)، وأنه يتضمن سلوكيات مثل الرشوة، والمحسوبية ..... الخ".[8]

ويمكن القول بأن التعريفات المتعددة للفساد قد ركز كل منها على بعد أو آخر من أبعاد ظاهرة الفساد. ويوضح "موريس زيفتيل" Morris Szeftel ذلك

حيث يصنف بعض هذه التعريفات تحت محور يطلق عليه " **محور المصلحة العامة**"، والتي تنظر إلى الفساد باعتباره ظاهرة ضارة أو مدمرة للمصلحة العامة. وتعريفات أخرى يضعها تحت "**محور السوق**" حيث ترى تلك التعريفات أن الفساد يحدث حينما يتم تغيير معايير وقواعد ممارسة الوظيفة العامة من نموذج "السعر المحدد أو القيمة المحددة" إلى "نموذج السوق الحر". أما المجموعة الثالثة من التعريفات فيضعها "زيفتيل" تحت " **محور الوظيفة العامة** " حيث تؤكد تلك التعريفات على أن الفساد يعني "إساءة استغلال الوظيفة العامة من قبل أصحاب المناصب لتحقيق مكاسب خاصة". أما المحور الأخير الذي يرى "زيفتيل" أنه مازالت هناك دراسات توظفه برغم ما عليه من تحفظات وما وُجه إليه من انتقادات فهو: "**محور الرأي العام** "، والذي يركز على نظرة الرأي العام أو قطاعات منه لسلوكيات وموظفي ومسئولي الحكومة.[9]

وفي صياغة أخرى، يصنف "سكوت" James C. Scott تعريفات الفساد وفق معايير أو محكات معينة، يرى أنه يمكن الاستناد إليها في تحديد مستويات السلوك التي يعد الانحراف عنها فساداً. ويرى "سكوت" أنه توجد ثلاث معايير أو محكات وردت في تعريفات الفساد لتحديد مستويات السلوك ألا وهي:[10]

1 – المصلحة العامة.

2 – الرأي العام.

3 – القانون أو الوظيفة العامة.

غير أن كل معيار أو محك من هذه المحكات، وخاصة المصلحة العامة والرأي العام، يواجه صعوبات كبيرة على المستوى العملي أو الواقعي. فمن غير الواضح – على سبيل المثال – ما المقصود بالمصلحة العامة تحديداً؟ لذلك فإن استخدام مثل هذا المعيار يتطلب منا تعريفاً واضحاً لا لبس فيه، لمعنى المصلحة العامة لكي نصنف الأفعال أو السلوكيات المختلفة وفقاً لمدى اقترابها من تحقيق المصلحة العامة أو ابتعادها عنها.

ولكن المشكلة – كما يرى سكوت – تكمن في أن أي تعريف مقترح للمصلحة العامة أو لغيرها من المعايير أو المحكات السابقة، لن يلقي اتفاقاً عاماً

حيث تظل الاختلافات الأيديولوجية حائلاً دون ذلك الاتفاق حول ماهية المصلحة العامة. فقد نجد على سبيل المثال أن ما يعتبر سلوكيات فاسدة في مجتمع ما قد لا يُنظر إليها على مثل هذا النحو في مجتمع آخر. بل قد يحدث ذلك أيضاً داخل المجتمع الواحد مع اختلاف المراحل الزمنية التي يمر بها هذا المجتمع. وعلى ذلك فقد تكون هناك سلوكيات أو أفعال نراها جميعاً أنها سلوكيات فاسدة بينما هي تحقق الصالح العام، وفي المقابل قد توجد سلوكيات معينة لا تبدو أمامنا أنها سلوكيات فاسدة بينما هي في الواقع تعمل ضد الصالح العام وتضر بالمصلحة العامة.

وفيما يتعلق بالمعيار الثاني وهو "الرأي العام"، والذي يركز على نظرة عامة الشعب لسلوكيات الفساد، فإن هذا المعيار يحدد الفعل الفاسد وفقاً لما يراه الرأي العام وتقييمه لهذا الفعل فيما إذا كان فاسداً أم لا. وهذا المعيار للحكم على مستويات السلوك، تواجهه أيضاً صعوبات على المستوى العملي كما يرى سكوت Scott، وتتمثل هذه الصعوبات في مدى الاتفاق حول معنى الرأي العام؟ وماذا يشكل الرأي العام؟ إضافة إلى أنه من الصعوبة بمكان الاستناد إلى رأي الجماهير في حكوماتهم فيما إذا كانت فاسدة أم لا، وذلك لأنهم لن يعطوا إجابات صحيحة وموضوعية. لذا يرى سكوت Scott أنه يجب استبعاد كلا المدخلين: المصلحة العامة، والرأي العام عند دراسة الفساد. أما فيما يتعلق بالمدخل الثالث والخاص "بالقانون" والذي يركز على اعتبار الفعل الفاسد هو الفعل الذي ينتهك القانون، فإن "سكوت" Scott يرى أنه برغم ما لدى ذلك المدخل من نقاط ضعف إذا ما اعتمدنا عليه في تعريف الفساد، إلا أنه يبدو أكثر المداخل ملاءمة". ويعرف "سكوت" Scott الفساد وفقاً للمدخل القانوني بأنه :"السلوك الذي ينحرف عن القواعد الرسمية للوظيفة العامة سواءً أكانت بالانتخاب أو بالتعيين. وذلك لتحقيق مكاسب خاصة (شخصية أو أسرية أو قرابية ..... الخ)، أو لتحقيق ثروة أو مكانة معينة".[11]

ونضع هنا بعض التحفظ على آراء سكوت Scott والتوقف عند ما أثاره حول عدم موضوعية رأي الجماهير في مدى فساد حكوماتهم حيث نرى على

العكس من ذلك، أن أكثر الآراء موضوعية فيما يتعلق بممارسات السلطة والحكام هو رأي الجماهير المحكومة.

ويمكن أن نجد هنا أيضاً اتفاقاً بين تصنيف "سكوت" للفساد وبين تصنيفات غيره من العلماء وإن اختلفت المسميات. فالفساد السياسي والإداري نجده حاضراً عند "سكوت" Scott تحت المدخل القانوني في تعريف الفساد، وهو ذاته "فساد الوظيفة العامة" لدى "روبرت ويليام" و "موريس زيفتيل"، وهو أيضاً الفساد المؤسسي، والنسقي، في إنسيكلوبيديا التنظيمات السياسية.

ويعني ذلك أن تعريفات الفساد رغم تعددها وتنوعها، وبرغم المشكلات العملية المحيطة بها، إلا أنها تتفق على أن الفساد هو انحراف عن القواعد الرسمية للوظيفة العامة أو السلطة وإساءة استغلالها لتحقيق مكاسب خاصة.

وعلى ذلك فإننا نستطيع أن نخلص من العرض السابق إلى مايلي:

(1) تتبنى معظم الأدبيات الاجتماعية والسياسية المهتمة بظاهرة الفساد تلك التعريفات المدرجة تحت مدخل " **القانون أو الوظيفة العامة** " والذي يركز على الانحراف عن القواعد والواجبات الرسمية أكثر من تركيزه على الانحراف الأخلاقي أو العضوي. فالفساد وفقاً لهذه التعريفات هو "السلوك الذي ينحرف عن القواعد الرسمية للوظيفة العامة سواء أكانت بالتعيين، أو بالانتخاب، وذلك لتحقيق مكاسب خاصة قد تكون شخصية أو أسرية أو حتى قرابية.

(2) يحدد اتجاه الوظيفة العامة مظاهر الفساد في بعض المظاهر الرئيسية كالرشوة، والواسطة، والمحسوبية، واستغلال الموارد العامة في أغراض خاصة.

(3) تتحدد خصائص ظاهرة الفساد كما تشير إليها التعريفات السابقة فيما يلي:-

أ - الفساد ظاهرة دينامية تختلف من مجتمع لآخر، ومن ثقافة إلى ثقافة أخرى، وتختلف أيضاً داخل المجتمع الواحد مع اختلاف المراحل الزمنية لهذا المجتمع. فما يعتبر سلوكاً فاسداً في مجتمع ما لا يعد كذلك في مجتمع آخر، وما يعد فساداً خلال مرحلة زمنية معينة داخل مجتمع ما لا يُنظر إليه بنفس النظرة خلال مرحلة زمنية أخرى داخل نفس المجتمع، وهكذا.

ب- الفساد غالباً ما يكون له طابع مؤسسي أو نسقي حيث يتطلب وجود طرفين أو أكثر بينما يُنظر إلى الانحراف الفردي باعتباره انحرافاً أخلاقياً قد يُطلق عليه انحراف أو جريمة أو مسمى آخر غير الفساد.

جـ- تتضمن ظاهرة الفساد انهياراً للمبادئ الأخلاقية، وإضراراً بالمصلحة العامة، وتحقيق مكسب فردي.

(4) يمكن التمييز بين الفساد الإداري والفساد السياسي في أن النوع الأول وهو **الفساد الإداري** يمثل انتهاكاً للقواعد الرسمية وانحرافاً عن الإجراءات واللوائح التي تحكم الوظيفة العامة داخل مؤسسة ما، وهي غالباً ما تكون وظيفة عن طريق التعيين.

أما النوع الثاني وهو **الفساد السياسي** فإنه قد يستخدم القواعد الرسمية أو السلطة الرسمية ذاتها كوسيلة لتحقيق مكسب خاص، وقد تكون الوظيفة هنا عن طريق الانتخاب.

ثانياً: الاتجاهات النظرية المختلفة في تفسير الفساد

كما تتعدد تعريفات الفساد تتعدد المداخل أو الاتجاهات النظرية التي حاولت الاقتراب من تلك الظاهرة وتفسيرها. وتختلف طبيعة التناول النظري لظاهرة الفساد باختلاف التوجهات النظرية والمواقف الأيديولوجية للباحثين حتى أننا نجد تحليلات قد تصل إلى حد التناقض في تناولها لهذه الظاهرة. فهناك على سبيل المثال اتجاهات تنظر إلى الفساد **باعتباره ظاهرة إيجابية** بينما تنظر إليه اتجاهات أخرى **كظاهرة سلبية** يترتب عليها آثار خطيرة ومدمرة على المجتمعات.

فعلى الطرف الأول، نجد "هنتينجتون" Huntington يعتبر الفساد بديلاً للعنف السياسي في ظروف معينة، ويراه "ناي" Nye مشجعاً للنمو والاستثمار، بينما على الطرف المقابل ترى غالبية الاتجاهات النظرية الأخرى أن الفساد معوقاً رئيسياً لعملية التنمية والتحديث، ومقوضاً لشرعية النظم الحاكمة.

كذلك ترى بعض الاتجاهات النظرية أن الفساد ظاهرة طبيعية ملازمة للمرحلة الانتقالية التي يمر بها أي مجتمع من المجتمعات حيث يرى "ويرثيم" Wertheim وعلماء نظرية التنمية والتحديث أن ظهور الفساد يكون حتمياً أثناء

انتقال المجتمع من مرحلة زمنية إلى مرحلة أخرى، وفي مقابل ذلك أيضاً تقف الاتجاهات النظرية الأخرى كنظرية التبعية وغيرها من النظريات ذات الطابع الراديكالي، على الطرف النقيض حيث تؤكد على حدوث الفساد في المجتمعات الإنسانية بفعل عوامل تاريخية وبنائية عديدة.

وإضافة إلى ما سبق، نجد نظريات تركز على البعد الدولي في دراسة الفساد مقابل نظريات تركز على البعد القومي أو المتغيرات الداخلية وتمنحها الأولوية على المتغيرات الدولية عند تفسير ظاهرة الفساد.

وفي سياق تلك الاختلافات النظرية، يذهب "روبرت ويليام" إلى أنه "لا يوجد اتفاق على اتجاه نظري واحد في دراسة الفساد وتفسيره، كما لا يوجد تعريف واحد متفق عليه بين الباحثين".[12]

وبرغم تعدد الاتجاهات النظرية وتباينها في تفسير الفساد، إلا أننا يمكن أن نميز بداخلها بين **اتجاهين رئيسيين:-**

اتجاه يُرجع الفساد إلى **عوامل فردية** ، والاتجاه الثاني يُرجع الفساد إلى **عوامل بنائية.**

ويمكن تصنيف نظريات الفساد تحت أي من هذين الاتجاهين. ذلك أنه برغم تباين تلك النظريات، إلا أن جميعها تشترك إما في تفسير الفساد من خلال **عوامل فردية** قد تكون أخلاقية، وقد تتعلق باتخاذ بعض الإجراءات التي توفر الفرص للفساد وتتيح المجال أمامه، وقد تكون سيكولوجية، إلى آخر ذلك من عوامل تحتم ضرورة البحث عن بدائل لمواجهة ظاهرة الفساد في **السلوك الفردي** وما يطرأ عليه من تغيرات.

وعلى الطرف المقابل، تشترك نظريات أخرى في تفسير الفساد من خلال **عوامل بنائية** ، وذلك برغم تباينها في عناصر عديدة أخرى. وسوف نتعرض تفصيلاً للاتجاهين من خلال الفقرات التالية:-

الاتجاه الأول:

ويشمل مجموعة النظريات التي فسرت الفساد من خلال **عوامل فردية** ، ويمكن حصرها في **أربعة** اتجاهات أساسية:-

1 – **الاتجاه الأخلاقي** Moralists

2 – **الاتجاه التعديلي أو التنقيحي** Revisionists أو كما يطلق عليه البعض الاتجاه "التبريري" استناداً إلى أنه الاتجاه النظري الذي يحاول تبرير الفساد من خلال التركيز على آثاره الإيجابية.

3 – **الاتجاه الوظيفي** Functionalism

4 – **اتجاه التنمية والتحديث.**

1- الاتجاه الأخلاقي:

وترى هذه النظرية أن الضعف الإنساني يكون عادةً هو مصدر الفساد. فتُرجع الفساد إلى عوامل أخلاقية أكثر منها عوامل اقتصادية أو سياسية. فإذا ما تدهور المستوى الأخلاقي لأفراد أي مجتمع إنساني، ينتشر الفساد. ومن ثم تأتي مواجهة هذه الظاهرة من خلال الارتقاء بالقيم والمبادئ الأخلاقية".[13]

وينظر أصحاب المدرسة الأخلاقية للفساد باعتباره عائقاً أمام عملية التنمية والتحديث، وأنه يُضعف من شرعية النظام الحاكم. فقد رأى "ميردال" – على سبيل المثال – "أن تفشي الفساد يعوق التنمية والتطور، ويضعف من الوحدة القومية، ويقلل من الاحترام والولاء للحكومة، ويهدد أيضاً الاستقرار السياسي".[14]

ويعني ذلك أن الاتجاه الأخلاقي في تفسير الفساد ينظر إليه كظاهرة سلبية تترتب عليها آثاراً ضارة بالتنمية والوحدة الوطنية والاستقرار السياسي، وهي النظرة التي يرفضها الاتجاه التنقيحي أو التبريري.

2- الاتجاه التنقيحي أو التبريري:

يرى الاتجاه التنقيحي الفساد كظاهرة إيجابية تترتب عليها آثار ونتائج إيجابية إلى حد كبير. فيرى "هنتينجتون" Huntington الفساد كبديل للعنف السياسي داخل المجتمع تحت ظروف معينة، حيث يعمل الفساد هنا كأداة للحفاظ على بقاء واستمرار النظام وجعله نظاماً مرغوباً فيه – أي يتمتع بالشرعية – من قبل أعضاء المجتمع بدلاً من ثورتهم عليه واستخدام العنف ضده. كذلك يرى "تيلمان" Tilman أن الفساد قد يعمل على حفظ التوازن بين الخدمات الحكومية المعروضة وهي خدمات محدودة، وبين الطلب المتزايد عليها. فالسوق السوداء في

نظر "تيلمان" – على سبيل المثال – تقوم بذلك الدور، أي تعمل على حفظ التوازن بين العرض والطلب. وفي بحث له عن الفساد، رأى عالم آخر وهو "ناي" Nye أن الفساد قد يشجع النمو وخاصة عندما يكون أطرافه من كبار الموظفين لأنهم يكونون أكثر ميلاً لاستثمار مكاسبهم من الممارسات الفاسدة عن صغار الموظفين والذين يكونون أكثر ميلاً للاستهلاك.[15]

وهكذا يفند الاتجاه التنقيحي أو التبريري، القضية النظرية للمدرسة الأخلاقية والتي ترى التأثير السلبي للفساد على عملية التنمية.

ويوجز "كليتجارد" Klitgaard الوظائف المفيدة التي تؤديها ظاهرة الفساد للمجتمع فيما يلي.[16]

بالنسبة لرجل السياسة: يستخدم السياسيون الفساد كوسيلة لتحقيق التكامل السياسي، حيث يوفر الفساد فرصة الاقتراب بين الدولة والجماعات المهمشة، والذين يتم إدماجهم داخل النسق السياسي، مما يترتب عليه تحقيق الاستقرار السياسي.

وبالنسبة لرجل الإدارة: يزيد الفساد من فعالية وكفاءة البيروقراطية الإدارية لأنه يساعد على تجنب الإجراءات غير العملية والمستهلكة للوقت بلا طائل.

وبالنسبة لرجل الاقتصاد: يجلب الفساد حصص أكثر فعالية من السلع النادرة.

وكما هو واضح، يبدو وكأن الغاية لدى أصحاب هذا الاتجاه، تبرر الوسيلة. فالمهم لديهم هو تحقيق الاستقرار السياسي، وتجنب الإجراءات الروتينية الطويلة حتى ولو كانت الوسيلة لتحقيق ذلك هي إتاحة الفرصة أمام الفساد والمفسدين.

ولكي يؤكدون صحة قضاياهم النظرية، أشار أصحاب الاتجاه التبريري إلى أمثلة من مجتمعات أوربا الغربية، والولايات المتحدة حيث أشار "هنتينجنتون" إلى أن الثروة التي تم اكتسابها بطرق غير مشروعة عن طريق ممارسات الفساد، استخدمت هناك في تمويل وتدعيم الأحزاب السياسية خلال القرن التاسع عشر.

وفضلاً عما سبق، يرى الاتجاه التبريري أن تهديد الفساد لشرعية النظام الحاكم يتوقف على كل من: **نظرة المواطنين للفساد ودرجة تسامحهم معه** ، وأيضاً على

درجة الحساسية له بمعنى مدى معاناة المواطنين منه. فكلما **ارتفعت** درجة التسامح التي تظهرها ثقافة المجتمع تجاه الممارسات الفاسدة، **وانخفضت** درجة الحساسية له أي انخفض حجم معاناة المواطنين منه، **كلما زادت** الفرص أمام النظام ليحافظ على شرعيته والعكس صحيح. [17]

ويرغم أن الاتجاه التبريري أو التنقيحي كان مسيطراً بقوة على المناقشات الدائرة حول موضوع الفساد خلال عقد السبعينيات إلا أن انتقادات رئيسية وُجهت له من بينها أن علماء ذلك الاتجاه حصروا أنفسهم في الحالات الفردية ولم يقدموا لنا تفسيراً عاماً. [18] فالافتراضات النظرية لهذا الاتجاه لم تحمل أي معنى يوضح أن استثمار الثروة غير المشروعة سوف يؤدي إلى نفس النتيجة – وهي النمو الاقتصادي – داخل المجتمعات النامية. وخاصة وأن تلك المجتمعات تشهد عوائق كثيرة أمام الاستثمار، إضافة إلى أن الاستثمار هناك يميل إلى أن يكون موجهاً في المضاربات أكثر منها في الصناعة ومشروعات التنمية. وأكثر من ذلك، يميل الفاسدين في تلك المجتمعات إلى تبديد الفوائض الاقتصادية ويتجه معظمهم إلى تحويل ثروته إلى مصارف أجنبية في حسابات سرية.[19]

غير أن ما يؤخذ على هذا النقد الموجه للاتجاه التبريري هو أنه اعتبر أن المشكلة في الرؤية النظرية التي قدمها ذلك الاتجاه، إنما تكمن في أن الفساد لن يستطيع ممارسة وظائفه الإيجابية داخل المجتمعات النامية للأسباب المذكورة آنفاً، الأمر الذي يعني قبول مبدأ الانحراف والفساد وتبرير وجوده وعدم الاعتراض عليه إلا لأسباب متعلقة بصعوبة تعميمه على كل المجتمعات الإنسانية نظراً لاختلاف ظروفها الاقتصادية – الاجتماعية، وهو منطق يصعب قبوله كما يصعب تقبل الممارسات المنحرفة والفاسدة مهما كانت الفوائد الناجمة عنها. ومن غير المقبول أو المنطقي تبرير الفساد تحت زعم أنه يحقق وظائف مفيدة للمجتمع. ويلاحظ أن نفس ذلك التبرير تقريباً ساقه أيضاً بعض علماء الاتجاه الوظيفي في علم الاجتماع.

3- الاتجاه الوظيفي:-

برغم أنه يوجد العديد من التحليلات الوظيفية المتنوعة التي يركز بعضها على وحدات صغرى كالمجموعات، بينما يركز بعضها الآخر على تحليل وحدات

كبرى كالمجتمع، إلا أن تلك التحليلات المتباينة تلتقي حول رؤية واحدة عند دراستها لنسق سياسي أو اجتماعي معين ألا وهي التركيز على ماهية الدور أو الوظيفة التي يؤديها نموذج معين من السلوك في حماية واستقرار النسق ككل أكثر من تركيزها على كيفية أو أسباب نشأة هذا السلوك.[20]

وانطلاقاً من تلك الرؤية، ووفقاً لنظريتهم العامة عن نماذج السلوك الاجتماعي، ينظر الوظيفيون إلى الفساد باعتباره سلوكاً اجتماعياً قد يسهم في حماية الاستقرار السياسي والتكامل الاجتماعي داخل بعض المجتمعات. فهو كأي شكل آخر من النشاط، يقوم بأداء بعض الوظائف الأساسية. [21] "فميرتون" – على سبيل المثال – يرى أن الفساد يمكن أن يكون ميكانيزم لتشجيع التغير الاجتماعي وإشباع الحاجات غير المشبعة لجماعات معينة داخل المجتمع .[22]

ويعني ذلك أن الفساد – من وجهة النظر الوظيفية – قد تترتب عليه نتائج أو آثار إيجابية في بعض الأحيان، وبتعبير الوظيفيين: يشكل الفساد أحياناً **سلوكاً وظيفياً**. Functional

وفي نفس السياق، يؤكد "دوركايم" على أهمية الجريمة بالنسبة للبناء الاجتماعي، وذلك في حالتها المعتادة. فالجريمة من وجهة نظره، سلوكاً متوقعاً داخل كل أنماط المجتمعات، لكنها تصبح ظاهرة مرضية حينما تزداد عن معدلاتها المعتادة. ويسجل "دوركايم" **عدة وظائف اجتماعية** تسهم بها الجريمة حينما تكون في معدلاتها المعتادة منها: أنها تساعد على تحقيق التطور الطبيعي للجوانب القانونية والأخلاقية، وذلك لأنها تمهد الطريق أمام هذا التطور بإحداث نوعاً من المرونة في بناء النسق، كذلك قد تسهم الجريمة في إعادة تشكيل الحياة الاجتماعية. [23]

غير أن الوظيفيين قد نظروا أيضاً إلى الفساد باعتباره ظاهرة معوقة وظيفياً Dysfunctional داخل بعض البلدان، حيث قام بعض العلماء الوظيفيون بتحليل ظاهرة الفساد في بعض الدول كظاهرة معوقة وظيفياً. [24]

إلا أن الرؤية الوظيفية للفساد قد تعرضت للنقد لكلا النوعين من التحليلات الوظيفية سواءً تلك التي تحدثت عن الفساد كسلوك وظيفي تترتب عليه آثار

إيجابية، وأيضاً لتلك التحليلات التي رأت الفساد في بعض البلدان كظاهرة معوقة وظيفياً.

فقد ذهب "روبرت ويليام" إلى أن تقرير الوظيفيين لفكرة أن نموذج معين من السلوك تترتب عليه نتائج وآثار إيجابية أو سلبية هي فكرة جيدة وجذابة، ولكنها لا تقدم تفسيراً للسلوك ذاته. فالفساد كسلوك اجتماعي أو سياسي – قد يسهم أو لا يسهم – في تحقيق التكامل والاستقرار السياسي، غير أن ذلك ليس هو المهم كما يرى "ويليام"، وإنما الأهم من ذلك هو تقديم تفسيرات عن كيفية نشأة مثل هذا السلوك، أو لماذا يأخذ شكله الذي هو عليه، كذلك فإن الإدعاء بوظيفية الفساد يتطلب براهين وأدلة إمبيريقية.[25]

وإضافة إلى ما سبق، أضفت النظرية الوظيفية الطابع الأخلاقي على ظواهر الانحراف عموماً ومنها ظاهرة الفساد، فالانحراف عامة يدفع إليه **عامل أخلاقي** متمثل في خروج الشخص المنحرف عن المعايير والقيم المشتركة والسائدة داخل مجتمعه. [26] ويعني ذلك أن مواجهة ظاهرة كالفساد تتم عن طريق تعديل السلوك الفردي.

4- اتجاه التنمية والتحديث:

يرتبط هذا الاتجاه في كثير من تفسيراته للفساد بالاتجاه الوظيفي. وينظر أصحاب هذا الاتجاه إلى الفساد كظاهرة طبيعية ملازمة للمرحلة الانتقالية التي يمر بها حتماً أي مجتمع إنساني ويتجاوزها. ذلك أن أعراض الفساد التي تظهر أحياناً ما هي إلا أعراض مرضية ضرورية تصاحب مراحل النمو التي يمر بها أي مجتمع إنساني. ويعتقد أصحاب هذا الاتجاه أن المجتمعات المتقدمة في أوربا الغربية وأمريكا الشمالية قد مرت بهذه المرحلة الانتقالية ثم تجاوزتها وانتقلت إلى مرحلة أكثر شفافية. وأن بلدان العالم الثالث التي ينتشر فيها الفساد سوف تجتاز حتماً هذه المرحلة وتنتقل إلى مرحلة أكثر شفافية مثل المجتمعات المتقدمة، فمثلما كان التغير السياسي لدولة ما يفسر بالنظر إلى مراحل التنمية التي تمر بها هذه الدولة أو تلك، فإن الفساد – في رأي علماء التنمية والتحديث – يُنظر إليه أيضاً كمرحلة وكظرف انتقالي.[27]

ويرى "ويرثيم" Wertheim كذلك أن ظهور الفساد يكون حتمياً خلال انتقال المجتمع من مرحلة إلى أخرى. مثال ذلك، عند انتقال المجتمع من مرحلة الكنيسة إلى المرحلة القانونية الرشيدة (أو العقلانية)، وبعبارة أخرى الانتقال من مرحلة المجتمع التقليدي إلى المجتمع الحديث. فخلال هذه المرحلة الانتقالية، يؤدي تضارب وتصارع القيم والولاءات لدى أفراد المجتمع إلى عدم الاستقرار، وإلى اختلاط العام بالخاص. ويترتب على ذلك – في رأي ويرثيم – أنه يجب البحث عن حلول ظاهرة الفساد في **السلوك الفردي** وما يطرأ عليه من تغيرات.[28]

وقد وُجهت انتقادات عديدة لاتجاه التنمية والتحديث قللت من قيمته كنظرية قادرة على تفسير واقع مجتمعات العالم الثالث. ومن بين تلك الانتقادات: رفض ذلك الاستقطاب النظري غير الواقعي لمجتمعات العالم إلى نموذج المجتمعات التقليدية في مقابل نموذج المجتمعات الحديثة بينما لا يشهد الواقع تلك النماذج بشكل خالص، فأكثر المجتمعات حداثة نستطيع أن نرى فيها بعض الخصائص التقليدية. ومن الانتقادات أيضاً التي وُجهت إلى هذه النظرية افتراضها بأن خط التطور لابد أن يقف عند نقطة التطور التي وصلت إليها أوربا والولايات المتحدة متجاهلة بذلك اختلاف ظروف التنمية والتراث الحضاري في مجتمعات العالم الثالث عنه في مجتمعات أوربا وأمريكا، مما يجعل هناك إمكانية أن تسير مجتمعات العالم الثالث في مسارات أخرى للتطور. كذلك أغفلت نظرية التحديث – عن عمد – الفترة الاستعمارية التي مرت بها مجتمعات العالم الثالث وما تخللها من محاولات نهب وسلب لمواردها أدت إلى فقرها وتخلفها وما ترتب على ذلك التخلف من مشكلات وظواهر سلبية عديدة من بينها الفساد، في ذات الوقت الذي لعب فيه الاستعمار دوراً إيجابياً في بلاده حيث أسهم – بما سلبه من موارد الدول المستعمرة – في تحقيق التنمية الغربية، ومن ثم فإنه بمنطق نظرية التنمية والتحديث، يحتاج العالم الثالث إلى عالم آخر ينهب موارده ليتمكن من تأسيس تنميته.[29]، وتجاوز ظاهرة الفساد المنتشرة داخل مجتمعاته.

الاتجاه الثاني:-

ويتضمن مجموعة النظريات التي فسرت الفساد من خلال **عوامل بنائية** ، ويمكن حصرها في ثلاثة اتجاهات أساسية:-

1 – نظرية التبعية.

2 – المادية التاريخية والاتجاهات النقدية الحديثة.

3 – نظرية الفجوة التنظيمية.

1- نظرية التبعية:-

يرى علماء نظرية التبعية أن الأبنية الاقتصادية والسياسية للدول المتخلفة في أفريقيا يمكن تفسيرها من خلال موقعها داخل النظام الاقتصادي العالمي حيث تركز هذه النظرية تحليلاتها على التطور العالمي للرأسمالية وآثارها على دول العالم الثالث.

وتحدد نظرية التبعية رؤيتها للفساد من خلال وجهة نظرها في الجماعات الحاكمة داخل العالم الثالث والدول الأفريقية بصفة خاصة. فقد نظر علماء التبعية إلى حكام العالم الثالث باعتبارهم مجرد عملاء للقوى الأجنبية، وحارسين للمصالح الاقتصادية الأجنبية خلال مرحلة ما بعد الاستعمار. فعلى الرغم من خروج المستعمر وتحقيق الاستقلال السياسي، ظل الاقتصاد تابعاً. وفي ظل ظروف التبعية، صعد إلى السلطة في العالم الثالث حكام عسكريين ومدنيين، وهم ليسوا حكاماً بالمعنى الدقيق للكلمة وإنما هم مجرد صور وهمية لحكام، حيث يحكمون من الظاهر فقط بينما هم في حقيقة أمرهم أسرى للظروف التي تمر بها بلدانهم أكثر منهم أسياد يسيطرون على مصائرهم ومصائر شعوبهم. ومن ثم بقى الاستقلال السياسي مجرد شعار أكثر منه حقيقة واقعة، وسيبقى كذلك ما لم يتم القضاء على الرأسمالية العالمية. (30)

ولم تشر نظرية التبعية إلى فساد الحكام فقط، وإنما قدمت تحليلاً لفساد واسع النطاق هو **فساد الطبقة الرأسمالية التابعة** في العالم الثالث والتي تُعرف بالبرجوازية الكومبرادورية. فالفساد يعد **خاصية أو سمة مميزة لأنشطة هذه الطبقة** التي تتعاون مع الشركات متعدية الجنسية، ومع الشرائح الأخرى من الرأسمالية العالمية، إضافة إلى تعاونها مع السلطة السياسية المحلية.(31)

ونخلص من ذلك إلى أن الفساد لدى نظرية التبعية هو ثمرة تلك العلاقات الوثيقة التي تؤسسها الرأسمالية الكومبرادورية – أي رأسمالية العالم الثالث – مع الرأسمالية العالمية من جانب ومع الحكام المحليين من جانب آخر.

ومن الواضع هنا أن نظرية التبعية لم تغفل المتغيرات الداخلية عند تفسيرها لظاهرة الفساد في العالم الثالث كما زعم علماء نظرية التحديث، وإنما هي فقط أعطت الأولوية للعوامل الخارجية فاعتبرت المتغيرات أو العوامل الخارجية بمثابة العامل المستقل بينما العوامل الداخلية بمثابة العامل التابع.

وتعتقد الباحثة أن التركيز على البعد الخارجي الدولي له أهميته عند دراسة ظاهرة الفساد. فالقوى الخارجية تحاول دوماً ضرب أية محاولة لتحقيق الاستقلال الاقتصادي الفعلي داخل أي من بلدان العالم الثالث، والذي يتبعه بالضرورة – لو تحقق – استقلالاً سياسياً حقيقياً أيضاً. ومن هنا تكتسب نظرية التبعية أهميتها – من وجهة نظر الباحثة – من اهتمامها بالتفاعل الجدلي بين العوامل الخارجية والعوامل الداخلية (أو المحلية) عند دراسة ظاهرة الفساد وغيره من الظواهر داخل مجتمعات العالم الثالث.

2- المادية التاريخية والاتجاهات النقدية الحديثة:

بينما انشغلت نظرية التبعية بالعلاقات الدولية غير المتكافئة، ركزت المادية التاريخية على طبيعة أساليب الإنتاج المسيطرة داخل الاقتصاديات الرأسمالية التابعة، وعلى التكوينات الاجتماعية المتولدة عنها. فعملية الإنتاج بالنسبة للنظرية الماركسية هي المفتاح للتكوين الطبقي وعمليات الاستيلاء على الفوائض الاقتصادية.[32]

ويأتي تفسير الاتجاه الراديكالي داخل علم الاجتماع لظاهرة الفساد في سياق تلك النظرة العامة. فذلك الاتجاه يقدم تفسيراً بنائياً دينامياً لظاهرة الفساد حيث ينظر لهذه الظاهرة باعتبارها نتاجاً لبناء اجتماعي اقتصادي معين خلال مرحلة تاريخية معينة. فالفساد لدى التيار الراديكالي بشكل عام، يرتبط بمجموعة من التناقضات الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية التي يشهدها المجتمع خلال مرحلة تاريخية معينة.

وإذا كانت الماركسية قد ركزت على التناقضات ذات الطابع الاقتصادي مثل التناقض بين قوة المجتمع الإنتاجية وقدرته على الاستهلاك وهو التناقض الذي ينجم عنه علاقات اجتماعية متنافرة. [33]، فإن الاتجاهات النقدية الحديثة قد ركزت على التناقضات الطبقية والسياسية والثقافية كمصدر للفساد وإن لم تذكره صراحة أو بشكل مباشر.--

فقد أشار "جون ركس" – على سبيل المثال – وهو أحد ممثلي النظرية النقدية في إنجلترا، إلى أن التناقضات الداخلية تضع المجتمع على حافة أزمة تتجلى أهم مظاهرها في التفكك الأخلاقي. وتحدث أيضاً "جون ركس" عن العالم الثالث الذي أطلق عليه عالم المستعمرات، حيث تحدث عن نظمه الاقتصادية وأبنيته الاجتماعية المتصلة بتلك النظم والتي تختلف عن مثيلتها في المجتمعات المتقدمة حيث لعب الاستعمار دوراً كبيراً في خلق مجتمعات لا متجانسة داخل العالم الثالث. ويذهب "ركس" إلى أنه إذا كانت مشكلات العالم الأول تتعلق بالأجور، ومشكلات العالم الثاني تتعلق بالحرية السياسية والفكرية، فإن أهم مشكلات العالم الثالث هي المرض والفقر والعنف. وأنه برغم حصول العالم الثالث على استقلاله السياسي، إلا أن العالم الرأسمالي مازال يمارس عليه استغلاله من خلال المساعدات العسكرية والمالية، ومن خلال مساندة ودعم الطبقات الحاكمة هناك، ومن ثم فإن ثورة العالم الثالث لا يجب أن تتجه فقط نحو الدول الرأسمالية المتقدمة وإنما يجب أن تتجه بنفس القدر نحو استغلال وقهر القادة المحليين والطبقات الحاكمة.[34]

ويلاحظ هنا اتفاق "جون ركس" مع علماء نظرية التبعية في التأكيد على دور كلاً من المتغيرات الخارجية: المتمثلة في الاستعمار التقليدي ثم استمراره في صورته الجديدة، وأيضاً دور المتغيرات الداخلية المتمثلة في القهر والاستغلال الذي تمارسه الطبقات الحاكمة داخل مجتمعات العالم الثالث.

3- نظرية الفجوة التنظيمية:

قدم العالمين "Gaiden and Gaiden" ما يُسمى بنظرية "الفجوة التنظيمية"، حيث قدما مفهوم "الفساد النسقي" Systemic Corruption ويعارضان من خلاله الحديث عن "الفساد الفردي" الذي نظرت له بعض الاتجاهات.

فمن وجهة نظرهما، لا يجب إرجاع الفساد إلى خصائص فردية فقط، لأن النوع الأكثر انتشاراً منه يكون **ذو خاصية نسقية.** ويشير **الفساد النسقي** إلى: **النسق الذي تصبح فيه السلوكيات المنحرفة هي السلوكيات المسيطرة والمميزة لهذا النسق** . أي تصبح السلوكيات المنحرفة هي في حد ذاتها القواعد السلوكية الحاكمة لهذا النسق. ويؤكد Gaiden and Gaiden أنه ليس صحيحاً ما تذهب إليه بعض الاتجاهات من أن الصراع القيمي بين أفراد المجتمع أو أن التناقض بين قواعد السلوك أو المعايير الأخلاقية العامة وبين قيم أي من أفراد المجتمع – أي القيم الفردية – هو الذي يؤدي إلى السلوكيات الفاسدة، ولكن الذي يؤدي إلى الفساد هو تلك الفجوة بين قيم ومعايير المؤسسات المختلفة داخل المجتمع. بعبارة أخرى، أن صراع المعايير والقيم التي تنشرها المؤسسات أو التنظيمات المختلفة داخل المجتمع هو الذي يفسر نسق الفساد في هذا المجتمع. ولابد من فهم تلك الصراعات في المعايير والقيم التنظيمية – والتي تسمى **بالفجوة التنظيمية** – وذلك إذا ما أريد الكشف عن سبب اختراق الفساد لبعض المجتمعات أكثر من غيرها. ويوضح الأخوين Caiden كيف يحدث ذلك التضارب أو الصراع حيث يذهبان إلى أنه يحدث حينما تفقد المعايير والقيم التنظيمية القديمة شرعيتها بينما لا تكون القيم والمعايير الجديدة قد تمت صياغتها التنظيمية. بعد . ومثال ذلك: حينما تتطور التنظيمات الاقتصادية بينما لم تتطور بعد قيم ومعايير التنظيمات أو المؤسسات السياسية والقانونية الضرورية للسيطرة الفعالة على التنظيمات أو المؤسسات الاقتصادية. ذلك التناقض أو الصراع يُشار إليه بمصطلح "الفجوة التنظيمية الأفقية" Horizontal Institutional Gap وتلك الفجوة التنظيمية إذا لم يتم القضاء عليها وبشكل سريع، سوف يزداد الفساد. وأخيراً يؤكد الأخوين Caiden أن الفساد النسقي **يستتبعه بالضرورة فساد فردي.**[35]

ثالثاً: المظاهر الرئيسية للفساد والآثار المترتبة عليه

على الرغم من أن ظاهرة الفساد هي ظاهرة تشهدها كافة بلدان العالم – المتقدم والنامي – إلا أن الأمر الذي لا خلاف عليه هو أن هذه البلدان لا تحوي نفس المعدلات من الفساد، وحتى بلدان العالم الثالث تختلف فيها بينها أيضاً في درجة انتشار الفساد وفي مظاهره أو أشكاله الرئيسية، وأيضاً في الآثار المترتبة عليه.

ونتناول في الفقرات التالية المظاهر الرئيسية للفساد، وأهم الآثار التي يمكن أن تترتب عليه كما تعرض لها الكتابات المهتمة بالفساد، والتي يشير بعضها إلى ثمة آثار إيجابية لهذه الظاهرة.

1- مظاهر الفساد:-

يحدد "روبرت ويليام" مظاهر الفساد من خلال دراسته عن الفساد السياسي في أفريقيا، في ثلاث مظاهر أساسية:[36]

المظهر الأول الذي يرى "ويليام" أنه أكثر أشكال أو مظاهر الفساد انتشاراً في المجتمعات الأفريقية وأكثرها أهمية هي **الرشوة الصغيرة.** وتشمل موظفي الحكومة ذوى المراكز الصغيرة أي صغار الموظفين الذين يكونون على اتصال منتظم بالجمهور. وإذا كان معظم الفساد في أفريقيا يأخذ شكل الرشوة الصغيرة، فإن ذلك المظهر من مظاهر الفساد يكاد يكون أحد مظاهر الحياة اليومية في أفريقيا على حد تعبير "روبرت ويليام". وعلى الرغم من أن الرأي العام في هذه المجتمعات لا يقره، إلا أنه يشكل جزءً من التوقعات الشعبية عن السلوك البيروقراطي. فقد أصبحت الرشوة الصغيرة بالنسبة للغالبية من الشعوب الأفريقية، ظاهرة عادية أو أمر معتاد في تعاملاتهم اليومية مع البيروقراطية.

أما المظهر الثاني من مظاهر الفساد، والأكثر انتشاراً أيضاً في أفريقيا بعد الرشوة الصغيرة، فيتمثل في **الواسطة** Nepotism ويرجع انتشار ذلك المظهر من مظاهر الفساد إلى ما تتمتع به المجتمعات الأفريقية من روابط عائلية قوية. فالموظف العام تقع عليه ضغوط مكثفة تدفعه إلى ذلك السلوك حيث تتطلب روابط الدم وصلات القرابة وعلاقات الجيرة والصداقة مثل هذا السلوك – أي الوساطة – بل وتشجعه. ومن ثم فإن إحساس الموظف بالالتزام تجاه جماعاته التي ينتمي

إليها كالأسرة أو جماعات القرابة والأصدقاء وما إلى ذلك، يدفعه إلى منح تفضيلاته النسبية لعميل دون آخر، وتمييز عميل على آخر في العمل.

أما المظهر الثالث للفساد – كما يحدده ويليام – فيتمثل في **المحسوبية** Patronge، بمعنى التعيين في الوظائف على أساس معيار غير معيار الكفاءة. فلا يكون التخصص أو الكفاءة الفنية أو المهنية هي الاعتبارات الأكثر أهمية في تقييم المتقدمين للوظائف لدى رب العمل.

وإضافة إلى المظاهر التي حددها "ويليام"، يمكن القول بأن هناك مظاهر أخرى للفساد داخل المجتمع المصري لا تقل أهمية – بل تزيد – عن تلك المظاهر مثل: **تبديد المال العام، وعقد الصفقات المشبوهة** بما يترتب عليها من استيراد سلع فاسدة ومنتهية الصلاحية، وأيضاً **الهروب بأموال البنوك،** وغيرها كثير من مظاهر الفساد التي انتشرت خلال العقود الأخيرة في مصر، وكلها جرائم يرتكبها كبار الموظفين وليس صغارهم، فضلاً عن بعض كبار المسئولين والساسة، ممن يستغلون وظائفهم ونفوذهم في تحقيق مكاسب خاصة.

2- الآثار المترتبة على الفساد:-

تتفق الكتابات المهتمة بدراسة الفساد على أن الآثار المترتبة على الفساد ونتائجه تفوق بكثير ذلك الاهتمام الذي نالته تلك الظاهرة من قبل الاقتصاديين وعلماء السياسة أو علماء الاجتماع.[37]

وإذا كان من تناولوا ظاهرة الفساد قد اختلفوا في تعريفها وفي المداخل النظرية التي درسوها من خلالها، فإنهم قد اختلفوا أيضاً في تحديد الآثار المترتبة عليها من حيث كونها آثار سلبية أو إيجابية. فقد رأت بعض المدارس الفكرية أن الفساد يمكن أن يحقق أهداف مفيدة للمجتمع، بينما رأى آخرون أنه آفة اجتماعية تمثل دائماً خرقاً للثقة العامة في النظام، ومن ثم لا ينبغي التسامح معه أبداً. وترى فئة ثالثة أن الفساد ينبغي النظر إليه وتحليله في سياقه الاجتماعي والذي بناءً عليه تتحدد آثاره إن كانت إيجابية أو سلبية.

أ- الآثار السلبية للفساد:-

يترك الفساد آثاراً سلبية خطيرة على عملية التنمية وعلى شرعية النظام الحاكم، كما يؤدي إلى زيادة حدة الصراعات الاجتماعية وخاصة الطبقية.

وتتفق كتابات عديدة على أن الفساد قد يتسبب في تقويض شرعية النظام الحاكم أو اهتزازها، حيث يؤدي إلى إضعاف ثقة المواطنين في حكامهم وفي ممثليهم من النواب الذين انتخبوهم لكي ينوبوا عنهم.[38]

ويؤثر الفساد أيضاً على الاستقرار السياسي للمجتمعات، فالمجتمع الذي ينتشر بداخله الفساد لا يكون مجتمعاً متجانساً يتسم بالولاء الواحد والانتماء المشترك، وإنما يكون مجتمعاً منقسماً إلى عدد من الجماعات غير المتجانسة ذات الولاءات المتضاربة، بما يعني وجود أزمة تكامل سياسي وما يتبعها من صراعات اجتماعية حيث تصبح كل جماعة أشبه بالكيان المنعزل عن غيره، ولكل جماعة معاييرها الخاصة، ويترتب على كل ذلك تهديد الاستقرار السياسي، وظهور مؤشرات العنف السياسي.[39]

وكمحصلة لتأثير الفساد على كل من شرعية النظام الحاكم وعلى الاستقرار السياسي للمجتمع، يأتي تأثيره السلبي على عملية التنمية. فحينما تهتز شرعية النظام ويهتز الاستقرار السياسي للمجتمع، ويتهدد التكامل السياسي داخل المجتمع، وتظهر مؤشرات العنف والصراعات الاجتماعية، من شأن كل ذلك أن يعمل كمعوقات لعملية التنمية.[40]

ويعمل الفساد أيضاً كمعوق لعملية التنمية – حيث يؤدي إلى انخفاض معدلات النمو الاقتصادي ويؤثر على الدخل القومي – حينما تحاول بعض الأنظمة الحاكمة الفاسدة تشويه السياسات الاقتصادية من أجل تمرير حصص كبيرة من موارد بلدانهم لتحقيق مكاسب خاصة بهم على حساب بقية أفراد الشعب. أي تصبح السياسة الاقتصادية هنا بمثابة الأداة التي يعيد عن طريقها الحكام الفاسدين، توزيع الدخل القومي لصالحهم. في هذه الحالات يؤثر الفساد على الدخل القومي ويؤدي إلى انخفاض معدلات النمو الاقتصادي. ومن أمثلة تلك الحالات: حالة زائير تحت

حكم "موبوتو" والفلبين تحت حكم "ماركوس" حتى عام 1985، ونيكاراجوا تحت حكم "سوموزا" في الستينيات والسبعينيات.[41]

وعلى النقيض من وجهة النظر التي تؤكد على الآثار السلبية للفساد، نعرض في الفقرات التالية لوجهة النظر التي تؤكد على الآثار الإيجابية لهذه الظاهرة وإن كان من غير المقبول تبرير الفساد حتى لو كان أقل ضرراً من بدائل اجتماعية أخرى كالعنف مثلاً، الذي يراه أصحاب الرأي القائل بالآثار الإيجابية للفساد، كبديل أكثر ضرراً وخطورة على المجتمع من الفساد.

ب- الآثار الإيجابية للفساد:

يصف "ميشيل كلارك" Michael Clarke هؤلاء الذين ركزوا على الآثار الإيجابية لظاهرة الفساد بأنهم "أصحاب المذهب الواقعي" أو "منهج السياسة الواقعية" Real Politic. فمعظم المناقشات النقدية التي دارت حول آثار الفساد – كما يذهب "كلارك" – قد تمت من قبل علماء سياسة أمريكيين. وعلى الرغم من عدم وجود إجماع فيما بينهم، إلا أنهم تبنوا ما يمكن أن يسمى بمنهج السياسة الواقعية في تناولهم لظاهرة الفساد، حيث أنهم لم يركزوا فقط على إدانتها. ويرى "كلارك" أن تناول هؤلاء العلماء لظاهرة الفساد هو تناول واعٍ لأنه تجنب النزعة الأخلاقية أو الحكم القيمي عند تفسير الآثار المترتبة على الفساد، مما أضفى نوعاً من التوازن على مناقشاتهم حيث أظهرت هذه المناقشات فوائد الفساد كما أظهرت أضراره. وهو ما يتفق مع الواقع – في رأي "كلارك" – حيث شكل الفساد بالفعل في بعض المجتمعات أو في مراحل معينة من تاريخها آفة اجتماعية ولكنه كان أقل ضرراً من بدائل أخرى.[42]

وفي هذا السياق، يرى "سكوت" James C. Scott أن الفساد يعوق النمو الاقتصادي في حالات معينة فقط وليس في كل الحالات. ويعطي "سكوت" أمثلة من التاريخ حيث لعب الفساد دور العامل المساعد للنمو الاقتصادي في كل من تايلاند وإنجلترا خلال القرن السابع عشر، بينما كان الفساد معوقاً للنمو الاقتصادي في كل من إندونيسيا وهايتي. [43] ويضع "سكوت" Scott بعض الافتراضات التي يمكن أن تفسر لنا طبيعة العلاقة بين الفساد والنمو الاقتصادي، وتفسر أسباب ذلك

التباين بين مجتمعات يساعد فيها الفساد على تحقيق النمو الاقتصادي، ومجتمعات أخرى يعوق فيها ذلك النمو.

وفي سياق ذلك، يرى "سكوت" أن الفساد تزيد خطورته في إعاقة النمو الاقتصادي في الحالات التالية:-[44]

1 - عندما يكون الحاكم غير مبالٍ، أو معادٍ للنمو الاقتصادي لمجتمعه.

2 - عندما تفتقر الحكومة إلى المهارات أو الموارد والإمكانيات اللازمة لتحقيق النمو الاقتصادي.

3 - عندما يرتبط الفاسدين بعلاقات وثيقة مع كل من البيروقراطيين، والسياسيين أيضاً.

أما عن كيفية إسهام الفساد في رفع معدلات النمو الاقتصادي، فإن ذلك يتم من خلال قيام مرتكبي وقائع الفساد باستثمار مكاسبهم من عمليات الفساد التي يقومون بها في مشروعات تفيد مجتمعاتهم وتدفع عملية التنمية بها. فالفساد هنا يسهم في تحقيق الكفاية ونسبة من التراكم ومن ثم يحقق نسبة نمو.[45]

لكن وعلى الرغم من اتجاه بعض الباحثين إلى الحديث عن الآثار الإيجابية للفساد، فإنه من الصعب قبول هذا الرأي وخاصة في مجتمعاتنا التي تنتمي إلى العالم الثالث. ومن ثم فإن الاتجاه الأكثر واقعية هو الذي يؤكد على الآثار السلبية والخطيرة لظاهرة الفساد وأهمها تقويض شرعية النظام الحاكم، وافتقاده للمصداقية وثقة المحكومين، وزيادة حدة الصراعات الطبقية، فضلاً عن إعاقته لعملية التنمية الاقتصادية والتوزيع العادل للدخل القومي.

رابعاً : استخلاصات أساسية

يمكن أن نخلص من العرض السابق إلى ما يلي:-

(1) تركز دوائر المعارف المختلفة على التمييز بين أنواع أو أنماط الفساد حيث تصنف بعض هذه الدوائر سلوكيات الفساد استناداً لمدى استحقاقها للعقاب من وجهة نظر أفراد المجتمع (فساد أبيض أو رمادي أو أسود)، وتصنف دوائر معرفية أخرى الفساد استناداً إلى طبيعة السلوك الفاسد ذاته (ما بين فساد فردي أو مؤسسي أو نسقي)، بينما تصنف دوائر معرفية ثالثة الفساد استناداً إلى طبيعة

الانحراف عن الحالة السوية (ما بين فساد عضوي، أو أخلاقي أو قانوني). ويعد ذلك التصنيف الثالث وبالتحديد "الفساد القانوني أو فساد الوظيفة العامة" – والذي يعني الانحراف عن القواعد والإجراءات الرسمية للوظيفة العامة – هو المعنى الذي تتفق حوله تقريباً التعريفات المختلفة للفساد لدى المحللين الاجتماعيين والسياسيين، وحيث يُعرف الفساد بأنه "إساءة استغلال الوظيفة العامة – سواءً أكانت بالتعيين أو بالانتخاب – لأغراض خاصة". ويحدد اتجاه الوظيفة العامة في تعريف الفساد، أهم مظاهره في: الرشوة، والواسطة، والمحسوبية، واستغلال الموارد العامة في أغراض خاصة.

(2) مثلما تتعدد التعريفات اللغوية للفساد، تتعدد أيضاً المداخل النظرية في تفسير ظاهرة الفساد. ففي حين يرجعها البعض إلى عوامل فردية، يرجعها آخرون إلى عوامل اجتماعية تتمثل في طبيعة الظروف البنائية المحيطة بالظاهرة. وفي حين يرى بعض المحللين أنها ظاهرة إيجابية ومرغوب فيها في بعض الأحيان كبديل للعنف السياسي وكأداة للحفاظ على الاستقرار السياسي وشرعية النظام الحاكم، وأيضاً كدافع لزيادة معدلات النمو الاقتصادي وخاصة إذا ما سادت بين المواطنين ثقافة التسامح تجاه الممارسات الفاسدة وانخفضت درجة معاناتهم منها، يرى آخرون أنه ظاهرة سلبية تلعب دوراً معوقاً لعملية التنمية الاقتصادية، وتهدد شرعية النظم الحاكمة والاستقرار السياسي. كذلك تركز بعض المداخل النظرية على البعد الدولي لظاهرة الفساد وعلى دور المتغيرات الخارجية بينما تركز أخرى على البعد القومي والمتغيرات الداخلية وتمنحها الأولوية على المتغيرات الدولية عند تفسير ظاهرة الفساد.

(3) تربط نظرية التبعية استمرار ظاهرة الفساد داخل مجتمعات العالم الثالث وصعوبة القضاء عليها ببقاء الرأسمالية العالمية والنظم الحاكمة العميلة لها والحارسة لمصالحها في العالم الثالث، فضلاً عن تلك العلاقات الوثيقة التي تؤسسها طبقة البرجوازية التابعة في هذه المجتمعات مع الرأسمالية العالمية من خلال الشركات متعدية الجنسية من جانب، ومع الحكام المحليين من جانب آخر، وهي علاقات يعد الفساد أهم ثمارها.

(4) في حين تركز نظرية التبعية على العوامل الخارجية لظاهرة الفساد وتمنحها الأولوية على العوامل الداخلية في العالم الثالث، تنظر المادية التاريخية إليها باعتبارها نتاجاً لمجموعة من التناقضات الاقتصادية – الاجتماعية الداخلية والتي يشهدها المجتمع خلال مرحلة تاريخية معينة.

(5) أخيراً تتبنى هذه الدراسة اتجاه الوظيفة العامة في تعريف الفساد، كما يتحدد الموقف النظري لها في النظر إلى الفساد كظاهرة بنائية تتفاعل في إطارها عوامل داخلية وعوامل خارجية. ويترتب عليها آثار ونتائج سلبية ضارة بكل قطاعات ومجالات المجتمع. ويمكن النظر أيضاً إلى الفساد باعتباره أحد أشكال الاستغلال الطبقي، وتتكاتف في إحداثه مجموعة من العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية.

خامساً: تجارب بعض دول العالم مع ظاهرة الفساد من واقع الدراسات السابقة

تقرر الأمم المتحدة في برنامجها العالمي ضد الفساد أنه يؤدي إلى تقويض المؤسسات الديمقراطية، وإعاقة التنمية الاقتصادية، كما يسهم في عدم استقرار الحكومات حيث يتضمن الفساد تزويراً للعمليات الانتخابية وانحرافاً عن القواعد القانونية أو إساءة استخدام القانون. أما التنمية الاقتصادية فإنها تتوقف أيضاً نظراً لما يسببه الفساد من إعاقة الاستثمار الأجنبي والمشروعات الصغيرة داخل الدولة والتي غالباً ما تجد صعوبة بالغة في تحمل التكاليف المطلوبة منها في ظل وجود الفساد".[46]

كذلك عرف "البنك الدولي" الفساد باعتباره العائق الأكبر بل ويكاد يكون الوحيد أمام تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية حيث يعمل على تقويض عملية التنمية من خلال ما يتضمنه من انحرافٍ عن أحكام القانون وإضعاف الأساس التنظيمي الذي يقوم عليه النمو الاقتصادي[47]

كذلك أشارت آراء واتجاهات نظرية عديدة من خلال الاستعراض النظري السابق حول ظاهرة الفساد، إلى حجم وعمق الآثار السلبية التي يتركها الفساد على طبيعة أداء الدولة والأفراد، وعلى شرعية النظم الحاكمة، وعلى التطور السياسي، وأيضاً على عملية التنمية الاقتصادية والتطور الاقتصادي بشكل عام.

فضلاً عن ذلك تؤكد بعض الكتابات على أنه برغم وجود الفساد داخل الديمقراطيات الغربية المتقدمة وبلدان أوربا الشرقية كما هو الحال في بلدان العالم الثالث، إلا أن دراسة الفساد في مجتمعات العالم الثالث تحتل أهمية خاصة نظراً لوجوده بشكل أكثر انتشاراً عن البلدان المتقدمة من ناحية، ونظراً لآثاره الخطيرة على التطور السياسي والاقتصادي من ناحية أخرى.

غير أنه برغم كل هذه التأكيدات السابقة حول الآثار المدمرة للفساد على عملية التنمية الاقتصادية وعلى التطور السياسي وشرعية النظم الحاكمة، إلا أن الرجوع إلى تجارب بعض الدول التي تعاني مستويات عالية من الفساد – ومن خلال الدراسات التي أجريت عنها – سوف يؤكد لنا أنه برغم ارتفاع مستوى الفساد في هذه الدول إلا أنه لم يؤثر بالسلب على معدلات النمو الاقتصادي ولم يؤثر أيضاً على شرعية النظم الحاكمة بها. وفي الفقرات التالية نحاول التعرف على الظروف الموضوعية التي تحد من الآثار التدميرية لظاهرة الفساد.

(1) الآثار المترتبة على تفشي الفساد في بعض دول العالم:

في سياق مناقشة الآثار المترتبة على تفشي الفساد، يشير "ناي" Nye إلى **نيكاراجوا** التي استثمر فيها الفاسدون رؤوس أموالهم التي جمعوها من عمليات غير مشروعة، في مشروعات اقتصادية داخلية، الأمر الذي نتج عنه تحقيق نمواً اقتصادياً ملحوظاً، وترتب عليه أيضاً استقراراً سياسياً.[48]

مثال آخر من **الصين** التي تشير قوائم منظمة الشفافية الدولية إلى ارتفاع مستوى الفساد فيها، والذي تعكسه درجات الشفافية الحاصلة عليها بداخل هذه القوائم منذ عام 1996 وحتى عام 2005، وقد تراوحت ما بين 2.4 إلى 3,4 درجة من عشرة، علماً بأن الرقم عشرة يشير إلى أعلى درجات الشفافية والرقم صفر يشير إلى أعلى معدلات الفساد. وتحتل الصين الدولة رقم 52 في العالم في قائمة 1998، ثم تراجعت إلى الرقم 57 في قائمة 2001، ورقم 59 في قائمة 2002، ووصل ترتيبها بين دول العالم في قائمة 2005 إلى رقم 78.[49]

لكن على الرغم من ارتفاع معدلات الفساد في الصين والذي تؤكد دراسة سابقة أنه "قد أصبح ظاهرة هيكلية اخترقت نسيج العلاقات الاقتصادية

والاجتماعية والسياسية" إلا أن نفس الدراسة تؤكد أيضاً على أن الصين قد حققت في ظل هذا المناخ أعلى معدلات للنمو الاقتصادي في تاريخ الصين الحديثة، ولم يشكل الفساد هناك عائقاً أمام عملية التنمية الاقتصادية ولا تهديداً لشرعية النظام السياسي.[50]

فعلى الصعيد الاقتصادي، حققت "الصين" إنجازات متميزة في القطاع الزراعي حيث أعلنت عام 1996 عن تحقيقها الاكتفاء الذاتي من الحبوب، فضلاً عن ارتفاع دخول الفلاحين بنسبة (10%). كما حققت أيضاً المشروعات الصناعية المملوكة للدولة تقدماً ملحوظاً في إنتاجها وأرباحها. إضافة إلى أن الفساد لم يشكل تهديداً لشرعية النظام الحاكم هناك حيث يوجد جسراً قوياً من الثقة بين المواطن الصيني وحكامه، ولا تزال الحكومة تتمتع بمصداقية عالية لدى المواطن.[51]

غير أنه على الطرف المقابل نجد أمثلة لدول أخرى مثل نيجيريا وإندونيسيا وروسيا، تعاني من الآثار المدمرة للفساد المتفشي فيها، على عملية التنمية الاقتصادية وأيضاً على شرعية النظام.

فإندونيسيا – على سبيل المثال – شهدت هبوطاً في قيمة العملة المحلية، وبدأ نظامها المالي في الانهيار ووقع الإفلاس، وطُرد العاملين بالجملة، وعاد نصف شعب إندونيسيا إلى الفقر، وقد حدث ذلك في عام 1997.[52]

مثال آخر من دراسة سابقة لدولة يلحق فيها الفساد بآثاره الضارة على عملية التنمية الاقتصادية والتطور السياسي وهي "**روسيا**" التي اتبع فيها "يلتسين" سياسة إصلاحية من أهم ملامحها: تحرير الأسعار، خصخصة الزراعة والصناعة، الانضمام للمؤسسات المالية والاقتصادية الدولية للحصول على المساعدات اللازمة لعملية الإصلاح. إلا أن الفساد المتفشي في هذه الدولة مارس آثاره السلبية على الاقتصاد الروسي.[53]

ويتضح من ذلك العرض الموجز لآثار الفساد داخل بعض دول العالم أن الفساد لم يمارس آثاره المدمرة في بعض الدول بينما مارس هذه الآثار في دول أخرى لا تقل معدلات الفساد فيها عن الأولى. فينكاراجوا، والصين يشهدان مستوى

عالٍ من الفساد لا يقل عن دول مثل نيجيريا وإندونيسيا وروسيا. فإذا كانت درجات الشفافية الحاصلة عليها **الصين** – كما سبقت الإشارة – داخل قوائم منظمة الشفافية الدولية قد تراوحت ما بين (2.4 إلى 3.4) درجة بين عامي 1996 و 2005 فإن دولة مثل **إندونيسيا** حصلت خلال نفس الفترة على درجات من عشرة تتراوح ما بين (2,2 إلى 2.7)، وكذلك **روسيا** حصلت على درجات تتراوح ما بين (2.4 إلى 2,6) خلال نفس الفترة الزمنية. [54] وهو ما يشير إلى تقارب مستوى الفساد في كل هذه الدول إلا أنه لا يمارس ذات التأثير فيها.

والتساؤل الذي يطرح نفسه هنا هو: ما السبب وراء ممارسة الفساد لتأثيراته المدمرة في بعض الدول وعدم فعالية تلك التأثيرات في دول أخرى؟ تقدم الدراسات السابقة الإجابة عن هذا التساؤل من خلال استعراضها لبعض الظروف والعوامل الموضوعية التي حالت دون تدمير الفساد المتفشي في بعض الدول لعملية التنمية الاقتصادية وحالت أيضاً دون تهديده لشرعية النظم الحاكمة هناك.

(2) طبيعة الظروف الموضوعية الدافعة والمعوقة للآثار السلبية لظاهرة الفساد:

تتمحور الظروف الموضوعية الدافعة والمعوقة لآثار الفساد السلبية – كما عرضت لها الدراسات السابقة – حول محور رئيسي يتمثل فيما يتحقق من إنجازات على الصعيدين الاقتصادي، والاجتماعي. أما المحرك الرئيسي والفاعل لهذه الإنجازات فهو الطبقة الحاكمة. فإذا ما بحثنا عن العوامل المشتركة بين تلك الدول والتي تحد من تأثيرات الفساد الضارة على عملية التنمية الاقتصادية وشرعية النظام السياسي، سوف نلحظ أنها تتمثل فيما يلي:-

أ- أموال الفساد استثمرها الفاسدون في مشروعات اقتصادية محلية كما حدث في كل من "تيكاراجوا" و"الصين"، مما رفع بالتالي من معدلات النمو الاقتصادي.

ب- حرص القيادات المسئولة على تحقيق مطلب الاستقرار الاجتماعي لدى المواطن والحرص على منحه الإحساس الدائم بالأمان والاستقرار الوظيفي.

ففي الصين، ومنذ عام 1949، تحرص القيادات الصينية دائماً، على اختلاف توجهاتها الأيديولوجية، على منح الأولوية لمطلب "الاستقرار الاجتماعي"

وتحقيقه. وحتى مع التحول نحو اقتصاد السوق في السنوات الأخيرة، حاول المسئولون التقدم بحذر شديد في خطوات بيع أو خصخصة القطاع العام والمصانع المملوكة للدولة حرصاً على استقرار العمال – الوظيفي والاجتماعي – والذي يعتبرونه مسئوليتهم الأولى ويعدون دائماً بتحملها. وقد حفز الإحساس بالاستقرار المواطن الصيني على الإنجاز في نشاطه الاقتصادي وعلى الإنتاج، ومن ثم زيادة معدلات النمو الاقتصادي[55].

جـ- استخدام أسلوب تدرجي وبطئ وخطوات مدروسة في تنفيذ سياسات الخصخصة وبيع القطاع العام.

وقد عبر أحد كبار المسئولين في الصين عن ذلك التصور قائلاً: "إنه من غير المعقول أن نتخذ قرارات بتحويل ملكية مصانعنا إلى القطاع الخاص غداً لنجد بعد غد الملايين من العمال بلا وسيلة عيش، إنها مسئوليتنا وسنظل نتحملها".[56]

د- سيطرة منظومة من القيم الإيجابية لها جذور في ثقافة المواطن الصيني تعكس آثارها الإيجابية على عملية التنمية حتى مع تفشي الفساد.

فقد أشارت نفس الدراسة السابقة إلى أن نجاح الصين في بلوغ مستويات عالية من النمو الاقتصادي على الرغم من تفشي الفساد، يعود في جزءٍ هام منه إلى عدد من القيم الثقافية الإيجابية ذات الجذور العميقة في البيئة الصينية.[57]

هـ – تميز الاقتصاد بأداء ناجح يحقق معدلات نمو اقتصادي عالية أدت إلى وجود درجة كبيرة من الرضاء الشعبي عن النظام الحاكم، وبالتالي حالت دون تهديد الفساد لشرعية ذلك النظام.

فقد أثبتت استطلاعات الرأي في الصين وجود علاقة قوية بين إنجازات النظام في المجال الاقتصادي وبين درجة الرضاء الشعبي عنه حتى مع استمرار ممارسات الفساد.[58]

و- عدم وصول ممارسات الفساد إلى درجة تبديد الموارد العامة للدولة مما وفر الإمكانيات والموارد اللازمة للاستثمار.[59]

وفي مقابل العوامل الموضوعية السابقة، نجد أن مجموعة الظروف والعوامل المشتركة بين تلك الدول التي أضرت فيها ممارسات الفساد بعملية التنمية الاقتصادية وشرعية النظام، تتمثل فيما يلي:-

أ- انتشار درجة عالية من الفقر ونسبة مرتفعة أيضاً من البطالة.

ففي روسيا، التي مارس فيها الفساد تأثيراته المدمرة على عملية التنمية، أدت السياسة الإصلاحية التي اتبعها النظام الحاكم هناك إلى آثار سلبية عديدة منها عجز الموازنة، وتدهور مستويات المعيشة، وغياب العدالة الاجتماعية، والخلل في توزيع الدخل والثروة العامة، مع التضخم وارتفاع الأسعار. وقد ترتب على كل ذلك زيادة نسبة الفقر، والبطالة.[60]

ب- غياب الرقابة ومخالفة القوانين أو النفاذ من ثغراتها في القطاع الاقتصادي وخاصة في مجال القطاع البنكي الذي يكون في الغالب مجالاً لتحالف السلطة والمال في طريق الفساد.

ففي إندونيسيا، شارك كبار المسئولين في مشروعات اقتصادية اعتماداُ على الاقتراض من البنوك المملوكة للدولة في تمويل هذه المشروعات. وقد سمحت هذه البنوك بتراكم القروض التي لم تُسدد، ولم تُتخذ أية إجراءات قانونية ضد أصحابها من كبار المسئولين[61].

جـ- تحالف المال مع السلطة الذي يتبدى فيما يشوب عمليات الخصخصة من نهب واسع حيث تباع أملاك الدولة بأقل من أسعارها بكثير.

وتقدم روسيا نموذجاً في هذا السياق، حيث تجسد الفساد في مظاهر عديدة من أهمها الاحتيال والنصب والنهب في بيع أملاك الدولة".[62]

د -الاستبداد السياسي وتمتع رئيس الدولة بسلطات واسعة.

ففي روسيا -على سبيل المثال- يُمنح رئيس الدولة سلطات واسعة ويسيطر على الحكم بشكل فردي ويلتف حوله مجموعة من

المنتفعين الذين يستفيدون من سلطات الرئيس في تحقيق مصالحهم الخاصة.[63]

هـ- عدم حرص الدولة على الاستقرار الاجتماعي والوظيفي لمواطنيها. فقد تفجرت في الاتحاد السوفيتي ودول أوربا الشرقية، مشكلات عدم الاستقرار الاجتماعي بسبب التسرع في تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية وإجراءات الخصخصة والتحول نحو نظام السوق.[64]

إذن ما يمكن أن نستنتجه من المقارنة السابقة، هو أن طبيعة الظروف الموضوعية السائدة داخل المجتمع خلال مرحلة تاريخية معينة، هي التي يتوقف عليها نوعية الآثار المترتبة على تفشي ظاهرة الفساد. فالفساد حينما يجتمع مثلاً مع انهيار منظومة القيم الإيجابية المحفزة نحو العمل والإنتاج لدى أفراد المجتمع، فإن ذلك المناخ لا يحول دون التأثير المدمر للفساد على عملية التنمية الاقتصادية. كذلك الأمر إذا ما نما الفساد في ظل مناخ لا تحرص فيه القيادات المسئولة على تحقيق مطلب الاستقرار الاجتماعي والوظيفي لمواطنيهم.

ووجهة النظر هذه لا تحمل تبريراً للفساد، فالفساد مُدان في أي مجتمع وتحت أي ظرف وفي أي زمانٍ، ولكننا لا نستطيع منعه أو القضاء عليه بشكل نهائي، فصحيح أنه لا يوجد مجتمع بلا فساد، ولكن توجد سلطة ونظام حكم مسئول عن هذا المجتمع ويقع عليه عبء مكافحة ذلك الفساد بالسعي نحو توفير المناخ والظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تحد منه أو تقضي عليه أو على الأقل تحد من آثاره التدميرية المخربة.

فإذا ما تأملنا في بعض الدول التي تنخفض بها مستويات الفساد من واقع الدراسات السابقة أيضاً، سوف نجد أن هناك عامل محوري مهم تشترك فيه غالبية تلك الدول، وهذا العامل أسهم في الحد من ظاهرة الفساد ذاتها وليس فقط من آثارها التدميرية وهو **عنصر المساءلة.**

(3) العوامل الموضوعية التي تحد من انتشار ظاهرة الفساد:-

من الدول التي تشير قوائم منظمة الشفافية الدولية إلى انخفاض مستويات الفساد بها، وتناولتها بعض الدراسات السابقة، دول مثل: سنغافورة، ألمانيا، اليابان، إنجلترا وغيرها من الدول المتقدمة.

فسنغافورة، على سبيل المثال، وبالرغم من كونها واحدة من دول العالم الثالث (قارة آسيا)، إلا أن ترتيبها داخل قوائم منظمة الشفافية الدولية قد جاء متقدماً بين الدول الأكثر شفافية والأقل فساداً في العالم.

فقد احتلت سنغافورة المركز السابع في قائمة عام 1996 بدرجة شفافية 8,8 درجة، وتقدمت إلى المركز الرابع في قائمة 2001 بدرجة 9.2، كما احتلت المركز الخامس في قائمة 2003 بدرجة (9.4)، وحتى قائمة 2005 ظلت سنغافورة محتفظة بنفس ترتيبها الخامس بين دول العالم وعند نفس درجة الشفافية أيضاً.[65]

كذلك في دول أخرى مثل اليابان وإنجلترا تتراوح درجات الشفافية في الأولى بين 6 إلى 7.3 درجة خلال الفترة من 1996 إلى 2005، وتتراوح درجات الشفافية في إنجلترا بين 8.4 إلى 8.6 درجة خلال نفس الفترة الزمنية. وفي دولة كألمانيا تتراوح درجات الشفافية فيها ما بين 8,2 إلى 8,3 بين عامي 1996 و 2005.[66]

وبالرجوع إلى بعض الدراسات السابقة حول الفساد في هذه الدول، وجدنا أن هناك عامل رئيسي تشترك فيه تلك الدول ذات المستوى المنخفض من الفساد وهو عنصر **المساءلة**.

ويمكن إيجاز العوامل والظروف الموضوعية التي تتشابه فيها الدول التي تنخفض بها معدلات الفساد فيما يلي:-

1 - النظام الديمقراطي الذي يتيح قدراً كبيراً من الشفافية والمساءلة مهما كان منصب أو مكانة الطرف الذي ارتكب واقعة الفساد.

فسنغافورة تتمتع بنظام حكم ديمقراطي، وعنصر القيادة لديها أهم من العنصر الاقتصادي. والحكومة مسئولة أمام البرلمان في كل أنشطتها. ويحاسب كلاً من الراشي والمرتشي، والبقشيش مخالف للقانون. كما يقدم

المسئولون في الحكومة إقرار ذمة مالية كل عام. إضافة إلى ذلك، فإن سنغافورة تُطبق فيها قوانين مكافحة الفساد بكل حزم ودون أية استثناءات.[67]

كذلك الحال في دول كاليابان، وإنجلترا. فاليابان وإنجلترا دولتان ديمقراطيتان. وقد قامت هاتان الدولتان بمحاسبة كبار المسئولين فيها عند ارتكابهم تجاوزات ومخالفات تضر بالاقتصاد الوطني.[68]

2 – ارتفاع متوسطات الدخول وارتفاع مستوى المعيشة. ففي سنغافورة، هناك اعتقاد راسخ لدى الدولة بأن الموظف إذا ما وجد دخلاً يكفيه، فإنه سيمتنع عن ممارسة الفساد. لذلك يعد دخل الموظف الحكومي في سنغافورة من أعلى المرتبات في العالم. فقد رفعت الدولة نصيب الفرد من الدخل القومي من 650 دولار سنوياً وقت حصولها على الاستقلال عام 1965، إلى عدة آلاف.[69]

وكذلك الحال في دولتي اليابان وإنجلترا حيث ترتفع متوسطات الدخول ومستويات المعيشة.

أما في ألمانيا، فعلى الرغم من ضعف دخول الموظفين بها، إلا أنهم يتمتعون بمشاعر الاستقرار الوظيفي، كما يحظون باحترام المواطن الألماني مما يترك مجالاً ضعيفاً أمامهم لممارسات الفساد الإداري. أما الفساد السياسي، فكما تشير إحدى الدراسات السابقة، تنتشر بعض مظاهره في ألمانيا وذلك نظراً لغياب عنصر المساءلة بالنسبة للسياسيين. فأعضاء البرلمان لا يخضعون للمساءلة، والبرلمان لا يحق له مساءلة الوزراء، والحزب هو الجهة الوحيدة المسيطرة على قرار إبقاء أو عزل مسئول من منصبه. وقد سبق أن تورط بعض المسئولين هناك في قضايا فساد، ولم تتم إدانتهم وتم الإبقاء عليهم في مناصبهم داخل السلطة.[70]

وفي تجربة ألمانيا دليل واضح مرة أخرى على أهمية كل من **الاستقرار الوظيفي** وعنصر **المساءلة** في مكافحة الفساد والحد من نموه.

ونخلص من كل ما سبق إلى أن حرص النظام على تحقيق الاستقرار الاجتماعي والوظيفي، وإرساء مبدأ العدالة الاجتماعية، والترويج لقيم إيجابية تحث

على العمل والإنتاج، فضلاً عن الحرص على تحقيق مستوى معيشي ملائم، ومتوسط دخل وفرصة عمل ملائمة أيضاً، وتوفير مناخ ديمقراطي تكون المساءلة والرقابة – وخاصة مع كبار المسئولين – في قائمة أولويات النظام. كل هذه العوامل الموضوعية إذا ما توافرت بإمكانها الحد من الآثار السلبية والتدميرية للفساد على عملية التنمية الاقتصادية وعلى شرعية النظام السياسي، ويمكنها أيضاً الحد من **نمو الفساد** ذاته وليس فقط الحد من آثاره.

سادساً: تعريف الفساد ومقولات الدراسة

انطلاقاً من العرض النظري السابق حول ظاهرة الفساد يمكن أن نخلص إلى التعريف الذي تتبناه الدراسة الحالية للفساد.

1- تعريف الفساد:-

تتبنى الدراسة تعريفاً للفساد يرى "أن الفساد هو بمثابة سلوك جماعي عام يتفشى في المجتمع خلال مرحلة زمنية معينة بفعل عوامل بنائية اقتصادية واجتماعية وسياسية. وتستخدمه الطبقة المسيطرة على المجتمع كأحد الآليات الرئيسية التي تعتمد عليها في إعادة توزيع الثروة العامة لصالح الأقلية داخل هذا المجتمع، وفي ممارسة الاستغلال على الأغلبية الخاضعة، حيث يمثل الفساد أيضاً أحد أساليب الاستغلال التي تمارسها الطبقة المسيطرة.

ويعني ذلك أن الفساد في معناه الحقيقي – كما تراه الدراسة الحالية – ليس مجرد سلوكيات أو ممارسات فردية منحرفة يؤتيها أفراد بهدف تحقيق مكاسب خاصة كالرشاوي الصغيرة والاختلاسات وغيرهما، وهي ممارسات قد تشكل مجرد **جرائم فردية** وترجع أسبابها إلى عوامل فردية أخلاقية أو غير أخلاقية.

أما الفساد فيتجاوز ذلك المعنى حيث ترجع أسبابه إلى عوامل بنائية وتتسم ممارساته بالسلوك الجماعي وبوجود شبكة من علاقات متبادلة. بعبارة أخرى، نستطيع أن نستخدم هذا المفهوم حينما تتحول ممارسات كالرشوة والاختلاس وتبديد المال العام وغيرها إلى سلوك جماعي أشبه ما يكون بالمؤسسة التي تكاد تحكم وتتحكم في مقدرات المجتمع".

واستناداً إلى ذلك التعريف، وانطلاقاً من الإطار النظري السابق ومن تجارب بعض دول العالم مع ظاهرة الفساد، تحاول هذه الدراسة طرح بعض المقولات النظرية حول ظاهرة الفساد ومحاولة اختبار تلك المقولات في المجتمع المصري في ضوء ما هو سائد داخل المجتمع من خلال قراءة واقعه استناداً إلى الأرقام الواردة في بعض التقارير الدولية حول ظاهرة الفساد في مصر وذلك على النحو التالي:-

2- مقولات الدراسة:

(أ) تؤدي التبعية للعالم الرأسمالي بما تتضمنه من تحول نحو اقتصاد السوق إلى ارتفاع معدلات الفساد داخل المجتمع التابع.

(ب) يتوقف حجم الفساد، وخصائصه، والآثار المترتبة عليه، على طبيعة السياسات الاقتصادية – الاجتماعية للنظم الحاكمة.

(جـ) غياب الشفافية والمساءلة يشكلان عائقاً رئيسياً أمام مكافحة الفساد.

سابعاً: اختبار مقولات الدراسة على الواقع المصري:-

*** المقولة الأولى:-**

"تؤدي التبعية للعالم الرأسمالي بما تتضمنه من تحول نحو اقتصاد السوق إلى ارتفاع معدلات الفساد داخل المجتمع التابع".

يمكن القول بأن المراحل التي يكون فيها المجتمع أقل تبعية للنظام العالمي وأقل اندماجاً فيه، يكون أقل فساداً بينما الفترات التي يزداد فيها اندماج المجتمع وتبعيته يكون أكثر فساداً.

وتتجسد علاقة الفساد بالتبعية من خلال الدور الذي تقوم به الشركات متعدية الجنسيات داخل مجتمعات العالم الثالث ومنها المجتمع المصري. وأيضاً من خلال الدور الذي تقوم به الطبقة الرأسمالية التابعة في الداخل.

فعلاقة التبعية لا يمكن صياغتها والحفاظ عليها من قبل القوى الخارجية المسيطرة إلا بتعاون قوى داخلية تتحد مصالحها مع المصالح الخارجية. فكما يذهب جلال أمين "لابد للتبعية من وكلاء محليين". [71] وهنا يكون منشأ الفساد. فالشركات متعدية الجنسيات، وهي شركات عملاقة، تؤدي مهامها في غالبية

مجتمعات العالم الثالث اعتماداً على تقديم الرشاوي والعمولات لكبار المسئولين والسياسيين ورجال الأعمال والمال في تلك المجتمعات.

1- دور الشركات متعدية الجنسية في نمو ظاهرة الفساد داخل المجتمع المصري:

فيما يتعلق بالمجتمع المصري، وعلى الرغم من أن موقف النظام السياسي خلال المرحلة الاشتراكية من تاريخ المجتمع كان موقفاً معادياً للتبعية، إلا أن النظام في المرحلة التالية وهي المرحلة الليبرالية – والممتدة حتى الآن – أعاد المجتمع مرة أخرى أسيراً لروابط التبعية للعالم الرأسمالي.

فبعد انتهاء المرحلة الاشتراكية ومحاولات النظام الناصري للقضاء على نفوذ وسيطرة القوى المحلية الحليفة للغرب، بدأ النظام الجديد في تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادي والتحول التدريجي نحو اقتصاد السوق. وقد تواكبت هذه السياسة مع صعود ظاهرة الشركات متعدية الجنسيات. وقد أتاحت سياسة الانفتاح الفرص أمام هذه الشركات لتمارس نشاطها داخل المجتمع المصري بالتعاون مع الطبقة الرأسمالية الجديدة التي أفرزتها أيضاً سياسة الانفتاح، مما أسهم في المزيد من فرص نمو الفساد مع بدايات هذه المرحلة.

وذلك إضافة إلى ما يترتب على أنشطة تلك الشركات التي تخرج باستثماراتها إلى خارج دولها الأم، ذلك الخروج الذي ينطوي على تصدير العمالة إلى خارج هذه الدول فترتفع البطالة في دول العالم الثالث ويزداد توزيع الدخل سوءاً، ويزداد انسحاب الدولة من التدخل في النشاط الاقتصادي، وحماية صناعاتها وعمالها.[72] وكلها خصائص لمناخ اجتماعي مهيئ لنمو ظاهرة الفساد.

وتسود دائماً اتهامات متبادلة بين الساسة الأمريكيين والأوربيين من ناحية وبين المصريين من ناحية أخرى، حول الطرف الذي يتحمل تبعة ذلك الفساد الناشئ عن أنشطة الشركات متعدية الجنسيات داخل مصر.

فالساسة الغربيين والأمريكيين يلقون بمسئولية ذلك الفساد على الموظف المصري "ويرددون ادعاءات شركاتهم بأن رجال الأعمال الغربيين لابد لهم أن يدفعوا الرشاوي إلى الموظفين المصريين إن شاؤوا الحصول على عقود، أو عقد

صفقات. بينما يذهب المصريون إلى أن رجال الأعمال الغربيين هم الذين يفسدون موظفينا الكبار بعرض الرشاوي عليهم". [73] أي أنه في الوقت الذي نحمل فيه الدول الرأسمالية مسئولية "إفساد" مسئولينا في مصر والعالم الثالث، نجد الكثيرون في الدول الرأسمالية يلقون التبعة على مجتمعاتنا التي يجعل مسئولوها "الرشوة" أحد الشروط المهمة لإتمام عقود الصفقات التي يعقدوها مع الخارج من وجهة نظرهم، حتى أن الولايات المتحدة قد اتجهت نحو إصدار تشريع جديد هو "قانون الممارسات الأجنبية الفاسدة" عام 1997 – 1998 ضد قيام الشركات الأمريكية برشوة المسئولين الأجانب.[74]

ولكن أياً كانت حقيقة هذه الاتهامات المتبادلة، وأياً كان الطرف المسئول عن ذلك الفساد الناتج أو المتولد عن عقد الصفقات التجارية مع الخارج، فإن المؤشرات **والإحصاءات** التي ينشرها **البنك الدولي** تشير إلى حجم هذا النوع من الفساد وزيادة معدلاته داخل المجتمع المصري مقارنة بدول شمال القارة الإفريقية، ومقارنة أيضاً بدول الشرق الأوسط. **وفيما يلي عرضاً لتلك الإحصاءات:-**

أ- **حجم الرشاوي المقدمة لبعض المسئولين في مجال الأعمال وعقد الصفقات داخل منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مقارنة ببقية المناطق في العالم:-**

تشير جماعة البنك الدولي إلى أنه في بعض الدول يتطلب إنجاز الأعمال وعقد الصفقات فيها، القيام بدفع مبالغ غير رسمية لتجاوز الخطوط الحمراء غير المسموح بتجاوزها، أو تقديم الهدايا إلى بعض المسئولين مثل مأموري الضرائب أو مفتشي الجمارك أو الموظفين الذي يمتلكون سلطة إبرام أو إتمام العقود الحكومية. **وقد كشفت الإحصاءات عن أن متوسط نسبة المبالغ التي تدفع بطريقة غير رسمية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، من إجمالي حجم المبيعات Sales هي 5.02% مما يجعلها من أعلى المتوسطات مقارنة بمناطق العالم الأخرى.**[75]

المنطقة	نسبة المدفوعات غير الرسمية (من حجم المبيعات)
شرق آسيا والباسفيك	1.81
أوربا ووسط آسيا	0.78
أمريكا اللاتينية ودول البحر الكاريبي	2.41
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	5.02
جنوب آسيا	1.28

جدول رقم (1)

يوضح متوسطات نسب المدفوعات غير الرسمية

الممنوحة لبعض المسئولين في مناطق مختلفة من العالم

المصدر: جماعة البنك الدولي

وكما يوضح الجدول رقم (1)، تحتل منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا المرتبة **الأولى** من حيث حجم الرشاوي المقدمة لبعض المسئولين والموظفين ممن لديهم سلطة إصدار العقود الحكومية، وحجم هذه الرشاوي لا يقارن بالنسبة للمناطق الأخرى في العالم حيث لا تزيد أعلى نسبة في المناطق الأخرى عن 2.41% في منطقة أمريكا اللاتينية ودول البحر الكاريبي.

ب- <u>حجم الرشاوي المقدمة إلى بعض المسئولين في مجال الأعمال وعقد الصفقات داخل مصر مقارنة ببعض دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وبعض دول العالم الثالث الأخرى</u>:-

يذكر تقرير البنك الدولي أيضاً أنه في داخل بلدان منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا، تحتل **مصر** القمة في مؤشر الفساد المتولد عن عقد الصفقات وإبرام العقود في مجال الأعمال حيث تبلغ نسبة ما يدفع من مبالغ غير رسمية 8.02% من إجمالي حجم المبيعات.

ويوضح الجدول التالي ذلك، وقد أضفنا إليه بعض دول أخرى من العالم الثالث ولم نقتصر على دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا:-

الدولة		نسبة المدفوعات غير الرسمية (من حجم المبيعات)
الجزائر	(2002)	6.04
بنجلاديش	(2002)	2.10
البرازيل	(2003)	صفر
الصين	(2003)	1.62
مصر	(2004)	8.02
أثيوبيا	(2002)	صفر
الهند	(2002)	صفر
إندونيسيا	(2003)	1.14
كينيا	(2003)	2.91
مالي	(2003)	2.88
نيكاراجوا	(2003)	1.77
عُمان	(2003)	1.01
باكستان	(2002)	1.61
بيرو	(2002)	صفر
رومانيا	(2005)	0.64
جنوب أفريقيا	(2003)	0.05
سوريا	(2003)	صفر
تركيا	(2005)	0.97
أوغندة	(2003)	1.25
زامبيا	(2002)	1.14

جدول رقم (2)

يوضح نسب المدفوعات غير الرسمية الممنوحة لبعض المسئولين والموظفين في مصر مقارنة ببعض دول العالم الثالث والشرق الأوسط وأفريقيا
المصدر: جماعة البنك الدولي

ومن خلال استعراض الإحصاءات الواردة عن كثير من دول العالم الثالث يتضح أن مصر في عام 2004 كانت تحتل المركز الأول بين هذه الدول فيما يتعلق بذلك النوع من الفساد، وهو مؤشر خطير للغاية حيث قد وصلت سمعة مصر في هذا المجال إلى حد اعتبار المدفوع بطريقة غير رسمية هو أساس حركة الأعمال والصفقات، وهو مؤشر دال على حجم الفساد الذي تعيشه مصر في السنوات الأخيرة، وحجم الدور الذي تمارسه الشركات متعدية الجنسيات في نمو ظاهرة الفساد، وقبل هذا وذاك هو مؤشر على مدى تبعية المجتمع المصري وما نجم عن هذه التبعية من فساد.

2- دور الطبقة الرأسمالية المصرية في نمو وتكريس ظاهرة الفساد في مصر:-

يعد تشكل الطبقة الرأسمالية التابعة في الداخل أحد النتائج المترتبة على تبعية المجتمع للنظام الرأسمالي العالمي وتحوله إلى اقتصاد السوق. فكما سبقت الإشارة، لا تنجح روابط التبعية للخارج إلا في وجود قوى محلية تدعمها. وتشكل الطبقة الرأسمالية التابعة يصاحبه بالضرورة ارتفاع معدلات الفساد وذلك لأن الفساد – كما تذهب نظرية التبعية – هو خاصية أو سمة مميزة لأنشطة هذه الطبقة، هذا من جانب، ومن جانب آخر تتحالف هذه الطبقة مع السلطة السياسية المحلية وتؤسس شبكة هائلة من علاقات الفساد في داخل المجتمع.

وتتضح هذه الصورة داخل المجتمع المصري وعلى الأخص خلال السنوات الأخيرة بشكل ملحوظ.

فبعد ما حققه نظام الستينات من خلال سعيه لتحقيق التنمية المستقلة، جاءت سياسة الانفتاح الاقتصادي مع منتصف عقد السبعينيات لتعود بالمجتمع

مرة أخرى إلى دائرة التبعية للنظام العالمي، وأطلق نظام السبعينيات حرية النشاط الرأسمالي بلا قيود، فضلاً عما قام به النظام من إطلاق حرية طبقة الأرستقراطية الزراعية والرأسمالية الكبيرة التي كان قد حَّجمها النظام الناصري بعد الثورة.

وقد ترتب على السياسة الاقتصادية الجديدة والتحول نحو اقتصاد السوق منذ منتصف السبعينيات، وهي السياسة التي ازداد اتجاه الدولة نحوها قوة خلال عقدي الثمانينيات والتسعينيات، ترتب عليها "تناقضاً طبقياً حاداً محوره بروز وتنامي طبقة رأسمالية استأثرت بثمار عملية النمو، واستفحل ثقلها الاقتصادي والاجتماعي". [76] وقد اختصت الطبقة الرأسمالية المصرية بالأنشطة الطفيلية التي تمثل أنشطة غير إنتاجية لا تسهم في عملية الإنتاج وتحقق الربح السريع في فترة زمنية قصيرة.

وقد شكل الفساد – وكما تشير نظرية التبعية – خاصية مميزة لنشاط الطبقة الرأسمالية المصرية.

فبداية ركزت هذه الطبقة أنشطتها الاقتصادية في قطاعات الاقتصاد غير الإنتاجية، واتجهت نحو الاستثمار سريع العائد وقليل الإنتاج كأعمال الوساطة والتجارة والبناء والمضاربة.[77]

وقد ترتب على انتشار تلك الأنشطة الاقتصادية الطفيلية صعود منظومة قيمية تحث وتشجع على الفساد مثل قيم الاستسهال والكسب السريع بدون بذل جهد أو وقت، وصعود القيم المادية أعلى سلم القيم الاجتماعية واحترام صاحب المال والثروة بغض النظر عن مصدره، وهبوط قيمتي العلم والعمل إلى أدنى سلم القيم، والسعي وراء أي عمل مربح بغض النظر عن قيمته أو مشروعيته، فضلاً عن انتشار نمط الاستهلاك البذخي.

ومع مزيد من اندماج النظام في الاقتصاد العالمي اتجهت الرأسمالية الطفيلية في مصر نحو أنشطة ذات طبيعة خاصة مثل إنشاء الشركات ومكاتب الاستيراد والتصدير والسمسرة والتوكيلات التجارية والعقارات والأراضي والتجارة في السوق السوداء، والاتجار في العملة، والمضاربات في البورصة، ثم بدأت رحلة الاقتراض من البنوك بدون ضمانات كافية من أجل تمويل مشروعاتها الخاصة

وشركاتها، وظهر في مصر عدد من المليونيرات – بل المليارديرات – الذين مارس معظمهم الفساد.[78]

إضافة إلى ما سبق أقامت الرأسمالية المصرية شبكة من العلاقات والتحالفات مع بعض كبار المسئولين وبعض أعضاء السلطة السياسية الرسمية في الدولة.

فعلى سبيل المثال، ترددت في السنوات القليلة الماضية إشارات في الصحف إلى بعض عناصر الفساد من الذين يرتبطون بعلاقات قوية بثلاثة من الوزراء الذين كانوا لا يزالون يشغلون مناصبهم الرسمية في السلطة، ومنهم وزير الزراعة السابق. [79] كذلك انخرط العديد من أعضاء الطبقة الرأسمالية من رجال الأعمال المصريين في المؤسسات السياسية كالحزب الوطني، والمؤسسة التشريعية مما ساعدهم على استصدار تشريعات وقوانين تخدم أهدافهم، وقد أدى ذلك أيضاً إلى تعاظم نفوذ الفاسدين الذين كان لبعضهم علاقات مباشرة أو غير مباشرة مع السلطة.

بل تذهب بعض التحليلات إلى أن الأصل في فساد بعض أعضاء هذه الطبقة ليس تحالفها مع السلطة، وإنما كان المنطلق في البداية لفساد هؤلاء هو أن لها علاقات مباشرة أو غير مباشرة بمواقع السلطة، ومن أمثلة هؤلاء: توفيق عبد الحي وعصمت السادات، ورشاد عثمان، وممدوح الليثي، وعبد الوهاب الحباك، والريان، ومنى الشافعي وغيرهم. [80] ويعني ذلك أن السلطة كانت هي المحركة للفساد والدافعة له منذ البداية. وهنا نستدعي مرة أخرى حديث نظرية التبعية عن الجماعات الحاكمة داخل العالم الثالث والدول الأفريقية بصفة خاصة، وحيث نظر علماء التبعية إلى حكام العالم الثالث باعتبارهم مجرد عملاء للقوى الأجنبية خلال مرحلة ما بعد الاستعمار.

وقد برز تحالف الرأسمالية المصرية التابعة مع السلطة كأوضح ما يكون خلال عقدي الثمانينيات والتسعينيات وأيضاً خلال الألفية الثالثة. ويتضح ذلك مما تشير إليه إحدى الدراسات حول طبيعة الفئات الممارسة للفساد، ومنها أنهم كانوا من فئة أصحاب النفوذ خلال عقد السبعينيات، ومن أصحاب المواقع الرسمية

خلال عقد الثمانينيات، ومن فئة رجال الأعمال خلال عقد التسعينيات، مع ملاحظة التداخل بين الثمانينيات والتسعينيات في فئتي شاغلي المواقع الرسمية ورجال الأعمال.[81]

وهناك العديد من المؤشرات على تحالف المال والسلطة في مصر، منها ما أشارت إليه نتائج إحدى الدراسات – التي تناولت بعض قضايا الفساد في مصر بالتشريح – من أن أغلب عناصر الفساد لم يتم اكتشافها إلا بعد تضخم ثرواتها رغم أن بعضهم مارس الفساد لفترات طويلة تصل إلى عشرين عاماً. كما لوحظ تمكن عدد كبير من عناصر الفساد من الهرب خارج البلاد، كما استطاع بعضهم سحب ودائعه بعد التحفظ عليها أمثال أولاد عصمت السادات هذا إلى جانب أن فترات التحقيق كانت تطول إلى أكثر من عشر سنوات في بعض الأحيان. [82] وكل هذه المؤشرات تضع علامات استفهام حول القوة ذات النفوذ التي تقف خلف هؤلاء.

إضافة إلى ذلك هناك العديد من مظاهر الفساد التي تجسد تحالف الرأسمالية الطفيلية مع السلطة في مصر من بينها قضايا القروض البنكية المتعثرة. ومن أشهر قضايا عقد التسعينيات هي قضية نواب القروض عام 1995 والتي اتهم فيها أربعة برلمانيين وحوالي اثنتي عشرة من رجال الأعمال في فضيحة قرض بمئات الملايين من الجنيهات بدون ضمانات كافية.[83]

وقد واصل عدد قضايا الفساد في قطاع البنوك ارتفاعه منذ عام 2000 حيث وصلت القروض الممنوحة بدون ضمانات إلى المليارات. وتشير الإحصاءات الواردة في تقرير المجالس القومية المتخصصة إلى تفاقم هذا الشكل من أشكال الفساد بداية من عام 2000، كأحد النتائج المترتبة على تبعية المجتمع المصري. فقد كانت نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض في بداية التسعينيات لا تتعدى 5% من إجمالي القروض في جميع البنوك، بينما وصلت نسبة القروض المتعثرة في عام 2000/ 2001 إلى 15.6% من إجمالي القروض، ووصلت إلى 20.2% في عام 2003/2002 ثم إلى 21.5% في عام 2003/ 2004. وفضلاً

عن ذلك فإن القطاع الخاص كان نصيبه من هذه القروض أكثر من 50%، وقد حصل عليها بدون ضمانات عينية.[84]

ويوضح الجدول التالي نسب القروض المتعثرة منذ عام 2002/2001

العام	نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض
2001/2000	15.6
2002/2001	16.9
2003/2002	20.2
2004/2003	21.5

جدول رقم (3)

يوضح نسبة القروض المتعثر سدادها من إجمالي

نسبة القروض البنكية في الفترة من عام 2000 إلى 2004.

المصدر: موسوعة المجالس القومية المتخصصة

مظهر آخر من مظاهر الفساد التي تجسد تحالف الرأسمالية الطفيلية مع السلطة في مصر نجده متمثلاً في الاستيلاء على الأراضي العامة المملوكة للدولة بوضع اليد حيث تشير الدراسات إلى دور مؤسسات هامة في تسهيل مهمة الاستيلاء على أراضي الدولة مثل وزارة الزراعة والمحليات ومثال لذلك ما تم الكشف عنه في قضية اتهم فيها وكيل وزارة الزراعة وثلاث وزراء عام 1983، ثم توالت القضايا بعدها فبلغت حجم التعديات على أراضي الدولة في الإسكندرية وحدها مبلغ 25 مليار جنيه عام 1996.[85]

وإضافة إلى تسهيل الاستيلاء على الأراضي، هناك أيضاً مظهر ثالث يجسد تحالف المال والسلطة، ويتمثل في تسهيل الاستيلاء على المال العام حيث ترى بعض الآراء أن ما يسمى بالخصخصة والتحول نحو اقتصاد السوق ما هو إلا غطاء خارجي أو ظاهري للفساد. بعبارة أخرى أن ممارسات الفساد في مصر تجري تحت مسمى الخصخصة والتحول نحو اقتصاد السوق. وتدلل تلك الآراء

على ذلك باندفاع الحكومة المصرية نحو بيع الجزء الأكبر من شركات القطاع العام بأقل من ربع قيمتها الحقيقية لبعض رجال الأعمال العاملين لحساب النخبة الحاكمة ذاتها، أو لشركات أجنبية في مقابل عمولات ضخمة لأعضاء النخبة الحاكمة أو لبعض كبار المسئولين في الدولة.[86]

وفضلاً عما سبق، هناك مظاهر عديدة أخرى للفساد تجسد التحالف بين المال والسلطة منها على سبيل المثال ما عرضت له الصحف من قضايا فساد داخل قطاع الإعلام واستغلاله من قبل بعض رجال الأعمال بمساندة القيادات المسئولة في جهاز الإعلام، وقضية المبيدات المسرطنة في وزارة الزراعة، والقضية التي اتهم فيها محافظ الجيزة السابق بتهمة تلقي رشاوي من رجال أعمال، وغير ذلك كثير. ويتضح من الوقائع السابقة حجم شبكة **علاقات الفساد** التي تصيغها الرأسمالية الطفيلية التابعة في مصر مع السلطة، ومع القوى الأجنبية متمثلة في الشركات متعدية الجنسية، وهي العلاقات التي تزداد قوة كلما اتجه المجتمع نحو المزيد من التبعية للخارج والاندماج في النظام الرأسمالي العالمي، الأمر الذي يفسر ما وصلت إليه معدلات الفساد غير المسبوقة في المجتمع المصري خلال العقدين الأخيرين حيث الفساد هو ثمرة تلك العلاقات التي تؤسسها الرأسمالية التابعة.

* **المقولة الثانية:-**

"**يتوقف حجم الفساد، وخصائصه، والآثار المترتبة عليه، على طبيعة السياسات الاقتصادية – الاجتماعية للنظم الحاكمة**".

على الرغم من صعوبة ربط الفساد بنظام سياسي أو بخيار إيديولوجي معين حيث يتواجد الفساد داخل كل الأنظمة ذات الإيديولوجيات المختلفة، إلا أنه استناداً إلى الأفكار النظرية والدراسات السابقة حول ظاهرة الفساد، يمكننا القول باختلاف حجم الفساد وخصائصه وكذلك طبيعة الآثار المترتبة عليه مع تباين السياسات الاقتصادية – الاجتماعية المتبعة من قبل النظم الحاكمة.

وإذا حاولنا اختبار صحة هذه **المقولة النظرية** من خلال التجربة المصرية، وبالتحديد منذ عام 1952 وحتى وقتنا هذا، سوف نجد أنه برغم وجود

مظاهر الفساد في المجتمع المصري طوال هذه المراحل التي مر بها منذ قيام ثورة 1952، لا فرق في ذلك بين المرحلة الاشتراكية خلال الخمسينيات والستينيات، وبين المرحلة الليبرالية خلال عقود السبعينيات والثمانينيات والتسعينيات وحتى منتصف الألفية الثالثة، إلا أن حجم هذا الفساد وخصائصه وآثاره قد اختلف بين المرحلتين – الاشتراكية والليبرالية – مع اختلاف وتباين طبيعة السياسات الاقتصادية – الاجتماعية المتبعة من قبل النظام الحاكم.

1- طبيعة السياسات الاقتصادية – الاجتماعية وانعكاسها على حجم ظاهرة الفساد في المجتمع المصري خلال مرحلتي: الاشتراكية والليبرالية :-

تشير بعض الآراء إلى وجود بعض مظاهر الفساد واستغلال النفوذ خلال المرحلة الاشتراكية (52 – 1970) كمحصلة لعوامل عدة منها: اعتماد الدولة في هذه المرحلة على أهل الثقة بدلاً من أهل الخبرة، والتوسع الهائل في ملكية الدولة والذي ترتب عليه سيطرة طبقة من الموظفين، ولم يكن بعض أعضاء هذه الطبقة الجديدة تتمتع بالنزاهة الكاملة أو الحرص الشديد على المال العام، وهي الطبقة التي أُطلق عليها طبقة البرجوازية البيروقراطية. ومن بين عوامل تفشي بعض مظاهر الفساد أيضاً خلال هذه المرحلة، ذلك العامل المتمثل في عدم خضوع عناصر النخبة العسكرية لأي نوع من المحاسبة أو المساءلة أو الشفافية المالية والسياسية، الأمر الذي سبب ظهور أشكال معينة من الفساد كالحصول على امتيازات خاصة مثل إدخال سلع مستوردة بدون جمارك، أو السطو على قصور ومجوهرات بعض أمراء الأسرة المالكة قبل الثورة.[87]

ويعني ذلك تركز عوامل الفساد خلال المرحلة الاشتراكية في زيادة حجم طبقة الموظفين من ناحية، وفي غياب عنصر المساءلة والرقابة بين أعضاء النخبة العسكرية من ناحية أخرى. أي تمثلت الفئات المرتكبة لوقائع الفساد في فئتين: **موظفي القطاع العام، وعناصر من النخبة العسكرية** الذين أتاح عدم خضوعهم للمساءلة، الفرصة للفساد لمن يتوافر لديه الاستعداد.

لكن على الرغم من مظاهر الفساد السابقة خلال المرحلة الاشتراكية، إلا أنه بالرجوع إلى بعض الإحصاءات حول حجم الفساد في هذه المرحلة، سوف نكتشف محدودية مظاهره وانخفاض معدلاته مقارنة بالمرحلة الليبرالية.

فقد زادت جرائم العبث بالمال العام خلال المرحلة الاشتراكية وتشمل الاختلاس، والتزوير، والإهمال، من 4817 جريمة عام 1966 إلى 6103 جريمة عام 1970. وكانت قيمة الاختلاس في أول قضية تصل إلى محكمة أمن الدولة العليا في أكتوبر عام 1967، ثلاثون ألف جنيه، شارك فيها ثمانية موظفين من شركة عمر أفندي. والغالبية العظمى من قضايا الفساد تمثلت أيضاً في اختلاسات من الشركات أو المصالح الحكومية أو الحصول على هدايا ورشاوي صغيرة. أي شكلت قضايا الفساد في هذه المرحلة الصورة النمطية للفساد الوظيفي.[88]

وتوضح الإحصاءات السابقة – ومقارنة ببداية المرحلة الليبرالية وبما يحدث الآن – انخفاض حجم الفساد خلال المرحلة الاشتراكية، والذي لم يكن فساداً بالمعنى الحقيقي للكلمة، ووفق التعريف الذي تبنته هذه الدراسة، ولم يكن سوى مجرد جرائم عادية تجسد نوعاً من الفساد الصغير أو الجرائم الفردية التي لم ترق إلى مستوى الفساد. فضلاً عن أن زيادة عدد هذه الجرائم بواقع **1286** جريمة على مدار أربعة سنوات لا يمثل زيادة عددية كبيرة في هذه الجرائم وخاصة إذا ما قورنت بحجم الفساد خلال المرحلة الليبرالية.

فقد شهدت المرحلة الليبرالية، وخاصة مع بداية عقد الثمانينيات، نمواً ملحوظاً في ظاهرة الفساد التي تمثلت في الرشاوي الكبرى، والاستيلاء على الأراضي العامة المملوكة للدولة، والاستيلاء على المال العام، والاتجار في السلع الفاسدة والممنوعات، والغش في مواد البناء، وغيرها الكثير من قضايا الفساد الكبرى. وتشير بعض الإحصاءات إلى الارتفاع الملحوظ في معدلات الفساد بالنسبة لموظفي الحكومة والقطاع العام خلال الفترة من 1980 وحتى عام 1995.[89]

وقد ظهر مؤخراً **تقرير حكومي** يضع مصر على قائمة الدول الأكثر فساداً، وهو تقرير أصدرته إدارة الإحصاء القضائي التابعة لوزارة العدل. وقد كشف

التقرير عن تزايد معدلات الفساد في مصر بشكل متواصل خلال الخمسة وعشرين عاماً الماضية. ورصد التقرير واقع الفساد بالأرقام منذ عام 1981 مشيراً إلى أن جرائم الرشوة في ذلك العام لم تتعد 91 حالة سنوياً في حين لم تزد جرائم الاختلاس على 54 حالة. وأوضح التقرير أن هذه النسبة تزايدت بشكل كبير في منتصف الثمانينات ثم تضاعفت في السنوات الأخيرة حيث وصلت معدلات جرائم الاختلاس إلى 7000 حالة حتى الآن. وأكد التقرير أن هذه الأرقام المفزعة وضعت مصر على قائمة الدول الأكثر فساداً في العالم.[90]

وتشير إحصاءات أخرى عن عام 1995 إلى ضبط خمسة آلاف قضية رشوة واختلاس واستيلاء على المال العام، تجاوزت قيمتها 13 مليار جنيه.[91]

أما تقارير النيابة الإدارية الصادرة في نهاية عام 2004، فتشير إلى أن عدد قضايا الفساد المالي والإداري داخل أجهزة الحكومة قد بلغ 63 ألفاً و 269 قضية خلال عام واحد فقط بواقع 211 قضية يومياً أي بواقع قضية فساد كل دقيقتين.[92] وبالطبع لا وجه للمقارنة بين عدد 63 ألف قضية وأكثر خلال عام 2004 وحده وبين 1286 قضية خلال أربعة أعوام من 1966 إلى 1970، حتى مع الوضع في الاعتبار حجم الزيادة السكانية لأن الفارق كبير جداً بين المرحلتين من حيث حجم الفساد مهما كان الفارق بينهما في حجم الزيادة السكانية. ويذكر نفس التقرير السابق أن قضايا الفساد قد تمثلت في إهدار المال العام والاستيلاء عليه، والتلاعب في المناقصات وأعمال المخازن وعدم إحكام الرقابة على الميزانية. أما أطراف الفساد فمنهم مسئولون كبار في وزارات حكومية.[93]

واستكمالاً لسلسلة التقارير الحكومية، يشير تقرير المجالس القومية المتخصصة إلى أن عام 2003 قد شهد زيادة في عدد قضايا الفساد عن عام 2002 بمعدل 14 ألف قضية داخل المؤسسات الحكومية بما يعكس التردي الذي وصلت إليه المصالح والوزارات والشركات الحكومية.[94]

من الواضح إذن اتجاه حجم الفساد إلى التزايد المستمر خلال المرحلة الليبرالية وتفوق معدلاته بدرجة كبيرة عن المرحلة الاشتراكية التي بدأ الحديث فيها يتردد عن الفساد مع نهاية عقد الستينيات حيث كانت أول قضية اختلاس تصل

إلى المحكمة في أكتوبر عام 1967 وهو العام الذي يرى الدارسون أنه يمثل بداية شيوع ظاهرة الفساد خلال المرحلة الاشتراكية كأحد النتائج المترتبة على الحرب والاستعداد للمعركة ثم الهزيمة والأزمة الاقتصادية التي بدأت الدولة تمر بها.

أما المرحلة الليبرالية، فكما تشير أرقام قضايا الفساد، قد شهدت نمواً متزايداً ومستمراً لمعدلات الفساد الذي قُدرت خسائره بالمليارات، وأصبح موضوعاً شبه يومي في الصحف المصرية.

وإذا ما حاولنا البحث وراء أسباب تضاؤل معدلات الفساد خلال المرحلة الاشتراكية مقارنة بالمرحلة الليبرالية، سوف نلمس تأثيراً أو انعكاساً واضحاً لطبيعة السياسات الاقتصادية – الاجتماعية المتبعة من قبل النظام الحاكم، على حجم الفساد. فقد كانت لطبيعة السياسات الاقتصادية – الاجتماعية التي أخذ بها النظام الناصري، والتي تحققت بفضلها درجة كبيرة من تكافؤ الفرص والعدالة الاجتماعية والتوزيعية، دوراً فاعلاً في الحد من نمو ظاهرة الفساد.

لقد نجحت ثورة يوليو 1952 في إحداث تغييرات كبيرة وجذرية على طبيعة نمط الإنتاج والبنية الاقتصادية التي كانت سائدة في المجتمع المصري قبل الثورة، وهي المرحلة الليبرالية التي اتسمت بنمط إنتاج رأسمالي، وبالتبعية الاقتصادية الكاملة للغرب، وبأقلية صغيرة من كبار ملاك الأراضي الزراعية والمسيطرة على كل أنواع النشاط الاقتصادي في مصر تقريباً.

ولأن الفساد كان السمة المميزة للعصر الليبرالي خلال مرحلة ما قبل الثورة، "قامت الإيديولوجيا الناصرية على نقد واسع النطاق لمظاهر الفساد الذي انتشر بشكل ملحوظ في المرحلة الليبرالية قبل الثورة وظهر بشكل خاص في سلوكيات قمة النظام الحاكم أي الملك. وقدم الخطاب الناصري نقداً مريراً للفساد في ذلك العصر، وربط بوضوح بين الفساد في العصر الليبرالي وبين سيطرة رأس المال على الحكم".[95]

ومن هنا، انطلقت رؤية الخطاب الناصري للفساد من المبادئ الاشتراكية التي أرساها كأساس لبنيته الاقتصادية. **فمفهوم الفساد** لدى هذا الخطاب كان مرادفاً لمفهوم **الاستغلال**. بمعنى أن الأصل في الأمر هو أن "يأخذ كل بقدر ما

يعطي" أي "يأخذ بقدر الخدمة التي يقدمها للمجتمع سواء تمثلت هذه الخدمة في صورة عمل أو رأس مال. فإذا ما تقاضى شخص **أكثر مما أعطى أي أكثر من قيمة الخدمة التي يقدمها للمجتمع** ، فإنه يكون "مستغلاً" أي "**فاسداً**" من منظور هذا الخطاب".[96]

وكان "الاستغلال" هو أيضاً معيار العدالة الاجتماعية لدى نظام الستينيات مما يعني أن الفساد في منظور الخطاب الناصري يحدث حينما تغيب العدالة الاجتماعية والتي يعني "أن يأخذ كل بقدر ما يعطي". وترتب على ذلك أن أصبح السبب الجوهري وراء انتشار الفساد – من وجهة نظر نظام الستينيات– هو عدم تطبيق العدالة الاجتماعية وغياب العدالة التوزيعية.

ومن هذا المنطلق كان الهدف الرئيسي الذي وضعه النظام الناصري أمامه أثناء صياغة عناصر مشروعه الاقتصادي هو تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص والعدالة الاجتماعية. ومن ثم فقد تشكلت ملامح البنية الاقتصادية من خلال تضخيم دور الدولة وتدخلها في الاقتصاد، وذلك في إطار السعي نحو تملك المجتمع لوسائل الإنتاج وخاصة مع ما ارتبط في ذهن النخبة الحاكمة في ذلك الوقت من أن هناك علاقة وطيدة بين سيطرة رأس المال على الحكم وبين انتشار الفساد، كما كان الحال في العصر الليبرالي قبل الثورة.

وقد تحقق بالفعل قدراً كبيراً من العدالة الاجتماعية والتوزيعية خلال المرحلة الاشتراكية، انعكست في وجود درجة كبيرة من التناسب بين "الدخول" و "الأسعار"، مما شكل عاملاً أساسياً ساعد على عدم شيوع "الفساد الصغير" في هذه المرحلة، فضلاً عن ضعف التطلعات الطبقية وكبح جماح النهم الاستهلاكي الذي انتشر في المرحلة التي تليها وهي المرحلة الليبرالية. [97] كذلك تبدت العدالة التوزيعية في أسلوب توزيع الناتج المحلي الذي كان توزيعاً عادلاً إلى حد كبير خلال المرحلة الاشتراكية وخاصة إذا ما قورنت بالمرحلة الحالية. فقد انتهى عقد الستينيات وكان "توزيع الناتج المحلي نصفاً للأجراء ونصفاً للملاك، أما الآن فالثلث للأجراء، والثلثان للملاك".[98]

ويمكن القول بأن العدالة الاجتماعية والتوزيعية والتحيز للطبقات الشعبية في ظل المرحلة الاشتراكية، قد حققت إلى حد كبير مطلب هام وضروري للحد من نمو ظاهرة الفساد أو على الأقل الحد من آثارها السلبية، وهو مطلب **الاستقرار الاجتماعي والوظيفي**. وهو ذات المطلب الذي تحرص على تحقيقه حكومات الدول التي نجحت في الحد من ظاهرة الفساد أو الحد من آثارها السلبية كالصين وسنغافورة وغيرها من الدول التي عرضنا لها في موضع سابق.

ومثلما كانت للسياسات الاقتصادية – الاجتماعية انعكاسها على حجم الفساد خلال المرحلة الاشتراكية، كانت لها انعكاساتها أيضاً على معدلات الفساد في المرحلة التي تلتها وهي المرحلة الليبرالية التي بدأت مع منتصف عقد السبعينيات.

فقد شهد المجتمع المصري تحولاً من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق عام 1974، بعد صدور قانون استثمار رأس المال العربي الأجنبي، والذي أقر سياسة الانفتاح الاقتصادي سياسة اقتصادية رسمية للبلاد، ومنح القطاع الخاص حرية الاستيراد والتصدير والاستثمار وإنشاء الشركات وغيرها.

ومنذ ذلك الوقت وحتى وقتنا هذا، بدأت ظاهرة الفساد في تنامي وتصاعد مستمر، مثلما أشرنا من قبل عند الحديث عن حجم الفساد خلال المرحلة الليبرالية.

فنظام السبعينيات ، مع تحوله من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق وبداية انسحاب الدولة من التدخل في النشاط الاقتصادي، اتسم بعدم الحرص على الاستقلال الاقتصادي للدولة والتخلي عن إرادته السياسية، وإتاحة الفرص والمناخ الملائم لنمو ظاهرة الفساد الصغير، والكبير على وجه الخصوص.

فمع الاتجاه نحو اقتصاد السوق، ومع الاتجاه نحو المزيد من الاندماج في الاقتصاد العالمي، بدأ الفساد يتحول من مجرد فساد صغير – كالذي ساد قبل مرحلة الانفتاح – يقتصر على تلقي موظف لرشوة أو عمولة إلى جانب بعض الاختلاسات التي لم تتجاوز بضع آلاف من الجنيهات، تحول بعد الانفتاح إلى فساد كبير ذو خصائص وطبيعة خاصة.

فقد ترتب على السياسة الاقتصادية الجديدة صعود طبقة جديدة من أسفل السلم الطبقي هي طبقة "الرأسمالية الطفيلية" على حساب فئات الرأسمالية المنتجة،

وقد صعدت تلك الطبقة الجديدة ومعها قيمها الجديدة أيضاً على المجتمع المصري وهي قيم مادية تؤكد على الانتهازية والمكسب السريع بدون بذل جهد، وتقلل من قيمة العلم ومكانته، وتقلل أيضاً من قيمة العمل والإنتاج. وقد كان الفساد هو أحد المظاهر التي جسدت هذه القيم.

ويذكر "جلال أمين" أن "ظواهر سقوط العمارات الجديدة والاعتداء على أموال الدولة وشيوع الرشوة، كانت مظاهر تجسد الرغبة في الصعود الاجتماعي والمادي السريع وهو صعود لا يحققه سوى الأنشطة الاقتصادية غير المنتجة وسوى اللجوء إلى الممارسات الفاسدة. غير أن هذه الممارسات الفاسدة لا يلجأ إليها فقط من يرغب في الصعود الاجتماعي السريع، وإنما أيضاً قد يلجأ إليها من يشعر بالإحباط الشديد نتيجة فشله في تحقيق طموحاته مما أدى إلى المزيد من انتشار هذه الممارسات وانتقالها إلى فئات واسعة من المجتمع وإلى أوجه من النشاط تعتبر من أكثر المهن تطلباً لقيم النزاهة والاستقامة كمهن القضاء والتعليم ونواب البرلمان ورجال الشرطة والسياسيين".[99]

وهكذا تكاتفت قيم الطبقة الرأسمالية الجديدة، والتي تدعو إلى الانتهازية والمكسب السريع بدون علم أو عمل، مع إحباط الكثيرين الناتج عن عجزهم عن تحقيق طموحاتهم بسبل مشروعة في ظل مناخ يسوده الإحساس بغياب العدالة الاجتماعية والتوزيعية وعدم تكافؤ الفرص، وكانت النتيجة المنطقية والمتوقعة هي المزيد من انتشار ممارسات الفساد على نطاق واسع.

وقد امتدت سياسة السبعينيات إلى عقدي الثمانينيات والتسعينيات وحتى وقتنا الحاضر. وقد عكست أيضاً البنية الاقتصادية السائدة منذ الثمانينيات وحتى الآن، العديد من الأمراض الاجتماعية. فقد انتشرت ممارسات النصب والاحتيال والغش والجشع المادي والأنانية والسلوك الفردي . وقد اتجهت الدولة مع بداية عقد التسعينيات إلى إبرام الاتفاقيات مع صندوق النقد الدولي لإعادة هيكلة الاقتصاد وخصخصة الشركات والمؤسسات المملوكة للدولة. وتسترت خلف عمليات الخصخصة العديد من ممارسات الفساد التي شارك فيها كبار الموظفين والمسئولين في الدولة.

ويكاد يكون هناك اتفاق بين كثير من الكتابات المهتمة بالفساد، على أن اتجاه الدولة نحو تنفيذ سياسات الإصلاح الاقتصادي وخصخصة القطاع العام وإتاحة فرص أكبر للقطاع الخاص في تنفيذ خطط التنمية، قد أوجد مناخاً لأشكال عديدة من الفساد. [100] فقد انتشر الفساد خلال العقدين الأخيرين بمعدلات غير مسبوقة وبدرجة تعرض النظام ذاته للانهيار كما تشير إلى ذلك آراء كثيرة.

فقد تعامل **مجتمع رجال الأعمال** مع سياسات الإصلاح الاقتصادي باعتبارها أسلوباً أو طريقة لإثراء نفسه أكثر منه أسلوباً أو طريقة لخلق مناخ مناسب للمنافسة الاقتصادية. [101] ونتذكر هنا المجتمع الصيني وكيف أُستثمرت أموال الفساد في مشروعات اقتصادية محلية أدت إلى طفرة في النمو الاقتصادي.

وإضافة إلى ما سبق، فإن غياب العدالة الاجتماعية والتوزيعية يعد من أهم ملامح السياسة الاقتصادية والاجتماعية للدولة التي تحيزت في سياساتها وقراراتها دائماً – ولا تزال – لطبقة رجال الأعمال والأثرياء ضد مصالح الطبقة الشعبية والتي تمثل الغالبية من المصريين. وقد ترتب على ذلك زيادة معدلات البطالة وزيادة حدة التناقض الطبقي، وغير ذلك من الظروف الموضوعية الملائمة تماماً لتفشي المزيد من **ممارسات الفساد الصغير** بعد ما أصبح **الفساد الكبير** حقيقة لا مفر منها وآلية من آليات النظام.

2- طبيعة السياسات الاقتصادية – الاجتماعية وانعكاسها على خصائص ظاهرة الفساد في المجتمع المصري في المرحلتين الاشتراكية، والليبرالية:

استناداً إلى ما استقرت عليه خصائص البنية الاقتصادية – الاجتماعية في المجتمع المصري خلال المرحلة الاشتراكية، تحددت ملامح وخصائص ظاهرة الفساد خلال هذه المرحلة، حيث اختلفت عما أصبحت عليه في المرحلة الليبرالية التالية.

وبداية، يكاد يكون هناك اتفاق على أن الفساد الذي كان معروفاً خلال المرحلة الاشتراكية هو "**الفساد الصغير**" ، حيث تمثلت غالبية وقائع الفساد في الاختلاسات والرشاوي الصغيرة، فضلاً عن محدودية انتشار تلك الظاهرة مقارنة بالعهود التالية.

وإذا ما طبقنا التعريف الذي تبنته الدراسة الحالية للفساد، فإن فساد المرحلة الاشتراكية، يمكن ألا نطلق عليه هذا المفهوم لأنه في رأي الباحثة ليس أكثر من مجرد حالات أو جرائم فردية عادية ولم يصل إلى حالة **السلوك الجماعي** الذي نعتبره السمة الجوهرية في تعريف الفساد، ولم يتحول إلى جزء من نسيج المجتمع وتفاعلاته اليومية، وخاصة مع انخفاض معدلاته خلال المرحلة الاشتراكية كما سبق أن أشرنا، فضلاً عن عدم إثارة الحديث عن وجود مثل هذا الفساد إلا مع نهاية عقد الستينيات . وقد اختلفت أيضاً أطراف الفساد في المرحلة الاشتراكية عنها في المرحلة الليبرالية، وذلك كانعكاس لطبيعة البنية الاقتصادية والطبقية والاجتماعية خلال هذه المرحلة.

"فقد شهدت المرحلة الناصرية تدميراً شبه شاملاً لرأس المال الخاص الكبير حيث ضربت قوانين الإصلاح الزراعي والتأميم الطبقة الإقطاعية ومن جاء منها للاستثمار في قطاعات الصناعة والخدمات. وبدأت الدولة في السيطرة على القطاع الأكبر من المؤسسات الرأسمالية الكبيرة في الصناعة والخدمات".[102]

وكان من محصلة ذلك أن نمت البيروقراطية المصرية كنتيجة لتزايد تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية فضلاً عن التزامها بتعيين جميع الخريجين.
فانخفضت المراكز الاقتصادية والاجتماعية للأرستقراطية الزراعية والرأسمالية الصناعية والتجارية في مقابل ارتفاع المستوى الاقتصادي والاجتماعي لفئات كبيرة من مستأجري الأراضي الزراعية وأصحاب الحيازات الزراعية الصغيرة، والعمال الصناعيين، وأصحاب المهن الذين أتاح لهم اتساع دور الدولة في الاقتصاد فرص للترقي السريع كمديرين لشركات ومؤسسات تملكها الدولة، أو كأعضاء في المجالس النيابية والمحلية، كما صعد ضباط الجيش سريعاً على السلم الطبقي بغض النظر عن أصولهم الطبقية.[103]

ومع تغير التركيبة الطبقية للمجتمع المصري بناءً على ما تم من تغيرات اقتصادية عميقة، اختلفت أطراف الفساد عما كانت عليها في المرحلة السابقة للثورة وفي المرحلة التالية لها، حيث تمثلت الفئات المرتكبة لوقائع الفساد في فئتين سبقت الإشارة إليهما، وهما: موظفي القطاع العام، وعناصر من النخبة العسكرية.

ولكن مع تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادي في منتصف عقد السبعينيات، وصعود الرأسمالية الطفيلية، وتغير ملامح البنية الطبقية مع تحيز السياسات الاقتصادية – الاجتماعية إلى جانب الطبقة الرأسمالية الجديدة وإطلاق قيودها في مجال النشاط الاقتصادي .. كل ذلك أدى إلى تحول نمط الفساد الذي كان سائداً في المرحلة الاشتراكية من مجرد ممارسات **فردية** إلى ممارسات **جماعية** تتم في إطار عائلي. فالفساد مع بداية المرحلة الليبرالية، لم تتأثر أشكاله فقط بطبيعة السياسات الاقتصادية – الاجتماعية الجديدة، وإنما تأثرت خصائصه أيضاً والأساليب التي يمارس بها . فقد تحولت أشكال الفساد وأساليبه خلال عقد السبعينيات من الاختلاسات والرشاوي الصغيرة، إلى الرشاوي الكبرى والاتجار في السلع الغذائية الفاسدة والاتجار في العملة والممنوعات. وأصبح يُمارس في غالبية أشكاله في إطار **عائلي** ، حيث مارست بعض العناصر الفساد بكامل عائلاتها (الأخوة، الزوجة، الأولاد، والأقارب .... الخ). مثال ذلك الشركات التي أسسها رشاد عثمان، وتوفيق عبد الحي، وعصمت السادات، وذلك لضمان سرية أنشطتهم.[104]

وخلال عقدي الثمانينيات والتسعينيات ومع اتجاه الدولة نحو المزيد من الاندماج في النظام الرأسمالي العالمي، ونحو سياسات الخصخصة وما يسمى بالإصلاح الاقتصادي وإعادة التكيف الهيكلي، أضيف، إلى الخاصية العائلية للفساد، خاصية أخرى هي تحالف الفساد مع السلطة، حيث تشابكت عناصر الفساد من رجال الأعمال الرأسماليين، مع كبار المسئولين في الدولة من وزراء ومحافظين وبرلمانيين وغيرهم، بعلاقات واسعة ومعقدة، وتحول الفساد إلى ما يمكن أن يسمى **بالفساد النسقي** – والذي أشرنا إليه من قبل في سياق تعريف إنسيكلوبيديا التنظيمات السياسية للفساد – وهو نمط من الفساد يُمارس من خلال النسق السياسي حيث تُستخدم المناصب العامة والسلطة الرسمية كوسيلة للإثراء غير المشروع.[105]

ومع تغير أطراف الفساد وخصائصه، تغيرت أيضاً أشكال الفساد في الثمانينيات والتسعينيات، وأساليب ممارسته، وكان أبرزها الرشاوي الكبرى التي وصلت إلى

الملايين، والمضاربات على الأسهم في البورصة، واغتصاب أراضي الدولة بوضع اليد، وأخيراً النصب على البنوك حيث الاقتراض بالمليارات بدون ضمانات كافية والهرب إلى خارج البلاد، وهو الشكل الذي ساد خلال السنوات الأخيرة وتكرر حدوثه بشكل لافت وعلى فترات متقاربة.[106]ونستطيع القول بتشابه خصائص ظاهرة الفساد خلال العقود الثلاثة الأخيرة – السبعينيات والثمانينيات والتسعينيات – وهي عقود المرحلة الليبرالية، من حيث كونه **فساداً جماعياً** . وفي هذا السياق تشير بعض الإحصاءات إلى أن (58%) من قضايا الفساد في مصر ترتكبها نخبة المجتمع، وأن **(64.4%)** من الفساد يتم **بصورة جماعية** ، و **(33.14%) فساداً فرديا.**[107]ويُقصد "بنخبة المجتمع" أن أكثر الفئات المرتكبة للفساد هي إما من رجال الأعمال، وأصحاب النفوذ، وإما من شاغلي المواقع الرسمية أو مواقع المسئولية في الدولة. ويبنى الفاسدون شبكة علاقات مع السلطة تحميهم من المساءلة وتؤمن لهم طرق نقل الثروة العامة إلى حساباتهم الشخصية.[108]وهذه المقولة الأخيرة التي تشير إلى نقل الثروة العامة في مصر عن طريق الفساد، إنما تؤكد على التعريف الذي تبنته الدراسة الحالية للفساد باعتباره "سلوكاً جماعياً تستخدمه الطبقة المسيطرة كأحد آليات إعادة توزيع الثروة العامة لصالح الأقلية في المجتمع". ويعبر "محمد السيد سعيد" – في دراسته عن الفساد في مصر – عن هذه المقولة بأنها أقرب إلى ما أسماه ماركس "بالتراكم الأولى لرأس المال" والذي يشير إلى توليد فائض مالي كبير – لم يكن موجوداً – عن طريق السرقة الجماعية بوسائل قانونية وغير قانونية. [109] ويعني ذلك أن الفساد في مصر قد تحول إلى آلية أو أسلوب لاستنزاف موارد البلاد وإعادة التوزيع غير العادل للثروة العامة، الأمر الذي يهدد بانهيار المجتمع وكيان الدولة وشرعية النظام السياسي.

3- انعكاس السياسات الاقتصادية – الاجتماعية في المجتمع المصري على الآثار المترتبة على ظاهرة الفساد خلال المرحلتين: الاشتراكية والليبرالية:

على الرغم من أن هناك ما يشبه الإجماع على الآثار السلبية بل والمدمرة لظاهرة الفساد داخل أي مجتمع إنساني. إلا أن هناك من الشواهد الأمبيريقية أيضاً ما يؤكد على عدم إعاقة الفساد لعملية التنمية الاقتصادية داخل بعض البلدان التي

تشهد مستويات عالية من الفساد مثل الصين وغيرها من البلدان التي عرضنا لها في موضع سابق ومن خلال الدراسات السابقة التي أجريت عنها.

ومن هذا المنطلق تطرح الدراسة الحالية مقولة نظرية مؤداها أن طبيعة السياسات الاقتصادية والانحيازات الطبقية للنظام الحاكم، قد تحد من الآثار السلبية لظاهرة الفساد. ونركز في هذه المقولة على **أثر الفساد على معدلات النمو الاقتصادي** في المجتمع المصري، على اعتبار أنه من أهم الآثار السلبية المترتبة على نمو الفساد داخل أي مجتمع هو أثره على تنمية ذلك المجتمع والذي يترتب عليه آثار أخرى عديدة على بقية قطاعات وأنظمة المجتمع الأخرى. وفيما يتعلق بالمجتمع المصري، فإنه في إطار المرحلة الاشتراكية، حرص النظام الحاكم على ترسيخ قيمتي العلم والعمل كأساس لأيديولوجيته الاشتراكية في مواجهة رأس المال المستغل. ومن ثم فقد تعاظم دور القطاع العام، وتحمل مسئولية الجزء الأعظم من الإنتاج في مختلف القطاعات الاقتصادية. وحدث توسع كبير في التعليم ومد المجانية فيه. وانحازت السياسات الاقتصادية إلى جانب الطبقات الشعبية، فسعى النظام جاهداً نحو تحقيق الاستقلال في صناعة قراره الاقتصادي، وتركزت سياساته الاقتصادية على تنمية قطاعات الإنتاج الرئيسية كالزراعة والصناعة، فحقق معدلات نمو اقتصادي عالية، وأعاد توزيع الدخل لصالح فئات الدخل الدنيا.

وفي سياق تلك البنية الاقتصادية – الاجتماعية، لم تؤثر مظاهر الفساد التي كانت منتشرة في ذلك الوقت – حتى ولو كانت من نمط الفساد الفردي والصغير – على معدلات النمو الاقتصادي، أو عملية التنمية الاقتصادية بشكل عام. ولا نستطيع أن نقول بأن انخفاض معدلات الفساد في هذه المرحلة هو الذي أسهم في زيادة معدلات النمو الاقتصادي، لأن هذه الأخيرة جاءت محصلة لسياسات اقتصادية طبقها النظام الحاكم انطلاقاً من توجه إيديولوجي محدد وانحيازاً طبقياً واعياً. وكأي مجتمع إنساني لا يمكن أن يخلو من مظاهر الفساد والجريمة، كان المجتمع المصري أيضاً خلال هذه المرحلة، إلا أن طبيعة سياساته وانحيازاته الطبقية أعاقت كثيراً من الآثار السلبية لهذا الفساد مثلما أعاقت من حجم الفساد ومعدلات نموه. ولكن مع تراجع المجتمع المصري عن محاولات تحقيق التنمية

المستقلة، وعودته إلى طريق التبعية للنظام الرأسمالي خلال المرحلة الليبرالية، اتجهت السياسة الاقتصادية نحو تركيز الاستثمارات على قطاعات الاقتصاد غير الإنتاجية، وزيادة الاعتماد على القروض الخارجية وتخلي الدولة عن مسئولية الاستثمار في القطاعات الإنتاجية كالزراعة والصناعة، وتخليها أيضاً عن مسئوليتها حتى في محاولة توجيه القطاع الخاص بعيداً عن الاستثمارات قليلة الإنتاجية.[110] وقد ترتب على ذلك تدهور معدلات النمو الاقتصادي.

فخلال عقد الثمانينيات، وعلى الرغم من زيادة حجم الإنفاق على الاستثمار إلى 27% من حجم الناتج المحلي الإجمالي، إلا أن معدلات نمو الناتج المحلي الحقيقي بقيت متدنية حيث بلغ متوسط معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بين حوالي 4 – 5%. طبقاً لتقديرات صندوق النقد الدولي. [111] فضلاً عن عجز الموازنة العامة للدولة، وارتفاع نسبة التضخم، وثبات متوسط الدخل الحقيقي للفرد بين منتصف الثمانينيات ومنتصف التسعينيات.

وخلال عقد التسعينيات – ومع اتجاه الدولة نحو سياسة الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي تنفيذاً لتعليمات صندوق النقد الدولي – اتبع النظام برنامجاً مطرداً للخصخصة حيث صدر القانون 203 لعام 1991 من أجل بيع المئات من المشروعات المملوكة للدولة سواءً بشكل كلي أو جزئي. وقد سمح القانون بالبيع لكيانات أجنبية.[112] وبعد ذلك سار الاقتصاد المصري من سيئ إلى أسوأ.

ويمكن أن نستدعى هنا الأفكار النظرية "لجيمس سكوت" James C. Scott على الرغم من اختلافنا معه في نظريته حول الآثار الإيجابية للفساد.

"فسكوت" يرى أن الفساد يعوق النمو الاقتصادي في حالات معينة فقط وهي: حينما يكون الحاكم معادٍ للنمو الاقتصادي لمجتمعه أو غير مبالٍ به. أو عندما يرتبط الفاسدين بعلاقات وثيقة مع البيرقراطيين والسياسيين. أو عندما تفتقر الحكومة للإمكانات اللازمة لتحقيق النمو. [113] وتعتقد الباحثة أن أفكار "سكوت" C. Scott تنطبق إلى حد كبير على المجتمع المصري. فالسياسة الاقتصادية الرسمية في مصر أصبحت موجهة لإثراء أعضاء النخبة وكبار المسئولين في الدولة بدلاً من توجيهها نحو زيادة معدلات النمو الاقتصادي. ولا يوجد دليل إمبيريقي على ذلك

أوضح من تدهور أوضاع الطبقات الوسطى والدنيا، وارتفاع معدلات البطالة، وتفشي الفقر الذي تشير أحد تقارير الأمم المتحدة إلى تفاقمه موضحة أن 30.9% من المصريين يعيشون تحت خط الفقر. كما يشير التقرير إلى مستوى التفاوت الاجتماعي – بل نقول التناقض الطبقي – السائد بين الفقراء والأغنياء. فيذكر التقرير أنه بينما يبلغ نصيب استهلاك أفقر 20% من السكان أقل من 9% من الدخل، يستهلك أغنى 20% منهم ما يقرب من 43,6% من الدخل.[114]

ويوضح الجدول التالي معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، ونسبة التضخم، ونسبة البطالة في الفترة الواقعة بين عام 1995 وحتى عام 2004: [115]

السنة	معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي (%)	نسبة التضخم	نسبة البطالة
1995	4.6	15.7	11.3
1996	5.0	7.2	10.0
1997	5,5	4.6	8.4
1998	7.5	4.2	8.2
1999	6.2	3.1	8.1
2000	5.4	2.7	9.0
2001	3.5	2.3	9.2
2002	3.2	2.7	10.2
2003	3.1	4.5	11.0
2004	4.2	11.3	9,9

جدول رقم (4)

يوضح معدل نمو الناتج المحلي، ونسب التضخم والبطالة

في الفترة الواقعة بين عامي 1995 – 2004

المصدر: Political Risk Yearbook

ويوضح الجد ، زيادة طفيفة مقارنة بحجم الإنفاق على الاستثمارات الخاصة حيث انحصرت الزيادة فقط فيما بين 0.3% و 2.5% بين عامي 1995 و 1998. ثم أخذ في الانخفاض التدريجي مرة أخرى حتى وصل من 7.5% عام 1998 إلى 3.1% عام 2003. كذلك نسبة التضخم التي انخفضت تدريجياً حتى نهاية عقد التسعينيات والثلاث سنوات الأولى من الألفية الثالثة ثم ارتفعت ارتفاع مفاجئ إلى 11.3% مع حلول عام 2004، والحال نفسه ينطبق على نسبة البطالة.

ويلاحظ على المؤشرات السابقة بداية تدهور الاقتصاد المصري مع بداية الألفية الثالثة، واستمرار التدهور التدريجي حتى عام 2004.

ويقدم تقرير المجالس القومية المتخصصة اعترافاً بأن أزمة الكساد التي واجهها الاقتصاد المصري على مدار السنوات الخمس الماضية (1999 – 2004) والمتمثلة في تباطؤ معدل النمو، وزيادة نسبة التضخم ومعدل البطالة، **إنما تعود إلى طبيعة السياسة الاقتصادية التي انتهجتها الحكومة المصرية وخاصة بالنسبة لسعر صرف الجنيه.**[116]

إذن الأصل في الموضوع هو سياسات اقتصادية غير ملائمة بل مناقضة لاحتياجات ومتطلبات تطوير المجتمع المصري وتنميته، الأمر الذي يمنح الفرصة لعناصر الفساد ويدعم من الآثار التدميرية لظاهرة الفساد على معدلات النمو الاقتصادي.

ويبدو أن المجتمع المصري سوف يشهد المزيد من الآثار التدميرية للفساد خلال السنوات القليلة القادمة، حيث أشار أحد التقارير التي تحاول التنبؤ بحالة الاقتصاد المصري حتى عام 2010، إلى ما أسماه "**بالتدهور الاقتصادي المرتقب أو المتوقع**" Declining Economic Outlook حيث تنبأت هذه الدراسة بأن معدل النمو الاقتصادي لن يزيد عن 2.5% سنوياً حتى عام 2010م وسوف يرتفع معدل التضخم إلى 12% خلال نفس الفترة، فضلاً عن احتياج نظام "مبارك" لنفقات متزايدة وبصفة خاصة من أجل تحسين الظروف المعيشية للفقراء. كما يشير التقرير إلى أن عجز الموازنة العامة سوف يرتفع لأكثر من المستوى المزعج الذي وصل إليه بالفعل خلال الفترة من 2000 إلى 2004 حيث وصل إلى 5.6% من نسبة الناتج المحلي الإجمالي.[117]

ومن ثم فإن الإصلاح الاقتصادي. لم يقدم أية أمل في حلول قريبة للأزمة الاقتصادية التي أصبحت أكثر حدة خلال السنوات الخمس الأخيرة، وهي نفس السنوات التي تجاوزت فيها تداعيات الفساد وآثاره التخريبية على معدلات النمو الاقتصادي، كل الحدود المقبولة، نظراً لعجز السياسات الاقتصادية والاجتماعية، عن الحد من تلك الآثار.

* **المقولة الثالثة:**

"**غياب الشفافية والمساءلة عائقان رئيسيان أمام مكافحة الفساد**".

يرفض النظام في مصر دائماً الاعتراف "بأن الفساد قد أصبح ظاهرة في المجتمع المصري". وللنظام منظوره الخاص للفساد في مصر فيراه نتاجاً طبيعياً لسعي الحكومة نحو التنمية ومواكبة النظام الاقتصادي العالمي، وأنه لا يخلو منه مجتمع في العالم. وأن مصر – مقارنة بغيرها من المجتمعات الأخرى – لا تقف في الصفوف الأولى التي يشكل الفساد فيها ظاهرة يعاني منها المجتمع.[118]

ويعرض "هتلر طنطاوي" لما فعلته الدولة منذ بداية التحول الاقتصادي من أجل توفير المناخ الملائم لمقاومة الفساد، على حد تعبيره، ومن ذلك: انتهاج القيادة السياسية لمبدأ المصارحة والشفافية لتوعية المواطن بالمصاعب الاقتصادية، وتهيئة المناخ لدعم الممارسة الديمقراطية من أجل الكشف عن حالات الفساد ووضعها تحت تصرف الأجهزة الرقابية، سن القوانين والتشريعات المنظمة لكافة الأنشطة الاقتصادية وسد الثغرات التي ينفذ منها المفسدون والتصدي لمن تسول له نفسه التلاعب بالمال العام، ومنح القطاع الخاص دوراً أكبر في تنفيذ عمليات التنمية والاتجاه نحو الحد من سيطرة الدولة على الاقتصاد. وإعادة نشاط أجهزة الرقابة ومنها هيئة الرقابة الإدارية. [119]

هذا هو ما فعلته الدولة كما جاء على لسان أحد مسئوليها. ولكن ماذا عما يجري في الواقع الفعلي في مصر في مجال مكافحة الفساد؟

الواقع المصري، والدارسات السابقة، والتقارير الدولية عن مصر تؤكد عكس كل ما عرض له هتلر طنطاوي.

فأولاً: تؤكد إحدى الدراسات السابقة التي تناولت عدداً من حالات الفساد في مصر، على أن هناك قصوراً ما داخل الأجهزة المعنية بالكشف عن الفساد، أو تلك المنوط بها محاسبة العناصر الفاسدة وتوقيع العقاب عليها. من ذلك مثلاً أن عناصر الفساد لا يتم اكتشافها إلا بعد تضخم ثرواتها، كما يتمكن عدد كبير منهم من الهرب أو سحب ودائعه وأمواله بعد التحفظ عليها. كذلك خلصت الدراسة أيضاً

إلى أن هناك العديد من الثغرات التي تنطوي عليها القوانين والتشريعات الموجودة والتي تتناقض أيضاً مع بعضها البعض وتخضع للتغيير المستمر.[120]

وثانياً: برغم الحديث عن إحياء دور هيئة الرقابة الإدارية منذ عام 1981، إلا أن حال الفساد في مصر يشير إلى تزايد معدلاته عاماً بعد عام. والتقارير المحلية والدولية تؤكد ذلك. كما أن هناك دراسات تؤكد على أن الفساد الكبير يتم أغلبه من خلال **آليات شرعية** يصعب ضبطها مثل إهداءات الأراضي من جانب الدولة، أو التلاعب المعلوماتي بالبورصة. فضلاً عن أن الأجهزة الرقابية تقوم بالتحقيق فيما لا يقل عن ربع مليون شكوى سنوياً بما يفوق قدراتها البشرية والمادية المحدودة.[121]

ثالثاً: فيما يتعلق بتهيئة المناخ لدعم الممارسة الديمقراطية من أجل الكشف عن حالات الفساد، فتكفي الإشارة إلى أحد التقارير الدولية حيث يشير التقرير إلى مصر باعتبارها من أبرز الدول ذات النظم الاستبدادية غير الديمقراطية. و **هو** تقرير وضعته منظمة "فريدم هاوس" – المختصة بوضع تقارير عن التطور الديمقراطي في دول العالم – وقد صنفت مصر في الترتيب رقم 143 بين 192 دولة. وأعطى التقرير مصر درجة 5,5 في الحقوق السياسية، ودرجة 5 في الحريات المدنية علماً بأن أعلى درجة هي (1)، وأدنى درجة هي (7).[122]

أما فيما يتعلق بالإشارة إلى انتهاج القيادة السياسية لمبدأ المصارحة والشفافية، فإن قراءة التقارير الدولية وخاصة **تقارير منظمة الشفافية الدولية** تؤكد غياب الشفافية والمساءلة في مصر وهما أهم عنصران لأي دولة راغبة بجدية في محاربة الفساد.

1- غياب الشفافية يمثل عائقاً رئيسياً أمام مكافحة الفساد:

تنص اتفاقية "الأمم المتحدة لمكافحة الفساد" على أن الفساد ظاهرة يمكن **الوقاية منها** أو منعها Prevention قبل حدوثها. وأن مهمة ذلك تقع في المحل الأول على عاتق الحكومات التي عليها اتخاذ إجراءات أو سياسات وقائية مثل: تأسيس أجهزة لمحاربة الفساد، وزيادة معدلات الشفافية في تمويل الحملات الانتخابية، والحرص على **الشفافية** أيضاً فيما يتعلق بالمال العام. [123] فحرص الدولة على

الشفافية يعني توافر الرغبة الحقيقية لديها في محاربة الفساد ومنع انتشاره. وفيما يتعلق بالمجتمع المصري، فإن تقارير منظمة الشفافية الدولية الصادرة منذ عام 1996 وحتى عام 2004، تؤكد على تراجع ترتيب مصر بين الدول الأكثر شفافية في العالم وأيضاً في الشرق الأوسط، والوطن العربي. وقد أكدت هذه التقارير زيادة حالات إهدار المال العام، وتراجع دور الحكومة في مكافحة الفساد، وصُنفت مصر ضمن الدول التي انتعشت فيها مؤسسة الفساد.

أ- فقد أشار المسح الذي أجرته منظمة الشفافية الدولية عام 1996، وطبق على 54 دولة من دول العالم إلى ما يلي: [124]

*** فيما يتعلق بترتيب مصر بين دول العالم: (1996)**

أشار المسح إلى أن مصر قد جاء ترتيبها الدولة رقم 41 من بين دول العالم الأربعة والخمسين الذين طبق عليهم المسح. وقد حصلت على 2.8 درجة علماً بأن الرقم 10 هو أعلى درجة تشير إلى الشفافية الكاملة أو خلو الدولة من الفساد. وهو ما يعني أنه كلما اقتربنا من صفر، فإن ذلك يعد مؤشراً لارتفاع مستوى الفساد وغياب الشفافية.

*** وفيما يتعلق بترتيب مصر بين دول المنطقة العربية والشرق الأوسط: (1996)**

أشار المسح إلى حصول "إسرائيل" على أعلى درجة شفافية (7,7) بين دول المنطقة تليها الأردن (4.8) ثم تركيا (3.5) وجاءت مصر في الترتيب الأخير بين دول المنطقة المذكورة في القائمة بدرجة شفافية 2.8. وذلك كما يوضح الجدول التالي*:

ترتيب الدولة	اسم الدولة	درجة الشفافية (الحد الأقصى 10 درجات)
1	إسرائيل	7.71
2	الأردن	4.89
3	تركيا	5.54
4		2.84

* ترجع ضآلة عدد دول المنطقة العربية والشرق الأوسط المذكورة في القائمة إلى أن الدول التي تم ضمها لهذه القائمة هي فقط الدول التي أجريت فيها **أربعة** مسوح على الأقل، وذلك حسبما يشير تقرير منظمة الشفافية.

	مصر	

جدول رقم (5)

يوضح ترتيب مصر بين دول المنطقة العربية والشرق الأوسط في مستوى الشفافية

المصدر: منظمة الشفافية الدولية، قائمة عام 1996

ب- وفي المسح الذي أجرته منظمة الشفافية الدولية عام 1998، وطبق على 85 دولة من دول العالم حصلت مصر على 2.9 درجة وجاء ترتيبها الدولة رقم 66 بين دول العالم الخمس والثمانون. [125] أما فيما يتعلق بترتيب مصر بين الدول العربية فقد جاءت مصر أيضاً في ترتيب متأخر بالنسبة لدول المنطقة العربية حيث احتلت تونس المرتبة الأولى بدرجة شفافية (5) تليها الأردن (4.7) في المرتبة الثانية، تليها المغرب (3.7)، وأخيراً مصر تأتي في المرتبة الرابعة والأخيرة (2.9).

ويوضح الجدول التالي قائمة (1998) *:

الترتيب	الدولة	درجة الشفافية (الحد الأقصى 10 درجات)
1	تونس	5
2	الأردن	4.7
3	المغرب	3.7
4	مصر	2.9

جدول رقم (6)

يوضح موقع مصر بين الدول العربية، من حيث مستوى الشفافية

المصدر: منظمة الشفافية الدولية، قائمة عام 1998

جـ- في مسح **عام 2001** والذي طبق على 91 دولة جاء ترتيب مصر الدولة رقم 54 بين دول العالم، وقد حصلت على 3.6 درجة.[126] أي تقدمت مصر في مستوى الشفافية عن عام 2000 بمقدار 0.5 درجة، كما تقدمت في ترتيبها من رقم 64 إلى الدولة رقم 54.

---

* يلاحظ زيادة عدد الدول العربية المذكورة في هذه القائمة عن سابقتها نظراً لضم الدول التي أجريت فيها ثلاثة مسوح على الأقل بدلاً من أربعة كما في قائمة 1996. وهكذا سوف يزداد عدد الدول في القوائم كلما قل عدد المسوح المطلوبة لضم الدول في القائمة.

أما عن ترتيب مصر في نفس القائمة بين الدول العربية، فقد جاءت تونس في المرتبة الأولى (5.3) درجة تليها الأردن (4.9)، ثم مصر (3.6)، وذلك كما يوضح الجدول التالي:-

ترتيب الدولة	الدولة	درجة الشفافية
1	تونس	5.3
2	الأردن	4.9
3	مصر	3.6

جدول رقم (7)

يوضح ترتيب مصر بين الدول العربية، من حيث مستوى الشفافية

المصدر: منظمة الشفافية الدولية، قائمة عام 2001

د- في تقريرها الصادر **عام 2002**، صنفت منظمة الشفافية الدولية مصر على أنها الدولة رقم 62 بين دول العالم من بين 102 دولة بدرجة شفافية (3.4).[127]

وقد صنفت مصر في هذا التقرير، في درجة أدنى من دولة مثل جنوب أفريقيا (4.8)، وتونس **(4.8)، والأردن (4.5)، والمغرب (3.7)، والمكسيك (3.6)، والصين (3.5). وكانت مصر أقلهم جميعاً في مستوى الشفافية.**

كما يوضح الجدول التالي:

ترتيب الدولة	الدولة	درجة الشفافية
1	**جنوب أفريقيا**	**4.8**
1 مكرر	**تونس**	**4.8**
2	**الأردن**	**4.5**
3	**المغرب**	**3.7**
4	**المكسيك**	**3.6**
5	**الصين**	**3.5**
6	**مصر**	**3.4**

جدول رقم (8)

يوضح ترتيب مصر بين الدول العربية وبعض دول العالم الثالث من حيث مستوى الشفافية

المصدر: منظمة الشفافية الدولية، 2002

هـ- وفي مسح عام 2003 الذي أجرته منظمة الشفافية على 133 دولة، يطرح "بيتر إيجن" Peter Eigen رئيس المنظمة، الملاحظات التالية حول تقرير المسح.[128]

1 - أن تسع دول من كل عشرة دول نامية درجاتها أقل من (5). وخمسة دول من كل عشرة دول نامية جاءت درجاتها أقل من (3)، وهو ما يعد مؤشراً على مستوى عالٍ من الفساد في تلك الدول.

2 - إن البلدان التي أخذت درجة أعلى من (9) كمؤشر على مستويات أقل كثيراً من الفساد، كانت من الدول **الغنية** مثل: فنلندا، أيسلاند، الدنمارك، نيوزيلاند، سنغافورة، والسويد.

وقد جاء ترتيب مصر بين دول العالم في قائمة 2003 بالنسبة لمستوى الشفافية، الدولة رقم 72 من بين 133 دولة، بدرجة شفافية (3,3). أي انخفض مستوى الشفافية عن قائمة عام 2002، وهو في نفس الوقت مؤشراً لارتفاع معدلات الفساد عن العام السابق.

أما عن موقع مصر بين الدول العربية، فقد احتلت مصر في قائمة 2003 المركز العاشر بين الدول العربية المذكورة في هذه القائمة. وذلك على النحو الذي يوضحه الجدول التالي:-

ترتيب الدولة	الدولة	درجة الشفافية (الحد الأقصى 10 درجات)
1	عمان	6.3
2	البحرين	6.1
3	قطر	5.6
4	الكويت	5.3
5	الإمارات	5.2
6	تونس	4.9
7		4.6
8		4.5

9	الأردن	3.4
10	السعودية	3,3
10	سوريا	3,3
11	مصر	3
12	المغرب	3
13	لبنان	2.6
14	فلسطين	2.6
15	الجزائر	2.3
16	اليمن	2,2
16	السودان	2,2
	العراق	
	ليبيا	

جدول رقم (9)

يوضح ترتيب مصر بين الدول العربية، من حيث مستوى الشفافية

المصدر: منظمة الشفافية الدولية، قائمة عام 2003

ويلاحظ على القائمة السابقة انخفاض مستوى الشفافية والذي يعد مؤشراً على ارتفاع معدلات الفساد، داخل بعض الدول البترولية الغنية مثل: السعودية (4.5)، وليبيا (2,2). وقد يكون لذلك تفسيره في كونها دول ذات أنظمة استبدادية، لا تتمتع بتداول السلطة وتعاني غياب الديمقراطية التي تعد عاملاً هاماً في مكافحة الفساد.

و- في قائمة 2004، جاء ترتيب مصر، الدولة رقم 78 بين 146 دولة في العالم أجرى عليهم المسح الذي قامت به منظمة الشفافية الدولية.وجاء معدل الشفافية في مصر داخل هذه القائمة (3.2).[129]أما فيما يتعلق بترتيب مصر بين الدول العربية المذكورة في القائمة، فقد احتلت المركز التاسع على النحو التالي:

ترتيب الدولة	الدولة	درجة الشفافية
1	عمان	6.1
1	الإمارات	6.1
2	البحرين	5.8
3		5.3
4		5.2

ترتيب الدولة	الدولة	درجة الشفافية
5	الأردن	5
6	قطر	4.6
7	تونس	3.4
8	الكويت	3.4
9	السعودية	3.2
10	سوريا	3.2
11	مصر	2.7
11	المغرب	2.7
12	الجزائر	2.5
12	لبنان	2.5
13	ليبيا	2.4
14	فلسطين	2,2
15	اليمن	2.1
	السودان	
	العراق	

جدول رقم (10)

يوضح ترتيب مصر بين الدول العربية، من حيث مستوى الشفافية

المصدر: منظمة الشفافية الدولية، قائمة عام 2004.

ومن الواضح في قائمة 2004 أيضاً، حصول دول البترول الغنية على درجات شفافية منخفضة، وهو ما يعلق عليه "محمد عبد العزيز" الممثل الإقليمي لمكتب الأمم المتحدة للمخدرات والجريمة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بقوله: "أن نتائج هذا المسح فيما أشارت إليه من حصول دول البترول الغنية على درجات شفافية منخفضة، إنما تبرهن على تفشي الفساد داخل قطاعات البترول في هذه المجتمعات من خلال العلاقات المشبوهة بين الموظفين المحليين والوسطاء داخل تلك القطاعات من جانب وبين موظفي البترول الغربيين من جانب آخر [130] ويعد ذلك أيضاً مؤشراً على الدور الذي تلعبه الشركات متعدية الجنسية في تفشي الفساد داخل الدول العربية ودول العالم الثالث بشكل عام.

ز- أما قائمة 2005، فقد جاء ترتيب مصر بين دول العالم التي طبق عليها المسح وعددها 159 دولة، جاءت مصر الدولة رقم (70) بدرجة شفافية (3.4).[131]

أما عن ترتيب مصر بين الدول العربية، فقد احتلت مصر الدولة رقم (8)، وذلك على النحو الذي يوضحه الجدول التالي:-

ترتيب الدولة	الدولة	درجة الشفافية
1	عمان	6.3
2	الإمارات	6.2
3	قطر	5.9
4	البحرين	5.8
5	الأردن	5.7
6	تونس	4.9
7	الكويت	4.7
8	مصر	3.4
8	السعودية	3.4
9	سوريا	3.4
10	المغرب	3.2
11	لبنان	3.1
12	الجزائر	2.8
13	اليمن	2.7
14	فلسطين	2.6
15	ليبيا	2.5
16	العراق	2,2
17	السودان	2,1

جدول رقم (11)

يوضح ترتيب مصر بين الدول العربية، من حيث مستوى الشفافية

المصدر: منظمة الشفافية الدولية، قائمة عام 2005.

مما سبق يتضح تراجع ترتيب مصر بين دول العالم، ويتضح أيضاً انخفاض مستوى الشفافية فيها مقارنة بدول المنطقة العربية، وذلك على النحو الذي نوضحه من خلال الجدول التالي:

السنة	درجة الشفافية	ترتيب مصر بين دول العالم	ترتيب مصر بين الدول العربية
1996	2.8	41	4 (من بين ثلاثة دول عربية)
1998	2.9	66	4 (من بين أربعة دول عربية)
2001	3.6	54	3 (من بين ثلاثة دول عربية)
2002	3.4	62	7 (من بين سبعة دول عربية وعالم ثالث)
2003	3,3	72	10 (من بين ستة عشر دولة عربية)
2004	3.2	78	9 (من بين خمسة عشر دولة عربية)
2005	3.4	70	8 (من بين سبعة عشر دولة عربية)

جدول رقم (12)

يوضح ترتيب مصر بين دول العالم، والدول العربية من حيث مستوى الشفافية خلال الفترة من 1996 إلى 2005

ويلاحظ من الجدول السابق ثبات درجات الشفافية الحاصلة عليها مصر خلال الفترة المذكورة، وإن تباينت في حدود ضئيلة تتراوح ما بين (0.1 إلى 0.5) على أقصى تقدير، بالزيادة أحياناً وبالنقصان أحياناً أخرى.

وإن دل ذلك على شئ فإنما يدل على أن ظاهرة الفساد في مصر لم تتأخر فقط مواجهتها كما يشير تقرير المجالس القومية المتخصصة [132]، وإنما هي لم تبدأ أصلاً ولم يحدث حتى الآن مكافحة حقيقية للفساد في مصر.

وغياب الشفافية له مؤشرات عديدة في المجتمع المصري منها على سبيل المثال: نقص المعلومات وصعوبة الحصول عليها، وعشرات قضايا الفساد التي تحفظها النيابة – والمتهم فيها مسئولين كبار – رغم جسامتها وخطورتها على الصالح العام، دون أية توضيحات للرأي العام المصري. كذلك هروب عشرات من رجال الأعمال بعد الاستيلاء على أموال البنوك في صورة قروض أخذوها بدون ضمانات كافية. إضافة إلى هروب العديد من المتهمين في قضايا فساد كبرى بعد

صدور أحكام ضدهم، ولا يعرف الرأي العام المصري كيف هرب هؤلاء، ومن المسئول.

وتشير الكتابات المختلفة حول الفساد إلى وقائع فساد هرب فيها المتهمون وقد حصلوا على جوازات سفر في نفس يوم صدور أحكام ضدهم، وفروا إلى خارج مصر. [133] وغياب الشفافية في مثل هذه القضايا يثير الشبهات حول جهاز الدولة، الذي يقدم نفسه هنا وكأنه حامي للفساد.

ويتجسد غياب الشفافية أيضاً – في مصر – في حجم القيود التي تخضع لها وسائل الإعلام المقروءة والمسموعة والمرئية، المملوكة للدولة، والتي تمنعها هذه القيود من القيام بدورها في كشف الفساد، وإجلاء الحقيقة في قضايا الفساد للرأي العام.

ويمكن الإشارة – في هذا السياق – إلى تجربة سنغافورة التي كان الفساد يمثل فيها طريقة للحياة حتى عام 1959، ولكنها عندما قررت البدء في محاربة الفساد، انتهجت استراتيجية اعتمدت بشكل رئيسي على الشفافية والمساءلة. فسعت نحو القضاء على كل الفرص التي يمكن أن تتيح المناخ للفساد، فضلاً عن زيادة تكلفة الفساد على الفرد. وقد قامت بالتطبيق الحازم لقانون مكافحة الفساد، والتحقيق في ممارسات الفساد دون تخوف وبدعم كامل من الحكومة والقيادة السياسية.[134]

إن الشفافية والمساءلة وجهان لعملة واحدة، لا ينفصلان إذا ما أردنا مكافحة حقيقية للفساد.

2- غياب المساءلة يشكل عائقاً رئيسياً أمام مكافحة الفساد:

إن الفساد ظاهرة تنتعش في ظل ضعف الرقابة الشعبية ومحاصرة مؤسسات المجتمع المدني، وعدم الحرص على الحريات المدنية وخاصة حرية الصحافة التي تعتبر الوسيلة الأولى والرئيسية في كشف الفساد، وتقديم المعلومات للأجهزة الرقابية لتقوم بمهمتها في المساءلة وتطبيق القانون. وبالنسبة للمجتمع المصري، فإنه يمكن القول بأنه رغم تعدد أجهزة الرقابة التي تقوم بدور المساءلة، إلا أن القيود المفروضة عليها تجعلها قاصرة في أداء هذا الدور. فتقارير الأجهزة الرقابية

يتم تجاهلها لأنه ليس من سلطتها تحريك الدعاوي القضائية ضد مسئول إلا بموافقة وزيره. كذلك النيابة الإدارية لا تملك التصرف في القضايا التي تنظرها بل عليها فقط إرسالها إلى المكاتب الفنية للتصرف فيها.

أما الصحافة، فعلى الرغم مما تدعيه الدولة من محاربة الفساد، نجدها تفرض المزيد من القيود على حرية الصحافة والصحفيين. فبدلاً من تشجيع الصحافة على كشف النقاب عن وقائع الفساد وعن الفاسدين، نجدها تضع عليها المزيد من القيود. ويتضح ذلك في مواد قانون العقوبات المتعلقة بجرائم النشر:-

ففي منتصف التسعينيات، وبالتحديد في مايو عام 1995، وافق مجلس الشعب المصري – وفي سرعة ملحوظة – على إصدار قانون بتعديل بعض أحكام قانوني العقوبات والإجراءات الجنائية ومادة في قانون نقابة الصحفيين. وحمل هذا القانون الجديد رقم 93 لسنة 1995، وهو إطار قانوني مقيد لحرية الصحافة، واشتهر باسم قانون اغتيال حرية الصحافة.[135]

وعلى عكس ما تحدث به "هتلر طنطاوي" حول الشفافية وحرية تداول المعلومات، فرض القانون الجديد المزيد من القيود على حق المواطنين في الحصول على المعلومات. ومن هذه القيود:[136]

- إلقاء عبء إثبات الخبر على الصحفي وليس على النيابة العامة.
- التضييق في مفهوم النقد المباح.
- استخدام عبارات مطاطة في توصيف جرائم النشر.
- جعل عقوبة الحبس للصحفي وجوبياً، وذلك بعد إعادة صياغة المادة والتي كانت تجيز الحكم بعقوبة الحبس أو الغرامة أو كلاهما معاً.
- إطلاق مدة حبس الصحفي بحيث يجوز أن تصل إلى ثلاث سنوات بعد أن كانت هذه العقوبة لا تتجاوز سنة. أما التهمة، فقد توسعت المادة في وصفها وهي: "نشر أخبار أو بيانات أو شائعات كاذبة أو دعايات مثيرة". كما أضيفت عبارات أكثر اتساعاً تنص على : "إذا كان من شأن النشر تكدير السلم العام أو إلحاق الضرر بالمصلحة العامة أو ازدراء مؤسسات الدولة أو القائمين عليها".

- في المادة 308 جعل القانون الجديد، الحبس والغرامة معاً وجوبياً إذا تضمن العيب أو الإهانة أو القذف أو السب. وأضيفت إلى هذه المادة ما يسمى بالطعن في ذمة الأفراد وضوعفت مدة الحبس وقيمة الغرامة، أي تم تغليظ المادة 308.

وكما هو واضح من نصوص مواد قانون النشر، أن الدولة بدلاً من أن تضيق الخناق على عناصر الفساد، نجدها تفعل ذلك مع الطرف المسئول عن كشف هذه العناصر. وبدلاً من تغليظ العقوبة مع العناصر الفاسدة، نجدها تطبق ذلك على من يحاول توجيه الاتهام إلى هذه العناصر. وبدلاً من أن تصدر التشريعات التي تضمن نزاهة الموظف العام – كما تنص اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجرائم – وتحمي الصحفي في مواجهة الفاسدين، نجدها تصدر تشريعات تحمي عناصر الفساد في مواجهة من يتصدون لكشفهم.

ومن ثم لا يشعر الرأي العام بأن هناك نية صادقة من النظام لمحاربة الفساد. ومقارنة بنظام الستينيات يمكن أن نلمس ذلك. فمع نهاية عقد الستينيات حيث بداية انتشار مظاهر الفساد، كانت هناك مناقشات متواصلة حول فكرة تشديد العقوبات على ممارسات الفساد. فكانت المطالبة **بإعدام** كل من "اختلس أموالاً عامة أو أوراقاً أو استولى بغير حق على أموال أو سهل ذلك لغيره". وطالب رأي آخر بتوقيع عقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة، ورأى ثالث طالب بتجريد الفاسدين من حقوق المواطنة إلى جانب العقوبة. وكلها كانت آراء لوزراء ومسئولين معروفين داخل النظام في نهاية عقد الستينيات.[137]

وغياب المساءلة له أيضاً صور عديدة أخرى داخل المجتمع المصري. فالبرلمان لا يجوز له – (كما أشار رئيس البرلمان) – مساءلة رئيس الجمهورية، والبرلمان ذاته لا يجوز مؤاخذته دستورياً عن القوانين الصادرة عنه. إضافة إلى أن المجالس المحلية المنتخبة لا تملك هي الأخرى حق مساءلة أو استجواب المحافظين. **فالكل فوق المساءلة**، والنتيجة هي التسيب واستشراء الفساد.[138]

ويدعم من غياب المساءلة وانعدام الرقابة، طول فترة بقاء القيادات داخل مواقع السلطة. والدليل الذي يؤكد ذلك من واقع المجتمع المصري هو أن القطاعات التي تفشى بداخلها الفساد لفترات طويلة ومتزايدة تركزت في الوزارات التي استمر على رأسها

مسئول معين لسنوات طويلة مثل: وزارة الزراعة، ووزارة الإعلام، ووزارة الإسكان. وهي مواقع تخرج منها معظم قضايا الفساد في مصر اليوم.[139]

إن غياب الديمقراطية والمساءلة يفتح الطريق أمام الفاسدين وخاصة من كبار المسئولين وأصحاب السلطة والنفوذ. ويتيح أمامهم الفرص للتلاعب بالمال العام.

ومن هنا تأتي "الروشتة الدولية" أو "الوصفة العلاجية" لمحاربة الفساد، والتي تقدمها وثيقة الأمم المتحدة حيث تقرر الحاجة إلى القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني للضغط على الحكومات من أجل القضاء على الفساد، طالما أن روح المبادرة لا يمكن أن تأتي من القمة أي من السلطة وحدها كما ترى "أروة حسان" Arwa Hassan رئيس قسم الشرق الأوسط لدى منظمة الشفافية الدولية.[140]

غير أن المعضلة الحقيقية التي تواجه دولة مثل مصر، هو ضعف منظمات المجتمع المدني المحاصرة بإجراءات وقواعد نظام مستبد سياسياً، فضلاً عن أن القطاع الخاص المصري هو طرف أصيل في غالبية وقائع الفساد.

******

خاتمة:

تتبنى هذه الدراسة مفهوماً للفساد يكاد يخرج من نطاقه كل الجرائم التي تكمن وراءها عوامل فردية أخلاقية أو غير أخلاقية، والتي يُطلق عليها مجازاً **الفساد الفردي**. فالباحثة ترى أن السمة الجوهرية للفساد، والتي تميزه عن الجريمة العادية، أنه **سلوكاً جماعياً** يتفشى في المجتمع خلال مرحلة زمنية معينة بفعل عوامل بنائية: اقتصادية واجتماعية. ويترتب عليه إعادة توزيع الثروة العامة لصالح الطبقة المسيطرة على المجتمع والتي تمثل الأقلية في هذا المجتمع. كما أنه يمثل أحد أساليب أو آليات الاستغلال التي تعتمد عليها الطبقة المسيطرة.

وتعتقد الباحثة أن السمات السابقة تميز الفساد عن الجريمة العادية. فالسرقة والاختلاس والرشوة الصغيرة وغيرها من الجرائم لا ترقى إلى مستوى الفساد طالما بقيت عند حدود أفراد، بدافع عوامل فردية وليس بدافع الاستغلال، وطالما لم يترتب عليها إعادة توزيع الثروة العامة بشكل غير عادل. وإضافة إلى ذلك فإن الجريمة العادية لا تتم من خلال شبكة معقدة من العلاقات المنحرفة تمنحها الطابع المؤسسي. فالفساد هو ذاته الجرائم العادية ولكن تتم في صورة جماعية ومن خلال شبكة معقدة من العلاقات.

وانطلاقاً من هذا المفهوم، طرحت الدراسة مقولاتها النظرية التي حاولت اختبارها على واقع المجتمع المصري في الفترة من **1952** إلى **2005**. وقد خلصت الدراسة إلى النتائج التالية:-

(1) يتوقف حجم الفساد بالفعل على طبيعة السياسات الاقتصادية والاجتماعية للنظام الحاكم، حيث تنمو معدلات الفساد في ظل غياب العدالة الاجتماعية والتوزيعية، وفي ظل انتشار الفقر والبطالة، وعدم حرص النظام على الاستقرار الوظيفي والاجتماعي للمواطن.

(2) تنعكس طبيعة السياسات الاقتصادية والاجتماعية على خصائص ظاهرة الفساد والأطراف المرتكبة لوقائع الفساد. ففي ظل السياسات الاشتراكية يتخذ الفساد غالباً شكل الممارسات الفردية، وتتركز أطرافه في طبقة بيروقراطية. أما مرحلة التحول نحو اقتصاد السوق، وأيضاً في ظل السياسات الليبرالية، فإن الفساد يأخذ عادة شكل الممارسات الجماعية، ويصبح رجال الأعمال الرأسماليين طرفاً أساسياً من أطراف الفساد، ويتسم الفساد هنا بالتحالف بين المال والسلطة في إطار شبكة معقدة من علاقات الفساد المتبادلة. حيث يكون الطرف الآخر للفساد غالباً من ذوى المواقع الرسمية وأصحاب المناصب العامة في الدولة. ويتحول هنا الفساد إلى أحد آليات الاستغلال الرئيسية التي يعتمد عليها النظام.

(3) الفساد ليس مشجعاً على النمو والاستثمار كما يرى "ناي" Nye، ولكنه فقط قد لا يُعمل آثاره التدميرية على النمو الاقتصادي في ظل سياسات اقتصادية واجتماعية وطنية وتعمل للصالح العام وتسعى نحو إنجازات تنموية حقيقية.

وفي ضوء ما سبق، فإن الاستنتاج الأخير الذي يمكن أن نخرج به من هذه الدراسة، هو أن الطبقات الحاكمة داخل مجتمعات العالم الثالث، تعد بمثابة المسئول الأول عن انتشار الفساد في مجتمعاتها وارتفاع معدلاته، وتحوله إلى جزء من نسيج المجتمع. فكما اتضح من الدراسة، كانت الطبقة الحاكمة دائماً هي الطرف الرئيسي والفعال في وقائع الفساد داخل الدول التي مارس فيها الفساد آثاره التدميرية على عملية التنمية مثل إندونيسيا، وروسيا، ومصر، وغيرها.

ومن ثم فإن التوصية الوحيدة التي يمكن أن تخرج بها هذه الدراسة، ليس في إمكانها إلا أن تتوجه إلى السلطة السياسية التي عليها مهمة توسيع هامش الحرية والديمقراطية، وإضفاء سلطة المحاسبة والإلزام على الأجهزة الرقابية، والمكافحة الحقيقية للفساد من خلال التطبيق الحازم لمبدأ المساءلة وخاصة مع ذوى المناصب العليا كالوزراء والمحافظين وكبار المسئولين. إضافة إلى تفعيل دور المجتمع المدني ليشارك مشاركة حقيقية في مكافحة هذه الظاهرة. وقبل كل ذلك الحرص على تحقيق العدالة الاجتماعية، وتحقيق الاستقرار الوظيفي والمهني لكل فئات المجتمع.

المراجع:-

(1) Edgar F. Borgatta and Rhonda Montgomary (Editors): Encyclopedia of Sociology, Second Edition, V.3, 2000, P. 2123.

(2) Ibid. pp. 2123 – 2124.

(3) Vernon Bogdanor (Editor): The Blacrwell Encyclopedia of Political Institutions, Great Britain, Norwich Ltd, 1987. P. 445.

(4) Ibid. pp. 445 – 446.

(5) Robert Williams: Political Corruption in Africa, Gower Publishing Cmpany Limited, Blackmore press, England, 1987, pp. 12-14.

(6) Ibid. pp. 19-20.

(7) Michael Clarke (Editor): Corruption, Causes, Consequences, and control, Frances, Pinter (Publishers), Ltd, 1983, p. 24.

And See also:

Arvind K. Jain (Editor): "Economics of Corruption", Recent Economic Thought series, Kluwer Academic Publishers, London, 1998, p.1.

(8) Encyclopedia of Sociology, op. Cit, p. 2124.

(9) Morris Szeftel: "Corruption and the Spoils system in Zambia", in: Michael clark, op. Cit, p. 164.

(10) James C. Scott: Comparative Political Corruption, Prentice – Hall, Imc., Englewood Cliffs, New Jersey, U.S.A, 1972, P.3.

(11) Ibid. P. 4.

(12) Robert Williams, op. Cit, p. 3.

(13) Ibid. P. 21.

(14) Heleen E. Bakker and Nico G. Schulte Nordholt (Editors): Corruption and Legitimacy, Siswo Publication 393, Amsterdam, Siswo, 1996, P. 24.

(15) Morris Szeftel, op. Cit, pp. 181 – 182.

(16) Heleen E. Bakker and others, op. Cit, p. 25.

(17) Ibid. p. 26.

(18) Ibid. p. 26.

(19) Morris Szeftel, op. Cit, p. 182.

(20) Rabert Williams, op. Cit, p. 22.

(21) Ibid. p. 22.

(22) Morris Szeftel, op. Cit, pp. 181-182.

(23) علي ليلة: البنائية الوظيفية في علم الاجتماع، دار الهاني للطباعة، جامعة عين شمس، القاهرة، ط/2 1994، ص 52.

(24) Vinod Pavarala: Interpreting Corruption, Elite Perspectives in India, Sage Publications, New Delhi, Thousand, oaks, London, 1996, p. 20.

(25) Robert Williams, op. Cit, p. 22.

(26) محمد عارف: تالكوت بارسونز، رائد الوظيفة المعاصرة في علم الاجتماع، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1982، ط/1، ص ص 141 – 142.

وأنظر أيضاً:

سمير نعيم: النظرية في علم الاجتماع، دار المعارف، القاهرة، 1982، ط/3 ص 94.

(27) Robert Williams, op. Cit, p. 25.

(28) Heleen E. Bakker, op. Cit, p. 10.

(29) علي ليلة: العالم الثالث، قضايا ومشكلات، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، 1985، ص ص 81 – 83.

(30) Robert Williams, op. Cit, pp. 23-24.

(31) Ibid. p. 25.

(32) Ibid. p. 24.

(33) مصطفى الخشاب: علم الاجتماع ومدارسه، الكتاب الثالث، دار المعارف، القاهرة، 1979، ص ص 55 – 56.

(34) أحمد زايد: علم الاجتماع بين الاتجاهات الكلاسيكية والنقدية، دار المعارف، القاهرة، ط/1، 1981، ص 407.

(35) Heleen E. Bakker, op. Cit, pp. 10-11.

(36) Robert Williams, op. Cit, pp. 59-63.

(37) Arvind K. Jain: Economics of Corruption, op. Cit, p.1.

(38) Heleen E. Bakker and others: Corruption and Legitimacy, op. Cit, p.11.

(39) إكرام بدر الدين: "ظاهرة الفساد السياسي، الفكر العربي، بيروت، ع (71)، السنة (14)، يناير/ مارس 1993، ص 43.

(40) المرجع السابق، ص 43.

(41) Arvind K. Jain, op. Cit, p.2.

(42) Michael Clarke, op. Cit, p. 154.

(43) James C. Scott, op. Cit, p. 90.

(44) Ibid. p. 90.

(45) Laurence Whitebead, op. Cit, pp. 154 – 158.

(46) United Nations office on Drugs and Grime, The Global programme againest corruption.
www.unodc.org/undoc/en/crime_convention_corruption.html

(47) Oxford Business Group – Countries: Egypt's Anti-Corruption Campaign, Weekly Briefing, Vol. 43, November 4, 22-11-2002.

www.mafhoum.com/press4/121S71.htm

(48) Laurence Whitebead, op. Cit, pp. 155 – 156.

(49) Transparency International Corruption Perceptions Index, 1996 - 2005.
http://www.transparency.org/policy_research/surveys-indices/cpi/1996-2005

(50) حنان قنديل: التحول إلى نظام السوق والفساد السياسي في الصين، في: مصطفى كامل السيد، ((تحرير)، الفساد والتنمية: الشروط السياسية للتنمية الاقتصادية، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، جامعة القاهرة، القاهرة، 1999، ص 138، 139.

(51) المرجع السابق، ص ص 166 – 167 ، ص 169.

(52) هتلر طنطاوي: دور هيئة الرقابة الإدارية في مكافحة الفساد في مصر، في: مصطفى كامل السيد (محرر)، الفساد والتنمية، مرجع سابـق، ص ص 309 – 310.

(53) شادية فتحي: الآثار السياسية للتحول: حالة روسيا، في: مصطفى كامل السيد، الفساد والتنمية، مرجع سابق، ص ص 112 – 117.

(54) Transparency International Corruption Perceptions Index, 1996 – 2005, op. Cit.

(55) حنان قنديل، مرجع سابق، ص 167.
(56) المرجع السابق، ص 168.
(57) المرجع السابق، ص 139.
(58) المرجع السابق، ص 175.
(59) المرجع السابق، ص 176.
(60) شادية فتحي: مرجع سابق، ص ص 112 – 117.
(61) هتلر طنطاوي، مرجع سابق، ص 309.
(62) شادية فتحي، مرجع سابق، ص 116.
(63) المرجع السابق، ص 119.
(64) حنان قنديل، مرجع سابق، ص 168.

(65) Transparency International corruption perceptions Index, 1996 – 2005, op. Cit.

(66) Ibid.

(67) في . جيه. راجان: الشفافية والمساءلة في سنغافورة، في مصطفى كامل السيد، الفساد والتنمية، مرجع سابق، ص ص 78 – 80.

(68) هتلر طنطاوي، مرجع سابق، ص 310.

(69) في . جيه. راجان، مرجع سابق، ص 78.

(70) غادة موسى: الشفافية والمساءلة في ألمانيا بعد الوحدة، في مصطفى كامل السيد: الفساد والتنمية، مرجع سابق، ص ص 96 – 100.

(71) جلال أمين: ماذا حدث للمصريين، تطور المجتمع المصري في نصف قرن 1945 – 1995، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1999، ص 62.

(72) جلال أمين: مستقبليات، مصر والعرب والعالم في منتصف القرن 21، القاهرة، كتاب الهلال، العدد 640، إبريل 2004، ص 142.

(73) محمد السيد سعيد: الفساد في مصر (1952 – 2004)، في ندوة الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، القاهرة، مركز دراسات الوحدة العربية والمعهد السويدي بالإسكندرية، 2004، ص 804.

(74) المرجع السابق، ص 767، 772.

(75) Corruption, Explore Topics – Enterprise Surveys, The world Bank Group, p.1.

http://www.enterprisesurveys.org/ExploreTopics/ComparAll.aspx?

(76) موسوعة المجالس القومية المتخصصة، (الكتاب السنوي)، رئاسة الجمهورية، المجلد 31، (2004 – 2005)، ص 632.

(77) جلال أمين: ماذا حدث للمصريين، مرجع سابق، ص ص 95 – 96.

(78) صلاح سالم زرنوقة: تحليل قضايا الفساد في مصر، في: مصطفى كامل السيد، الفساد والتنمية، مرجع سابق، ص 295.

(79) Oxford Business Group – Countries: "Egypt's Anti – Corruption Campaign,"op. cit.

(80) صلاح سالم زرنوقة، مرجع سابق، ص ص 295 – 296.

(81) المرجع السابق، ص 296.

(82) المرجع السابق، ص ص 301 – 302.

(83) Oxford Business Group – Countries op. Cit.

(84) موسوعة المجالس القومية المتخصصة، مرجع سابق، ص 31.

(85) محمد السيد سعيد، الفساد في مصر (1952 – 2004)، مرجع سابق، ص 789.

(86) Muhammad AL Ghanam, Crruption in Egypt, PRAVDA, 17/5/2004.
http://english.pravda.ru/cis/2001/08/18/12823.html

(87) محمد السيد سعيد، مرجع سابق، ص 780.

(88) الأهرام، 1967/10/9، و 1972/6/24، نقلاً عن: محمد السيد سعيد، المرجع السابق، ص ص 779 – 781.

(89) نهضة مصر، 2005/5/16.

(90) الميدان، 2005/6/22.

(91) الأحرار، 1996/9/24.

(92) الوفد، 2005/5/25.

(93) نفس المرجع السابق.

(94) رئاسة الجمهورية: المجالس القومية المتخصصة، المجلس القومي للثقافة والفنون والآداب، شعبة العلوم الإنسانية: الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لظاهرة الفساد في المجتمع المصري، تقرير غير منشور، ص8.

(95) محمد السيد سعيد، مرجع سابق، ص ص 777 – 778.

(96) المرجع السابق، ص 778.

(97) محمود عبد الفضيل: (تعقيب على أبحاث ندوة الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية)، مرجع سابق، ص 798.

(98) محمود المراغي: (تعقيب على أبحاث ندوة الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية). مرجع سابق، ص 802.

(99) جلال أمين: ماذا حدث للمصريين، مرجع سابق، ص ص 44 – 46.

(100) هتلر طنطاوي، مرجع سابق، ص 309.

(101) Ameinfo – Middle East Finance and Economy, Egypt on the brink. www.ameinfo.com/75993.//html

(102) محمد السيد سعيد، مرجع سابق، ص 786.

(103) جلال أمين: ماذا حدث للمصريين، مرجع سابق، ص ص 24 – 25.

(104) صلاح سالم زرنوقة، مرجع سابق، ص 297.

(105) Blackwell Encyclopedia Political Institutions, op. Cit, pp. 445 – 446.

(106) محمد السيد سعيد، مرجع سابق، ص 799.

(107) نهضة مصر، 26 – 2005/1/27.

(108) محمد السيد سعيد، مرجع سابق، ص 797.

(109) المرجع السابق، ص 782.

(110) جلال أمين، ماذا حدث للمصريين، مرجع سابق، ص ص 95 – 96.

(111) عبد الرحمن صبري: غياب الشفافية والمساءلة في الدول العربية، في: مصطفى كامل السيد، الفساد والتنمية، مرجع سابق، ص 234.

(112) Benedict F. Mc Ternan (Editor): Political Risk Yearbook, Middle East and North Africa, the PRS Group, Inc., vol. 2, (1/ Apr. 2005), p.2.

(113) James C. Scott, op. Cit, p. 90.

(114) The United Nations Development Human Poverty Index (HPI).

http:/www.undp.org/poverty

(115) Political Risk Yearbook, op. Cit, vol. 2, (1/ Oct./ 2005), pp. 6-7.

(116) موسوعة المجالس القومية المتخصصة، مرجع سابق، ص 34.

(117) Political Risk Yearbook, op. Cit, (1/ Oct./ 2005), p. 22.

(118) جاء ذلك على لسان أحد مسئولي النظام. أنظر: هتلر طنطاوي: دور هيئة الرقابة الإدارية في مكافحة الفساد في مصر، مرجع سابق، ص 308.

(119) المرجع السابق، ص 308.

(120) صلاح سالم زرنوقة، مرجع سابق، ص ص 301 – 304.

(121) محمد السيد سعيد، مرجع سابق، ص 804.

(122) الدستور، 2005/6/14.

(123) Text of the United Nations Convention against Corruption, op. Cit.

(124) Transparency International Corruption Perceptions Index, 1996, Op. Cit.

(125) Ibid. 1998.

(126) Ibid. 2001.

(127) Ibid. 2002.

(128) Ibid. 2003.

(129) Ibid. 2004.

(130) United Nations Office on Drugs and Crime, op. Cit.

(131) Transparency International Corruption Perceptions Index, 2005, op. Cit.

(132) موسوعة المجالس القومية المتخصصة، مرجع سابق، ص 29.

(133) محمد أبو الإسعاد: ظاهرة الفساد السياسي في مصر المعاصرة (1974 – 1986)، القاهرة، 1986، ص 49.

(134) عطية حسين أفندي: الممارسات غير الأخلاقية في الإدارة العامة، في: مصطفى كامل السيد، الفساد والتنمية، مرجع سابق، ص ص 65 – 66.

(135) مركز المساعدة القانونية لحقوق الإنسان: معركة حرية الصحافة، دراسة نقدية للقانون 93 لسنة 1995، (مجموعة من المؤلفين)، القاهرة، 1995، ص ص 9 – 10.

(136) المرجع السابق، ص 12، 18، 19.

(137) محمد السيد سعيد، مرجع سابق، ص 779.

(138) مجدي مهني: (في الممنوع)، المصري اليوم، 2005/6/16.

(139) محمد السيد سعيد، مرجع سابق، ص 800.

(140) United Nations: office on Drugs and Crime, op. Cit.